



ماتحوى الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة عشرة
من الدورة الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة
في ٢٣ / ربيع الأول / ١٤١٦ هجرية ، الموافق ٢٠ / ٨ / ١٩٩٥ ميلادية .
العدد (١٩)

- جدول الأعمال -

الصفحة

٥

٥

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطيمية المحترم .

ب - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد محمد داودية المحترم .

ج - طلب معذرة مقدم من سماحة الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني المحترم .

د - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد غريضة المحترم .

هنا عند الأصل

الصفحة

٦

٣- الردود على الأسئلة :-

١- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم ١٢٤٩ تاريخ ١٩٩٥/٧/١٢ جواباً على السؤال رقم ١٧٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .
" الجواب موزع في الجلسة السابقة "

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٤٥٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢ ، جواباً على السؤال رقم (٤٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الربضي .

٣- كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام رقم (١٩٣٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٤) والمقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد .

٤- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٠٣٧١) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٩) المقدم من سعادة النائب بدر الرياطي .

٢١

٤- الردود على الاقتراحات برغبة :-

١- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم (٣٦٧٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ ، جواباً على الاقتراحات برغبة ذوات الأرقام (٨٥،٨٤،٨١،٨٠) المقدمة من سعادة النائب الدكتور أحمد القضاة ومعالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبيشات على التوالي .

٢- كتاب معالي وزير الأشغال العامة والإسكان رقم (١٤٢٧٤) تاريخ ١٩٩٥/٨/٦ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٨٢) المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .

٢٧

٥- قرارات اللجان :

١. استكمال البحث في قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥ والمتضمن مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ .
(القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة) .

٢. قرار اللجنة الإدارية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٤ ، والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة .

الصفحة

٣. قرار لجنة التعمين والأسعار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٧ والمتضمن السياسة التعمينية والأسعار .
(القرار موزع في الجلسة الثامنة عشرة) .

١٧٤

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
عيت يوم الاربعاء ١٩٩٥/٨/٢٣ الساعة العاشرة صباحاً .

هذه من الأصل

محضر الجلسة

في تمام الساعة الخامسة من مساء يوم
الاثنين الموافق ١٩٩٥/٩/٢٠ ميلادي ، عقد
مجلس النواب جلسته التاسعة عشرة من الدورة
الاستثنائية الأولى للدورة العادية الثانية برئاسة
معالي المهندس سعد هائل السرور وسعادة
المهندس عبد الهادي الهادي النائب الأول
لرئيس المجلس وحضور أمين عام مجلس الأمة
السيد حكيم خمير .

وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
دولة السيد طاهر المصري ، الدكتور فوزي
الطعيمة .

وتغيب بمعلنة من الأعضاء السادة :
د. ابراهيم الكيلاني ، السيد محمد داودية ،
الدكتور محمد عويضة ، د. عبد الله
السرور .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
د. ذيب عبد الله ، د. احمد الكركحي ،
السيد سمير الفرح ، معالي المهندس منصور
بن طريف ، معالي السيد عبد الكريم
الكباريتي ، السيد بسام حدادين ، معالي
الدكتور عبد الله العكايلة .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس
الوزراء ووزير الدفاع .

٢- معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة :
نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣- معالي الدكتور خالد الكركحي : نائب
رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤- معالي الدكتور عوض خليفات : وزير
الشباب .

٥- معالي السيد ياسل جردانة : وزير المالية .

٦- معالي السيد جمال الصرايرة : وزير
البريد والاتصالات .

٧- معالي المهندس سمير لغوار : وزير
النقل .

٨- معالي السيد جمال الخريشا : وزير
الدولة .

٩- معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير
الصناعة والتجارة .

١٠- معالي الدكتور صالح ارشيدات : وزير
المياه والزراعة .

١١- معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير
الصحة .

١٢- معالي الدكتور عبد السلام العبادي :
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣- معالي السيد سلامة حماد : وزير
الداخلية .

١٤- معالي السيد عادل القضاة : وزير
التموين .

١٥- معالي الدكتور راتب السعود : وزير
التعليم العالي .



معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم
التصائب قانوني أعلن بدء الجلسة ،
السيد الامين العام جدول الاعمال .
السيد الامين العام :

بسم الله الرحمن الرحيم
١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى .
السيد الامين العام :

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات
أ - طلب اجازة مقدم من سعادة
الدكتور فوزي الطعيمة المحترم .

ب - طلب معلنة مقدم من سعادة
السيد محمد داودية المحترم .

ج - طلب معلنة مقدم من سماحة
الدكتور ابراهيم زيد الكيلاني المحترم .

١٦- معالي السيد هشام التل : وزير العدل .

١٧- معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير
الدولة للشؤون البرلمانية .

١٨- معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير
العمل .

١٩- معالي السيد نادر الظهيريات : وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢٠- معالي المهندس سمير الحباشنة : وزير
الثقافة .

٢١- معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير
الدولة .

٢٢- معالي السيد طه الهباهبة : وزير
الدولة .

٢٣- معالي الدكتور محي الدين توف : وزير
التنمية الادارية .

٢٤- معالي السيد سمير دروزة : وزير
الطاقة والزراعة المعدنية .

٢٥- معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير
السياحة والآثار .

• وحضر من الامانة العامة :

١- السيد لذير عطيات .

٢- السيد علي الحسينان .

٣- السيد محمد الرديني .

٤- السيد غسان النجدادي .

هنا من أجل

د - طلب اجازة مقدم من سعادة الدكتور محمد عويضة المحترم .

معالي رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على معلرة واجازة السادة النواب ؟ موافقون .

السيد الأمين العام :

٣- الردود على الاسئلة :-

١- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات رقم ١٢٤٩ تاريخ ١٩٩٥/٧/١٢ جواباً على السؤال رقم ١٧٢ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد . " الجواب موزع في الجلسة السابقة " .

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ : ١٩٩٥/٦/١٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٧٢

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير البريد والاتصالات المحترم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

لص السؤال :

ماذا حصل في موضوع الهواتف الخلوية ؟

وهل تم احالة عطائها ؟ وعلى من ؟ وما علاقة شركة موبتورولا بهذا المعطاء ؟

راجياً التقيد بالاجابة حسب النظام الداخلي .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. همام سعيد

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٦ / ٣ / ٢٧ / ١٥٠٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ٤ م

معالي وزير البريد والاتصالات

ابحث لمعاليتكم صورة عن السؤال رقم (١٧٢) تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٠ والمقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية

الرقم : ٢٢ / م / ٦٢ / ٩٤ / ١٢٤٩

التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ١٢ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : عطاء الهواتف الخلوية

اشاره الى كتاب معاليتكم رقم ١٦/٣

١٥٠٣/٢٧ تاريخ ١٩٩٥/٧/٤ ، ارجو أن اين ما يلي :-

اولاً : تم طرح عطاء مشروع الهواتف الخلوية : بتاريخ ١٩٩٣/١١/١٤ من قبل لجنة عطاءات خاصة بهذا المشروع مشكلة من قبل مجلس الوزراء بهدف توفير هذه الخدمة من خلال منح احدى الشركات الاردنية ترخيصاً لإنشاء وتشغيل واستثمار شبكة اتصالات خلوية وفق اسس وشروط تضمنتها وثيقة العطاء .

ثانياً : تقدم للعطاء (٨) شركات تمت دراسة عروضها من قبل لجنة فنية مالية تضم ممثلين عن كل من المؤسسة ، وزارة العمل ، وزارة الصناعة والتجارة ، رئاسة الوزراء وديوان المحاسبة .

ثالثاً : بناء على نتائج الدراسة المعدة من اللجنة الفنية المالية وتسميات لجنة العطاءات الخاصة قرر مجلس الوزراء الموافقة على قرار مجلس ادارة المؤسسة المتضمن احالة العطاء على السادة الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة وهي شركة اردنية مملوكة بالكامل لشركاء اردنيين لكونها تقدمت بافضل العروض من الناحيتين الفنية والمالية بما تحققه من عوائد للخزينة وهي :-

١- تقوم الشركة بدفع مبلغ (٧) مليون دينار للخزينة فور توقيع الاتفاقية كرسوم ترخيص .

٢- تقوم الشركة بدفع مبلغ (١٤٨٤٠) مليون دينار بدل تحويل المسكرين الحاليين لنظام هواتف السيارات الى النظام الجديد فور ايقاف النظام القديم عن الخدمة التجارية .

٣- تقوم الشركة سنوياً وطيلة مدة الترخيص بدفع ما نسبته ٢٠٪ من عوائد التشغيل للخزينة ، كما التزمت الشركة بدفع المبالغ التالية كحد أدنى للخمس سنوات الاولى من التشغيل :-

السنة الاولى لا شيء

السنة الثانية ٤٩٣ر٦٣٧ر دينار

السنة الثالثة ٤٩٣ر٩٠٣ر دينار

السنة الرابعة ٣٧١ر١٠٨ر دينار

السنة الخامسة ٨٣٢ر٤٤٩ر دينار

هذا بالاضافة الى رسوم الترددات ورسوم استئجار اي مرفق من مرافق المؤسسة التي توافق المؤسسة على تأجيرها لغايات هذا المشروع .

رابعاً : تضمنت شروط دعوة العطاء الزام الشركات المشتركة بالعطاء بتوفير مشغل اجنبي (Operator) مختص في هذا المجال ، وعليه فقد تضمن عرض الشركة الاردنية لخدمات الهواتف المتنقلة تسمية شركة موبتورولا الامريكية كمشغل للمشروع ، هذا مع الاشارة الى ان جميع الاتفاقيات تمت مباشرة مع الشركة الاردنية ولا يوجد

هكذا عند الاصل

أية صفة تعاقدية بين الحكومة أو المؤسسة وشركة مورتولا .
خامساً : لقد اخذ بالاعتبار من قبل الجهات المختصة موضوع ان الشركة للمشغلة مورتولا مقاطعة وعولج طبقاً للمادة (٢٥) من المبادئ لقانون المقاطعة والمرفق

الفصل الخامس : الاستثناءات من مبادئ الحظر الكلي أو الجزئي

المقطع الاول

الشركات التي تعمل على امتياز أو ترخيص لتبيع منتجات شركات أخرى

محظور التعامل معها

(قاعدة ٢٤) :
- عدلت هذه المادة وصيغت مع المادة (٥) بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ١٨٣٩ - ٩٠/د

المقطع الثاني

الشركات المحظورة التعامل معها التي يكون لها نشاطات في مجال الاستثمار والاتصالات السلكية واللاسلكية بجانب نشاطاتها الأخرى التجارية والصناعية :

المادة (٢٥) :

١ - إذا تولى نشاط أية شركة محظورة التعامل معها نشاطات اعلامية فإن الحظر ينطبق على جميع نشاطات الشركة الاقتصادية والتجارية والصناعية ويختص النشاط الاعلامي إذا كان ذلك النشاط لخدمة البلاد العربية وتمت رقابتها من قبل الحكومات العربية أو مساهمة رأس المال المصري فيها .

(١٦/د - ٢٠٠٠ ج)

٢ - إذا تعدد نشاط شركة محظورة وكان من بين نشاطات الاتصالات السلكية واللاسلكية - فإن هذا النشاط يستثنى من الحظر بشرط ان تكون الدولة - الكافئة لها الشركة في التي تحكم في توزيع الاتصالات لشركاتها العامة في هذا المجال كما هو حادث بالنسبة لـ " الشركة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية المصرية " .

(١٦/د - ٢٠٠٠ ج)

محرر له المجلس من (١٨) من (١٩٩٥/٨/٢٠) من (١٨) من (١٩٩٥/٨/٢٠)

مدير عام المخابرات

١٨/٨/٩٥

معالي رئيس المجلس : الدكتور همام سميد .

الدكتور همام سميد :

بسم الله الرحمن الرحيم

أشكر معالي وزير البريد والاتصالات على إجابته المتضمنة إحالة عطاء مشروع الهواتف الخلوية على الشركة الأردنية لخدمة الهواتف المتنقلة ، علماً بأن المشغل هو الشركة الأمريكية مورتولا وهي شركة مدرجة على القائمة السوداء ومشمولة بقانون المقاطعة هذا قبل ان تكون بيضاء يعني عندما اخذ العطاء كانت المقاطعة قائمة واد أن اسجل الملاحظات التالية .

لقد جاءت إحالة العطاء مشوبة بمحسوب بطلان كثيرة ، أهمها :

١ - لقد تمت الاحالة على الشركة المذكورة بالرغم من عدم التزامها بشروط العطاء ، حيث كان من هذه الشروط اثبات اهلية الشركة للمشغلة ، وانها غير مشمولة بقانون المقاطعة العربية مع (اسرائيل) . وانتهت مدة العطاء ، ولم تتقدم الشركة بما يلزم هذا التحفظ مما يجعل العرض المقدم مرفوضاً شكلاً .

٢ - لقد جاء قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٩٤/٨/٢١ مبنياً على مخالفات واضحة ، حيث اعتمد على قرار مجلس إدارة مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم ٢٤/٢٤/٩٣ تاريخ ٧٥٨/٨/٩٤ ، وقد اخذ هذا

القرار بموافقة اربعة اعضاء من مجلس ادارة المؤسسة خلافاً لاحكام الفقرة ج من المادة ١٠ من قانون مؤسسة الاتصالات رقم ٢٩ لسنة ١٩٧١ التي تستلزم صدور قرارات المجلس باكثرية (خمسة) اصوات . كما بني قرار مجلس الوزراء على قرار لجنة العطاءات الخاصة التي نصت على ما يلي : إحالة العطاء شريطة معالجة اهلية الطرف المشغل وهو شركة مورتولا بما يتواءم واحكام القانون الاردني .

٣ - لقد طلب معالي وزير البريد باستثناء شركة مورتولا من المقاطعة بحجة ان القوات المسلحة الأردنية قد استوردت مستلزماتها السلكية واللاسلكية من هذه الشركة . علماً بأن المطلوب في العطاء ليس شراء المستلزمات وإنما التشغيل ، والتشغيل في الحال التي استدل بها الوزير بقي للقوات المسلحة الأردنية .

وأما التشغيل في الحالة التي نحن بصدددها ، فليس للقوات المسلحة وإنما للشركة المشمولة بقانون المقاطعة ، ولقد استدل معالي الوزير بأن هذه الشركة قد استثنيت حسب قرار مجلس الجامعة العربية ، ولكن الاستثناء الوارد في قرار مجلس الجامعة العربية هو نشاط المؤسسة السلكية أو اللاسلكية إذا كانت شركة مقاطعة ، في ما إذا قدمت خدمة وهذه الخدمة كانت طرف الذي استخدمها بشرف عليها اشرافاً كاملاً كما لو استخدم الاردن مثلاً قناة فضائية امريكية ، هذه القناة تابعة لشركة مقاطعة بين الاردن الذي يسيطر على هذه

هكذا منه لتصل

الخدمة يجوز له عندئذ بموجب قرار مجلس الجامعة العربية ان يستخدم هذا النشاط ، بينما نحن الان امام شركة مقاطعة تقوم بنفسها بعملية التشغيل والاشراف وهذا لا يستثنى لا من قرار مجلس المقاطعة العربية ولا يستثنى من قانون المقاطعة الاردني ، لان قانون المقاطعة لا يجبر مثل هذا وقد صدرت شهادات كثيرة عن وزارة المالية تبين ان شركة (مورتولا) هذه هي شركة مقاطعة وانه محظور التعامل معها .

المدقق والمشرع والمحيل هو مجلس ادارة المؤسسة هو الشخص الذي نشب وهو لجنة العطاءات الخاصة ولا أدري كيف يؤلف مجلس المؤسسة لجنة عطاءات من اشخاص ومن نفس هؤلاء الاشخاص ، يقوم بالتنسيق لم يحلون للنسب الى انفسهم لاتخاذ هذا القرار ، وقد تم التنسيق وتمت الموافقة على التنسيق في نفس اليوم (٩٤/٨/١٣) .

ولا لدري كيف استطاع مجلس ادارة المؤسسة ان يدرس هذا العطاء الضخم الذي يريد على (ثلاثين) مليون في غضون نصف ساعة واتخذ قراره مما يدل على الاستهتار بادارة العطاءات .

ان اوراق العطاء تمعلنا لنشك في كون الشركة التي أحيل عليها العطاء شركة أردنية بالكامل وفق قانون الاتصالات الذي اقره هذا المجلس ، واشترط في مثل هذه الشركات ان تكون مملوكة بالكامل للاردنيين .

٦- ان ظهور اسم المحامي الاستاذ عمر النابلسي بين المؤسسة مرة يمثل (١٤٪) من اسهم تلك الشركة وكذلك مكتبه يمثل نسبة اخرى ومرة يمثل سهماً واحداً يساوي ديناراً واحداً ، بالاضافة الى انه مستشار المؤسسة ، لهو امر غريب ويثير الشبهة والريبة .

امام كل هذا وما تحوي عليه اوراق العطاء من امور عجيبة وغريبة ولا سيما ان وجود بعض المتنفذين الذين يشار الى ان هذا العطاء قد يكون انما احيل بسبب وجودهم في مثل هذه الاسماء ، كل هذا معالي الرئيس يجعلني اقول :

٥- ان لجنة العطاءات الخاصة هي لنفسها مجلس ادارة المؤسسة ، وهذا يعني ان

في المادة (٩٥) :

بأن هذا العطاء مشوب فعلاً بالبطالان ، ولا يوجد ما يبرر هذه الاحالة للبنية على مجموعة كبيرة من الاخطاء ، واظهار اخطاء متعملة ولا بد من تصويب هذه الاوضاع والتي احتفظ بحقي باستجواب معالي الوزير لاني لدي اوراق كثيرة تتعلق بهذه القضية وشكراً .

معالي رئيس المجلس : معالي وزير الاتصالات .

معالي وزير البريد والاتصالات :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً معالي الرئيس

كانت اجابتي قدر اسئلة سماحة الشيخ الفاضل ، اما جميع النقاط التي اثارها سماحته فهي معروضة الان امام القضاء ، وهناك قضية ونحن نتظر الفصل فيها من المحكمة المختصة وشكراً سيدي .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لك ، نقطة نظام الدكتور العموش .

الدكتور بسام العموش : شكراً معالي الرئيس .

نقطة النظام تتعلق بالمادة (٨٧) و (٩٥) مادة (٨٧) تقول :-

لا يجوز تحويل السؤال الى استجواب في الجلسة .

ومفهوم المخالف لهذا النص انه يجوز تحويله في الجلسة التي تليها .

يرسل المستجوب استجوابه مكتوباً للرئيس مبنياً فيه بصفة عامة الموضوعات والوقائع التي يتناولها الاستجواب وعلى الرئيس ان يدرجه في جدول اعمال اقرب جلسة لتحديد موعد المناقشة في موضوعه .

في المرة الماضية وجهت ثلاث استجوابات . وهي لدى الرئاسة الجليلية واظن ان الامر يقتضي ان تعرض في هذه الجلسة ، فربما في ظن البعض ان جدول اعمال الدورة الاستثنائية لم يتضمن بند الاستجوابات ، ويطرحة كنت منذ ان بدأت القضية لريد ان ابدأ بالاستجواب ، قضية محمود خليفة العماملة ، الا انني انسجاماً مع جدول الاعمال اردت ان ابدأ بالبند الموجود في الجدول وهو السؤال ، حتى يكون الاستجواب امتداداً للسؤال حتى لا نفاجي ويقال لنا ان الاستجواب ليس وارداً ، ولهذا ارجو من الرئاسة الجليلية ان تبين لنا هذا الامر وان تدرجه ان لم يكن اليوم فلي المرة القادمة وشكراً .

معالي رئيس المجلس : دكتور وضلي الاستجواب منك ومن الزملاء الاثنتين الآخرين ان طلب الاستجواب ، والقضية ليست اخفلاً لما تفضلتم به بقدر ما هو محاولة الدراسة والتأكد من اننا لنسجم مع جدول اعمال الدورة الاستثنائية او لا لنسجم فقط ، وستوضح ذلك بالتأكيد لكي لا تقع لا سمح الله بشبهة الخروج على جدول اعمال الدورة الاستثنائية فقط هذا هو النسب الذي اجلت

هكذا منذ اصل

موضوع البت في هذه القضية لكن سببت فيها في اقصر وقت ممكن ، تفضل دكتور .

الدكتور بسام العموش : ولكن اتنى عليك في المرة القادمة ان تصل الى نتيجة ، لان هذا الموضوع كما تعلم مر عليه مدة طويلة وانت تعلم ان من القانونيين من قال انه يدرج وربما بعض الاخر قال لا ، ارجو ان يصليتي جواب في الموضوع وشكراً لك .

معالي رئيس المجلس : شكراً لك السؤال الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٢- كتاب معالي وزير المياه والري رقم (٤٥٠١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢ ، جواباً على السؤال رقم (٤٣) والمقدم من سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١١ / ٢٣ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ٤٣

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المياه والري / سلطة وادي الاردن / مدير عام سلطة وادي الاردن للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

كنت قد تقدمت بالسؤال التالي الي

معالي وزير المالية فاجابني بان الامر لسلطة وادي الاردن وليس لوزارة المالية . والسؤال هو : ما هي توجهات سلطة وادي الاردن فيما يخص تفويض غور الوهادنة للمتفعين به منذ عام ١٩٥٢ علماً بان الحكومة كانت قد ارسلت فرقة مساحه عام ١٩٦٧ لتقوم بعملية فرز لتلك الاراضي تمهيداً لتسجيلها بأسماء واضي اليد عليها ولكن ظروف حرب عام ١٩٦٧ حالت دون انجاز هذا العمل . وشكراً .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. فرح الرضي

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٢٤ / ١٦ / ٣٣٨٤

التاريخ : ١٢ / ٥ / ١٩٩٤ م

معالي وزير المياه والري

أبعث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم

(٤٣) تاريخ ١٩٩٤/١١/٣٠ والمقدم من

سعادة النائب الدكتور فرح الرضي .

أرجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرود

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة المياه والري

سلطة وادي الاردن

الرقم : س و ا / ٥ / ٦ / ٤٥٠١

التاريخ : ٩٥ / ٧ / ٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : السؤال رقم ٤٣ تاريخ

١٩٩٤ / ١١ / ٣٠

اشير لكتاب معاليكم رقم ٢٤/١٦/٣

تاريخ ١٩٩٤/١٢/٥ والمتعلق بسؤال

سعادة النائب الدكتور فرح الرضي حول

توجهات سلطة وادي الاردن فيما يخص

تفويض غور الوهادنة للمتفعين به منذ عام

١٩٥٢ .

ارجو معاليكم العلم بان اراضي منطقة

وادي الاردن تخضع لخطط التنمية المعدة من

قبل سلطة وادي الاردن من اجل تطويرها

وابصال الخدمات المختلفة اليها وقد تأثرت

اراضي غور الوهادنة بخطط التنمية حيث تم

تنظيم بعض المناطق لغايات السكن وبوشر

بتوزيعها كما دخل جزء من هذه الاراضي

مشاريع ري السلطة وقسمت الى وحدات

زراعية لتوزيعها لاصحاب الحقوق .

اما المناطق التي تقع خارج حدود تنظيم

المدن والقرى وخارج مشاريع الري فتعتبر من

الاراضي الاخرى " المعرفة بالقانون وتعالج

حسب احكام المادة (٢٧) منه وسيقوم مجلس

ادارة السلطة بدراسة بعض الاسس المدة حالياً

لمعالجة هذه الاراضي وابصال الحقوق لاصحابها .

واقبلوا فائق الاحترام ،،،

وزير المياه والري

الدكتور صالح ارشيدات

معالي رئيس المجلس : الدكتور فرح

الريضي .

الدكتور فرح الريضي : شكراً معالي

الرئيس .

وشكراً لمعالي وزير المياه والري على

فما ليته وسرعته بالرد وأشكره ايضاً على وعده

بان يقوم مجلس ادارة سلطة وادي الاردن

بدراسة الاسس المقدمة لحل مشكلة المواطنين

في غور الوهادنة .

والواقع انني كنت قد تقدمت بسؤال

مماثل لمعالي وزير المالية ولكنه اجاب بان

الاختصاص ليس اختصاصه ، لان الموضوع لا

يخص اختصاصات معالي وزير المياه والري

وحده وانما يخص الحكومة مجمعة ، واود هنا

ان اذكر بان الحكومة الرشيدة في عام

(١٩٦٧) ارسلت فرقة مساحه لغور الوهادنة

لتقوم بالاجراءات اللازمة توطئة لتسجيل هذه

الاراضي باسماء المستفيدين من هذه

الاراضي ، ولكن حرب حزيران (١٩٦٧)

والاحداث التي رافقت هذه الحرب حالت دون

اتمام العمل ، ومنذ ذلك الوقت اهملت القضية

ولم ينظر بها اي مسؤول في الحكومة .، حتى

اصبح المواطنون الان يعطرون رحمة السماء ،

هكذا منذ انجبل

لان هناك بعض المتنفذين اخذوا يعتدون على هذه الاراضي التي استصلحوها منذ عام (١٩٥٢) حتى اصبح بعض المتنفذين ، يملك اكثر من (٥٠٠) دونم ، واكثر من ذلك وضع مضخات وماتور ضخ مياه على قناة الملك عبد الله ليضخ الى هذه الاراضي التي اختلسها من هؤلاء المواطنين وهي فوق منسوب المياه وبطريقة غير مشروعة ، في نفس الوقت التي يحرم به مواطنو غربة الوهادلة من استغلال اراضيهم ، فالرجو من معالي وزير المياه والري ان تكون هذه المعالجة سريعة حتى نخلص من هذه القضية التي طال امدتها وشكرآ .

معالي رئيس المجلس : شكرآ لك ، السؤال الذي يله .

السيد الامين العام :

٣- كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام رقم (١٩٣٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٤ ، جواباً على السؤال رقم (١٠٤) وللمقدم من سعادة النائب السيد سليمان سلامة السعد .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ١٨ / رجب / ١٤١٥ هـ
الموافق : ٢١ / ١٢ / ١٩٩٤ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاسئلة

رقم السؤال : ١٠٤

أرجو التكريم بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير الاعلام الاكرم للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .
نص السؤال :

منذ ان بدأت الدورة البرلمانية الاولى للمجلس الحادي عشر عام ١٩٨٩ وإلى هذا اليوم ، يطالب كثير من النواب بضرورة رفع الأذان حياً ومباشراً على شاشة التلفاز الاردني في الاوقات التي يحين فيها الأذان أثناء البث التلفزيوني . ولم تستجب وزارة الاعلام لهذا الطلب .

أرجو بيان الاسباب التي تحول دون ذلك ؟ وإذا كانت الاسباب مادية فما هو حجم التكاليف التي يترتب على مؤسسة الاذاعة والتلفزيون دفعها ؟

ولماذا يث الأذان حياً ومباشراً من الاذاعة ولا يث في التلفاز .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

سليمان السعد

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٦٦ / ٢٤ / ١٦ / ٣
التاريخ : ١٩٩٥ / ١ / ٧ م

معالي وزير الاعلام

ابث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٠٤) تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٥ للمقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد .

أرجو الاطلاع عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٢٧٥ / ٢٦ / ١٦ / ٣
التاريخ : ١٩٩٥ / ٦ / ٦ م

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام

اشير الى كتابي ذي الرقم ٢٤/١٦/٣ / ٦٦ المؤرخ ١٩٩٥/١/٧ ، وللتعلق بالسؤال رقم (١٠٤) للمقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد ، وارجو العلم أنني ما أزال بانتظار اجابتيكم عن السؤال المذكور لتمكينني من إبلاغها الى سعادة النائب ، وذلك سنداً لأحكام المادة (٨٥) من النظام الداخلي لمجلس النواب .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم : ١٩٣٢ / ١٦ / ٥
التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ٤ م

معالي المهندس سعد هائل السرور
رئيس مجلس النواب

السلام عليكم. ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،

فاشارة الى كتابيكم رقم ٢٤/١٦/٣ / ٦٦ تاريخ ١٩٩٥/١/٧ و ١٢٧٥/٢٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٦/٦ ، المتضمن السؤال المقدم من سعادة النائب السيد سليمان السعد بخصوص رفع الأذان من التلفزيون .

أرجو اعلام معاليكم أن الأذان يرفع حالياً في كل من تلفزيون واذاعة المملكة الاردنية الهاشمية .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ،،،

نائب رئيس الوزراء
وزير الاعلام

د. خالد الكركي

معالي رئيس المجلس : الاستاذ سليمان السعد .

السيد سليمان السعد :

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرآ معالي الرئيس

معالي الرئيس

الاحقة الزملاء

بالرغم من تحفظي على عدم الاجابة

هكذا منه لأصل

السيد الامين العام :

٤- كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم (١٠٣٧١) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٥ ، جواباً على السؤال رقم (١٦٩) المقدم من سعادة النائب بدر الرباطي .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

التاريخ : ٩ / محرم / ١٤١٦ هـ .
الموافق : ٧ / حزيران / ١٩٩٥ م .

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الأسئلة

رقم السؤال : ١٦٩

أرجو التكرم بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصناعة والتجارة للاجابة عنه خلال المدة المحددة في النظام الداخلي .

نص السؤال :

١- من هي الجهة التي قامت ببناء محطة الاسمنت السائب في العقبة .

٢- ما هي تكاليف الانشاء ؟ وكيف تم تسديدها .

٣- هل تم اخلاق هذه المحطة ولماذا ؟؟

٤- ما هو مصير العاملون في الشركة ؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

بدر صالح الرباطي
نائب محافظتي معان والعقبة

على سوالي خلال المدة القانونية الا ان هذا لا يمنعني من توجيه بالغ الشكر والتقدير الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير الاعلام على استجابته لتلبية هذا الطلب . وقد جاء الجواب على السؤال عملياً قبل ان ياتي الى المجلس خطياً ، ولطالما تولت الدوائر على وزارة الاعلام لرفع الأذان عبر شاشة التلفزيون الأردني اسوة بكثير من الدول العربية والاسلامية ولكن هذه الدوائر لم تسمح لها ووجهت للذكرات والاسئلة اكثر من مرة وكان مصيرها الحفظ في الملفات وكنتي ، ولكننا اليوم وفي هذا الموضوع بالذات نرى غير ما كنا نرى ونسمع غير ما كنا نسمع ورغم ان المؤسسة التي رفضت الطلب هي المؤسسة التي استجابت له اليوم والقوانين التي رفض الطلب بموجبها هي القوانين التي استجيب الطلب بموجبها اليوم فما هو السبب يا ترى ؟

الجواب في ظني واحد وهو اننا نعيش أزمة فكر وازمة عقليات !!

أقول ان الوزير الذي يتحمل مسؤولية قراره ويستجيب لطلب شعبي ، ويتسجم مع عقيدة الشعب وضميره لتجدير بالشكر والاحترام ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، السؤال الذي يليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٦ / ٢٧ / ١٣٨٢

التاريخ : ١٨ / ٦ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الصناعة والتجارة

أبحث لمعاليكم صورة عن السؤال رقم (١٦٩) تاريخ ١٩٩٥/٦/١٣ ، المقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي .

أرجو التكرم بالاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم : م ش / ١ / ٣١ / ١٠٣٧١

الموافق : ١٥ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم

١٣٨٢/٢٧/١٦/٣ تاريخ ١٩٩٥/٦/١٨

بخصوص السؤال المقدم من سعادة النائب

السيد بدر الرباطي حول بناء محطة الاسمنت

السائب .

أرفق طياً صورة عن كتاب عطوفة مدير

عام شركة الاسمنت رقم ١٥٦٤٨/٤/٦/١٣

تاريخ ١٩٩٥/٧/١٢ ولتضمن رداً على السؤال المتوه عنه بأعلاه .

أرجو معاليكم التكرم بالاطلاع .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

المهندس علي ابو الراغب

بسم الله الرحمن الرحيم

شركة مصانع الاسمنت الأردنية المساهمة العامة المحدودة

الإدارة العامة

عمان - الاردن

الرقم : ١٣ / ٦ / ٤ / ١٥٦٤٨

التاريخ : ١٢ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي وزير الصناعة والتجارة الاكرم

رسالة لأكسميلي

تحية وبعد ،

اشارة لكتابكم رقم (م ش / ١ / ٣١ / ١٠٣٧١)

تاريخ ١٩٩٥/٦/٢٢ .

أرجو أن تبين لمعاليكم ، أن محطة

التصدير موضوع البحث هي وسيلة دائمة تعود

بالنفع المالي على الشركة في جميع أعمال

التصدير سواء المباشر من قبل الشركة أو غير

المباشر من قبل المصدرين الآخرين وأنه روعي

في هذه المحطة بأن يكون العمل من خلالها غير

ملوث للبيئة ، حيث من الممكن استخدامها

لتصدير مواد سائلة أخرى غير الاسمنت عند

هكذا منه الأصل

الحاجة ، وبأدناه الاجابة على الأسئلة الموجهة من سعادة النائب بدر الرباطي :-

١. السؤال الأول :-

من هي الجهة التي قامت ببناء محطة الاسمنت السائب في العقبة ؟

الجواب :-

كانت شركة مصانع الاسمنت الأردنية حتى عام ١٩٨٩ تعاني من مشاكل في عمليات التصدير بسبب عدم توفر وسائل مناولة وتحميل حديثة وملائمة ، ونتيجة لذلك كانت تستغل نصف طاقتها الانتاجية ، وحتى تتمكن من المنافسة العالمية لتصدير فائض انتاجها بما يمكنها من استغلال كامل طاقتها الانتاجية ، قرر مجلس ادارتها عام ١٩٩٠ انشاء صوامع تخزين ومعدات مناولة وتحميل حديثة ومتطورة تعمل بالتحكم الآلي (محطة تصدير) بالعقبة ، اسوة بالشركات الأردنية الكبرى (كالبوتاس والفوسفات) ، وقد فازت شركة موارد عمان التي قامت بتنفيذ محطة التصدير بواسطة الشركات المحلية التالية :-

- شركة ماج للهندسة والتعهدات .
- المقاول سليمان الخولي .
- شركة بتر الهندسية .
- الشركة الأردنية للصناعات البحرية .

وبعض الشركات الأجنبية التي قدمت الاستشارات الفنية ، ووردت القطع واللوازم الفنية .

٢. السؤال الثاني :-

ما هي تكاليف الانشاء ، وكيف تم تسديدها ؟

الجواب :-

بلغت تكاليف انشاء محطة التصدير مبلغ (٥٦٥٩٥٥٧) خمسة ملايين وستمالة وتسعة وخمسون ألف وخمسمئة وسبعة وخمسون ديناراً ، تحملت شركة مصانع الاسمنت نصفها والنصف الثاني تحمته شركة موارد عمان ، وقد تم التسديد من حصيلة لمن الاسمنت المباع الى شركة موارد عمان والمصدر من خلال محطة التصدير عبر ميناء العقبة وتعتبر كامل هذه المحطة ملكاً خاصاً ومطلقاً لشركة مصانع الاسمنت الأردنية .

٣. السؤال الثالث :-

هل تم اغلاق هذه المحطة ولماذا ؟

الجواب :-

بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢ غادرت ميناء العقبة آخر باخرة محملة بالاسمنت المصدر من المحطة ، وحيث ان اسعار بيع الاسمنت المصدر " برأ " الى الدول العربية المجاورة كالسعودية وسوريا أصبح " حالياً " يحقق عائداً أكبر للشركة فان المحطة متوقفة عن التصدير مؤقتاً وسيعاد تشغيلها كلما كان التصدير بحراً يحقق عائداً أفضل ، ويمكن أن تستخدم المحطة للتخزين الاستراتيجي للتصدير وكذلك في استقبال أية مواد سائلة تحتاجها المملكة .

٤. السؤال الرابع :-

ما هو مصير العاملين في الشركة ؟

الجواب :-

العاملون في المحطة كل على رأس

عمله ، وسيستمر في العمل بغض النظر عن وضع تشغيل المحطة الذي تتحكم فيه عوامل السوق التصديري والتخزيني فالمحطة جزء حيوي من موجودات الشركة والمملكة حاضراً ومستقبلاً .

هذا ويسرنا أن نعلم معاليكم أنه نتيجة لإنشاء محطة التصدير والمعدات التصديرية المكملة الأخرى والتي أقامتها الشركة على حسابها في العقبة فقد انعكس ذلك بصورة ايجابية جدا على كافة نتائج أعمال الشركة سواء الانتاجية أو التصديرية أو المالية وفيما يلي بعض البيانات التي توضح ذلك :-

البيان	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٩٠-١٩٩١	الفرق	نسبة الزيادة
انتاج الكنكر / طن	٨٥٣٨.٣٦	١٤٣٤١.٠٥	٨٥٣٣٦٩٥	+١٠٠٪
المبيعات الاجمالية / طن	٩٨٨٩٨٣	١٥٩٦.٥٣٨	٦.٧٥٥٥٥	+٦٢٪
الكميات المصدرة / طن	١٩٢.٢٠٤	٥٣٥٤.٣٦	٣٤٣٨٥٣	+١٧٩٪
الأرباح الاجمالية / دينار	٦.٩٨٢.٥١	٩٩٨.١٨٦٥	٣٨٨١٩٨١٤	+٦٤٪
الربح الصافي قبل الضريبة / دينار	١٣٦٨٢٩٨٧	٥٤٧٣١٦٣٦	٤٢.٤٧٦٣٩	+٣٣٢٪
معدل الأرباح الموزعة	٦.٦	٪٩	٪٢٤	٪٣٦

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ...

المدير العام
المهندس حاتم الحلواني

نسخة/ السيد مساعد مدير العام للشؤون الادارية .
نسخة/ السيد مدير الدائرة القانونية .
نسخة/ السيد مدير دائرة التمويش .

هكذا منذ الأصل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر
الرياضي .

السيد بدر الرياضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وشكراً معالي الرئيس

وشكراً معالي الوزير على إجابته على
سؤالي حول محطة تصدير الاسمنت في
العقبة . وكنت أفتي أن تأتي الإجابة بشفوعة
بتوقيع معاليه ، لأنه مع بالغ الأسف كانت
المعلومات الواردة في إجابة السيد مدير شركة
الاسمنت غير دقيقة ، واعتقد أن من حق
تزيدي بالوثائق التي أطلبها حول هذا الموضوع
بعد أن جاءت الإجابة بهذا الشكل ومنها
صورة عن العقد المبرم مع الشركة ، وكلفة
المشروع وطريقة التسديد ، وبيان السبب الذي
أدى إلى تخفيض سعر الاسمنت الذي بيع
لشركة موارد عمان ، وقامت بتصديره محقة
بذلك أرباحاً لم تحقق لشركة الاسمنت .

معالي الرئيس الأخوة النواب :

إذا كانت كلفة المشروع
(٥٧٠٩٥٥٧ر) دينار ، كما ورد في
الإجابة مع تحفظي على هذا الرقم لما الفائدة
التي تحققت وما مبرر إقامة المحطة حيث أنها لم
تعمل إلا من أجل تسويق الكمية المباعة لشركة
موارد عمان بسعر مخفض وتم إيقافها الآن بعد
أن انتهى عمل الشركة وهل الغاية من إنشاء
مثل هذه المشاريع هو نفس الغاية التي من
إجلها يتم إنشاء بعض الشركات ليرأسها زيد
أو عمرو من أبناء الخليلين .

وأود أن أسأل كذلك ما مصير
الموظفين الذين عملوا في شركة موارد عمان
في هذه الصوامع وعددهم (٦٠) موظفاً
والذين تم فصل أغلبهم بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢
والذين تقدموا بعدة شكاوى لمعالي محافظ
العقبة بالوكالة ولمكتب عمل العقبة ولقد جاء
إحد العاملين باكياً يشكو حاله وحالة عياله .

أرجو أن ألتقي في وقت قريب ما
يدحض كل شبهة حول هذا الموضوع مؤكداً
على تزويدي بالوثائق التالية :

١- عقد تأسيس شركة موارد عمان
والمساهمين ومجلس إدارتها .

٢- العقد المبرم مع شركة موارد عمان
والمطامير والدراسات التي سبقت
توقيع .

٣- موافقات مجلس الوزراء على هذا
العقد .

٤- كافة المشروع وكيف تم تسديدها
وتحويلها .

٥- عقود بيع الاسمنت موقعة من المشتري
الأصلي .

٦- عقود البيع التي تم بموجبها بيع الاسمنت
لشركة موارد عمان والأسعار وكيف تم
تحديثها والقرارات المتعلقة بذلك .

٧- لمن تعود الملكية بعد انتهاء العقد والعمر
المتوقع للمنشآت والآليات .

وبانتظار الرد احفظ بحسبي بمناخ

٤. السؤال الرابع :-

ما هو مصير العاملين في الشركة ؟

الجواب :-

العاملون في المحطة كل على رأس

عمله ، وسيستمر في العمل بغض النظر عن
وضع تشغيل المحطة الذي تحكم فيه عوامل
السوق التصديري والتخزيني فالمحطة جزء
حيوي من موجودات الشركة والمملكة حاضراً
ومستقبلاً .

هذا ويسرنا أن نعلم معاليكم أنه نتيجة لإنشاء محطة التصدير والمعدات التصديرية
المكاملة الأخرى والتي أقامتتها الشركة على حسابها في العقبة فقد انعكس ذلك بصورة إيجابية
جداً على كافة نتائج أعمال الشركة سواء الانتاجية أو التصديرية أو المالية وفيما يلي بعض
البيانات التي توضح ذلك :-

البيان	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٩١-١٩٩٢	الفرق	نسبة الزيادة
انتاج الكنكر / طن	٨٥٢٨.٣٦	١٤٢٤١.٥٥	٨٥٢٣٦٩٥	+١٠٠٪
المبيعات الإجمالية / طن	٩٨٨٤٩٨٣	١٥٩٦٠٥٣٨	٦.٧٥٥٥٥	+٦٢٪
الكميات المصدرة / طن	١٩٢.٢٠٤	٥٣٥٤.٣٩	٢٤٢٣٨٥٣	+١٢٩٪
الأرباح الإجمالية / دينار	٦.٩٨٢.٥١	٩٩٨.١٨٦٥	٢٨٨١٩٨١٤	+٦٤٪
الربح الصافي قبل الضريبة / دينار	١٣٨٣٩٨٧	٥٤٧٣١٦٣٦	٤٢.٤٧٦٣٩	+٣٣٢٪
معدل الأرباح الموزعة	٦.٦	٪٩	٪٢٤	+٣٦٪

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ...

المدير العام
المهندس حاتم الحلواني

نسخة/ السيد مساعد مدير العام للشؤون الإدارية .
نسخة/ السيد مدير الدائرة القانونية .
نسخة/ السيد مدير دائرة التسويق .

هكذا منه الأصل

معالي رئيس المجلس : الاستاذ بدر
الرياطي .

السيد بدر الرياطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

وشكراً معالي الرئيس

وشكراً لمعالي الوزير على اجابته على
سؤالي حول محطة تصدير الاسمنت في
العقبة . وكنت اتمني ان تأتي الاجابة مشفوعة
بتوقيع معاليه ، لانه مع بالغ الاسف كانت
المعلومات الواردة في اجابة السيد مدير شركة
الاسمنت غير دقيقة ، واعتقد ان من حق
ترويدي بالوثائق التي اطلبها حول هذا الموضوع
بعد ان جاءت الاجابة بهذا الشكل ومنها
صورة عن العقد المبرم مع الشركة ، وكلفة
المشروع وطريقة التسديد ، وبيان السبب الذي
ادى الى تخفيض سعر الاسمنت الذي يبيع
لشركة موارد عمان ، وقامت بتصديره محقة
بهذا ارباحاً لم تتحقق لشركة الاسمنت .

معالي الرئيس الاخوة النواب :

اذا كانت كلفة المشروع
(٦٥٩٥٥٥٧ر٥) دينار ، كما ورد في
الاجابة مع تحفظي على هذا الرقم لما الفائدة
التي تحققت وما مبرر اقامة المحطة حيث انها لم
تعمل الا من اجل تسويق الكمية المباعية لشركة
موارد عمان بسعر مخفض وتم ايقالها الآن بعد
ان انتهى عمل الشركة وهل الغاية من انشاء
مثل هذه المشاريع هو لفس الغاية التي من
اجلها يتم انشاء بعض الشركات ليرأسها زيد
او عمرو من ابناء المستفيدين .

وارد ان أسائل كذلك ما مصير
الموظفين الذين عملوا في شركة موارد عمان
في هذه الصوامع وعددهم (٦٠) موظفاً
والذين تم فصل اغلبيهم بتاريخ ١٩٩٥/٦/٢م
والذين تقدموا بعدة شكاوى لمعالي محافظ
العقبة بالوكالة ولمكتب عمل العقبة ولقد جاء
احد العاملين باكياً يشكو حالته وحالة عياله .

أرجو ان ألتقى في وقت قريب ما
يخفض كل شبهة حول هذا الموضوع مؤكداً
على ترويدي بالوثائق التالية :

١- عقد تأسيس شركة موارد عمان
والمساهمين ومجلس ادارتها .

٢- العقد المبرم مع شركة موارد عمان
والمطاعن والدراسات التي سبقت
توقيعه .

٣- موافقات مجلس الوزراء على هذا
العقد .

٤- كلفة المشروع وكيف تم تسديدها
وتحويلها .

٥- عقود بيع الاسمنت موقعة من المشتري
الاصلي .

٦- عقود البيع التي تم بموجبها بيع الاسمنت
لشركة موارد عمان والاسعار وكيف تم
تحديثها والقرارات المتعلقة بذلك .

٧- لن تعود الملكية بعد انتهاء العقد والعمر
المتوقع للمنشآت والآليات .

وبانتظار الرد احفظ بحقي بمتابعة

السؤال اذا لم يكن الرد كافياً وفي الوقت
المحدد .

معالي رئيس المجلس : شكراً ، معالي
وزير الصناعة .

معالي وزير الصناعة والتجارة : شكراً
معالي الرئيس .

الواقع جاءت الاجابة على حجم
الاسئلة ، وان ما تفضل به سعادة النائب
المحترم فارجو ان يوجه اسئلة جديدة وستجيب
عليها جميعاً وشكراً .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لك ،
البند الذي يليه .

السيد الأمين العام :

٤- الردود على الاقتراحات برغبة :-

١- كتاب معالي وزير البريد والاتصالات
رقم (٣٦٧٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ ،
جواباً على الاقتراحات برغبة ذوات
الأرقام (٨٠، ٨١، ٨٤، ٨٥) المقدمة
من سعادة النائب الدكتور أحمد القضاة
ومعالي النائب الدكتور عبد الرزاق
طبيشات على التوالي .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٨٠

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس المقرر :

نص الاقتراح :

أمل إحداث مكتب بريد متكامل في
كل من باعون وأوصرة وراجب من أجل
تحسين الخدمة البريدية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. أحمد القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٨١

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس المقرر :

نص الاقتراح :

أمل إحداث مقسم في كل من باعون
وأوصرة وزيادة عدد الخطوط الهاتفية لكل من
عرجان وباعون وراسون وأوصرة وراجب
وذلك من أجل تحسين الخدمة الهاتفية ريثما يتم
إنشاء المشروع الوطني .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

د. أحمد القضاة

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

للموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٨٤

هكذا من أجل

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس الموقر :
نص الاقتراح :

« تطوير الخدمة الهاتفية في في قري
تقبل وفورة وحور وأسوة في محافظة أربد
حيث لا زالت هذه القرى مرتبطة بمكتب بريد
أربد أمل من معالي وزير البريد والاتصالات
تلبية هذا الطلب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٨٥

أرجو التكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي
على المجلس الموقر :
نص الاقتراح :

بلدة المغير في محافظة إربد بحاجة ماسة
الى تطوير الخدمة الهاتفية ، حيث ان الخدمة
الهاتفية في هذه البلدة معدنية للغاية وبدائية .
أمل من معالي وزير البريد والاتصالات

تلبية هذا الطلب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

الدكتور عبد الرزاق طيبيشات

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ٣ / ١٧ / ٢٨ / ١٦١٠

التاريخ : ١٩ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي وزير البريد والاتصالات

قرر مجلس النواب الثاني عشر في
جلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الاولى
للدورة العادية الثانية المنعقدة مساء يوم الاحد
الموافق ١٩٩٥/٧/٩ ، الموافقة على احالة
الاقتراحات برغبة ذوات الارقام
(٨٥، ٨٤، ٨١، ٨٠) الى معاليكم والمقدمة
من النواب السادة د. احمد القضاة ، د. عبد
الرزاق طيبيشات .

ارجو الاطلاع والاجابة ضمن المدة
القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السرور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم : ٢٧٧٠

التاريخ : / /

الموافق : ٢٩ / ٧ / ١٩٩٥ م

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة ذوات الارقام
٨٥ ، ٨٤ ، ٨١ ، ٨٠

اشاره الى كتاب معاليكم رقم ١٦١٠/٢٨/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ المتعلق بأحالة
الاقتراحات المبينة أرقامها اعلاه والمقدمة من النواب السادة الدكتور احمد القضاة والدكتور
عبد الرزاق طيبيشات .

وأرجو ان ابين لمعاليكم ما يلي حول هذه الاقتراحات :

اولا : الاقتراحات رقم (٨٠) (٨١) المقدمان من سعادة النائب الدكتور احمد القضاة واللذان
يأمل لبيهما احداث مكتب بريد متكامل في كل من بامون ، وأوسره ، وراجب واحسانات
مقسم في كل من بامون وأوسره وزيادة عدد الخطوط الهاتفية في كل من مرجان وبامون
وراسون وأوسره وراجب . ونورد أثناء اجابتنا على هذين المقترحين .

بلدة بامون

يوجد في هذه البلدة مكتب بريد يتأدى فترة واحدة وذلك بسبب عدم وجود قسم نس
المكتب المذكور لان الفيكه الهاشمية للقرية المذكورة مرتبطة بمكتب بريد مرجان والخدمة
التي يقدمها المكتب هي فقط خدمة بريده لا تتطلب أكثر من فترة واحدة بسبب حجم
الحركة البريانية الضخمة .

اما بالنسبة للخطوط الهاشمية لان قسم مرجان المرتبطة عليه هذه القرية يتسبب
ل (٢٤٠) مشتركا ويعمل منها فعليا (٢١٠) أرقام وما زال هناك (٣٠) رقما شاغرا ويخدم
قسم مرجان الذي يخدم قرية بامون خطان آليان مباشران مرتبطان بقسم عيين وهما
موضوعان في خدمة المشتركين . وهناك مشروع قيد الاستلام لزيادة عددها لتصبح
سبعة خطوط آليه ، والمنطقة مشمولة ضمن البرنامج الوطني الاستشاري لعام ٩٤ - ٩٨
بأنشاء قسم الكتروني في بلدة بامون بسعة (١٠١٦) رقما وسوف يخدم القرى بامون
ومرجان ، محتا ، امشيتا ، أوسره ، راسون ، الطياره ، ام الهنابيع .

هذا من الأصل

٢٢ بلدة أومر -

يوجد بالقرب مكتب بريد كامل يعمل على مدار (٢٤) ساعة ، ويؤتي كافة الخدمات البريدية والهاتفية ، ويخدمها قسم نصف آلي سعة (١٠٠) رقم ، المشغول منها (٤٢) رقما ، وهناك (٥٧) رقما شاغرا ، ويرتبط القسم بخط آلي مباشر واحد وسيتم رتد هذا الخط بثلاثة خطوط آليه مباشرة جديدة عند الانتهاء من المشروع قيد الاستلام المشار اليه أعلاه .

٢٣ بلدة راجب -

يوجد في البلدة مكتب بريد كامل يعمل على مدار (٢٤) ساعة ويؤتي كافة الخدمات البريدية والهاتفية والبلدية مخدومه بقسم نصف آلي سعة (٥٠) رقما المشغول منها (١٩) رقما فقط ويرتبط هذا القسم بخط آلي واحد وسوف يتم رتد القسم بخطوط آليه اضافيه حال توفر الامكانيات والبلدة المذكورة مشغولة أيضا بالبرنامج الاستشاري ٩٤ - ٩٨ ، وسوف يتم انشاء قسم الكتروني بسعة (٤٠) خطا يخدمها ويخدم عدة قرى مجاورة تصل الي اثني عشر قرية .

٢٤ بلدة مرجان -

لقد سبق وان اشرت الى ذلك بالبتد رقم (١) من اولاً .

٢٥ بلدة راسون -

هذه البلدة مخدومه من خلال قسم نصف آلي بسعة (١٠٠) رقم مشغل منها (٥٩) رقما ويرتبط القسم بخط آلي واحد ، وسوف يتم رتد القسم بخطوط آليه قبل نهاية هذا العام .

ثانياً : الاقتراحان رقم ٨٤ ، ٨٥ ، القديان من معالي النائب الدكتور عبد الرزاق طيبيقات واللذان يطلب فيهما تطوير الخدمة الهاتفية لي ترقى تقبل ونومره وجور ولادة المغيرين ونورد أثناء اجابتنا على هذين المقترحين .

٢١ بلدة قبل - هذه البلدة مخدومه من خلال وكالة بريد برقم آلي من قسم اريد .

٢٢ بلدة نومره : مخدومه من قسم نصف آلي بسعة (١٠٠) رقم يعمل منها (٩٨) رقما ويرتبط القسم بخط آلي واحد من قسم اريد .

٢٣ بلدة حور : هذه البلدة مخدومه من خلال قسم نصف آلي بسعة (٥٠) رقما يعمل منها (٤٦) رقما ويرتبط القسم بخط آلي واحد من قسم اريد .

وهناك مشروع قيد التنفيذ لرتد قاسم حور ، نومره ، بخطوط آليه جديدة لتعمل على القسم النصف آلي ، كما ان بلدة قبل ونومره وجور مشغولة ضمن البرنامج الوطني الاستشاري ٩٤ - ٩٨ ، وسوف يمار الى انشاء قسم الكتروني لي بلدة نومره بسعة (٤٠) رقما ، سيخمس منها (٢٤٢) رقما الى بلدة نومره و (٤٠) رقما الى بلدة قبل و (١٥٨) رقما آلي الى بلدة حور .

٢٤ بلدة المغير : هذه البلدة مخدومه من خلال قسم نصف آلي بسعة (٢٢٠) رقما تعمل جميعها على القسم ويرتبط على القسم خمسة ارقام آليه من قسم اريد وهي موضوعه تحت تصرف مأمير القسم لخدمة المشتركين هناك .

وأرجو ان اؤكد بأن هذه المنطقة مشغولة أيضا ضمن البرنامج الوطني الاستشاري ١٩٩٤ - ١٩٩٨ ، والمضمن احداث قسم الكتروني بسعة (٢٩٢) رقما .

كما اؤكد للنائبين المحترمين بأننا سنقبل كل جهونا للوصول الى ما يهتفون اليه والذي تضمنته الاقتراحات المقده منهم .

واقبلوا فائق الاحترام ، ، ،

جمال الصرايرة
وزير البريد والاتصالات

نسخه / لعطوفة امين عام وزارة البريد والاتصالات
نسخه / لعطوفة مدير عام مؤسسة الاتصالات السلطانية
واللاسلكية .

هذا من اجل

٢- كتاب معالي وزير الأشغال العامة والاسكان رقم (١٤٢٧٤) تاريخ ١٩٩٥/٨/٦ ، جواباً على الاقتراح برغبة رقم (٨٢) المقدم من سعادة النائب السيد ضيف الله المومني .

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : الاقتراحات برغبة

رقم الاقتراح : ٨٢

أرجو الذكرم بعرض الاقتراح برغبة التالي على المجلس الموقر :

نص الاقتراح :

توسيع الشارع الذي يصل الوهادنة في صجلون ببلدة السليخات / الغور حيث ان الطريق ضيق وخطر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب

ضيف الله المومني

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس النواب

الرقم : ١٦١١ / ٢٨ / ١٧ / ٣

التاريخ : ١٩٩٥ / ٧ / ١٩ م

معالي وزير الأشغال العامة والاسكان

قرر مجلس النواب الثاني عشر في جلسته التاسعة من الدورة الاستثنائية الاولى

للدورة العادية الثانية المنعقدة مساء يوم الاحد الموافق ١٩٩٥/٧/٩ ، الموافقة على احالة الاقتراح برغبة رقم (٨٢) الى معاليكم ، المقدم من سعادة النائب ضيف الله المومني .

ارجو الاطلاع والاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

واقبلوا الاحترام ،،،

م. سعد هائل السورور

رئيس مجلس النواب

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة الاشغال العامة والاسكان

الرقم : ١٢١ - ٣ / ١٤٢٧٤

التاريخ : ١٩٩٥ / ٨ / ٦ م

الموافق : ١٤١٦ / ٣ / ٩ هـ

معالي رئيس مجلس النواب

الموضوع : طريق الوهادنة / السليخات

اشارة الى كتاب معاليكم رقم ١٦١١/٢٨/١٧/٣ تاريخ ١٩٩٥/٧/١٩ بخصوص توسعة الطريق موضوع البحث .

ارجو العلم بان الطريق المطلوب بكتاب معاليكم المشار اليه سيكون ضمن اولويات الطرق للعام القادم ١٩٩٦ وحسب توافر الخفصصات .

واقبلوا الاحترام ،،،

وزير الاشغال العامة والاسكان

الدكتور عبد الرزاق السورور

ب- اعتبار من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في كل الأمور المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات واصدار رخص او تصاريح تشغيل شبكات اتصالات او استخدام ترددات راديوية وتنقل إليها المعاملات والوثائق المتعلقة بالرخص والتصاريح السارية المفعول .

قرار اللجنة المالية

أ - موافقة .

ب - موافقة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ جمو

تفضل .

السيد عبد الباقى جمو : التصليح

لغوي يقرأ كما هو مكتوب .

معالي رئيس المجلس : اذا كان هناك اي

تصليح لغوي يقرأ .

السيد المقرور : نعم هناك تصليح لغوي .

المادة (٨٨) :

أ- على جميع المرخصين او المصرح لهم بامتلاك شبكات اتصالات وتشغيلها أو استخدام موجات

المبارة عن وضع كلمة مكان كلمة .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ حاتم

الغراوي .

معالي رئيس المجلس : كما هو النص في النظام الداخلي هي لغاية اعلام المجلس فقط والردود على المقترحات موجودة على جدول الاعمال ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٥- قراءات اللجان :

١. استكمال البحث في قرار اللجنة المالية

رقم (١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٥

والمضمن مشروع قانون الاتصالات

لسنة ١٩٩٥ .

(القرار موزع في الجلسة الرابعة عشرة)

معالي رئيس المجلس : سعادة مقرر

اللجنة المالية .

السيد مدير صوير مقرر اللجنة المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس كنا قد وصلنا الى المادة

(٨٨) .

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٨٨) :

أ- على جميع المرخصين او المصرح لهم

بامتلاك وتشغيل شبكات اتصالات أو

استخدام موجات راديوية توفير

أوضاعهم مع احكام هذا القانون

خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من

تاريخ نفاذه . وتعتبر الرخص والتصاريح

المنوحة بمقتضى احكام القوانين

المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون .

سارية المفعول لحين انتهائها .

هذا من الفصل

السيد حاتم الفزاوي : في التصحيح الذي أشار اليه سماحة الشيخ .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٨٩ :

أ - يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بأعمال الهيئة ونشاطاتها والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الموظفين .

ب - إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ) ، يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجب القوانين السارية المفعول أو التي ألغيت بموجب هذا القانون إلى المدى الذي لا تتعارض فيه أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

أ - موافقة .

ب - موافقة .

معالي رئيس المجلس : الفقرة (أ) موافقة ؟ موافقة .

الفقرة (ب) السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : اعتقد ان الفقرة (ب) ليس هناك حاجة الى اضافتها ، لان المفروض ان تصدر الانظمة بعد ان يقر القانون ، الى حين ذلك لا يكون هناك فراغ ، ودائماً تطبق الانظمة الى ان يصدر غيرها ، اعتقد ان الفقرة (ب) زائدة .

معالي رئيس المجلس : السيد المقرر اللجنة .

السيد المقرر : هناك تصحيح باضافة الفقرة (أ) من هذه المادة من قبل الشيخ عبد الباقي .

معالي رئيس المجلس : للتأكيد على الفقرة (أ) من هذه المادة ، اذن قرار اللجنة المالية حول الفقرة (ب) موافقة ؟

موافقة .

المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩٠ : يلغى كل من :-

أ - قانون التلغراف اللاسلكي لسنة ١٩٣٤ والتعديلات التي طرأت عليه .

قرار اللجنة المالية

المادة ٩١ : موافقة ويماد ترقيمها .

معالي رئيس المجلس : موافقة ط موافقة .

القانون ككل ؟ عد الاصوات .

السيد الامين العام : (٤٦) من (٦١) .

معالي رئيس المجلس : ولذا يقر المجلس الكريم هذا القانون الجديد للاتصالات وشكراً لكم وشكراً للجنة المالية رئيس ومقرر واعضاء .

(وهذا هو مشروع قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ كما اقراه المجلس الكريم)

ب - أي نص في أي تشريع آخر إلى المدى الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون .

قرار اللجنة المالية

المادة ٩٠ : موافقة ويماد ترقيمها .

موافقة .

معالي رئيس المجلس : المادة ككل ؟

موافقة .

السيد المقرر :

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩١ :

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون .

هكذا من الأصل

مشروع قانون رقم () لسنة ١٩٩٥
قانون الاتصالات
كما أقره مجلس النواب

المادة ١ : يسمى هذا القانون قانون الاتصالات لسنة ١٩٩٥ ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول التعريفات

المادة ٢ : يكون للكلمات والعبارات حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك.

الوزارة : وزارة البريد والاتصالات
الوزير : وزير البريد والاتصالات
الهيئة : هيئة تنظيم قطاع الاتصالات المنشأة بموجب أحكام هذا القانون
المجلس : مجلس إدارة الهيئة
المدير العام : المدير العام للهيئة
الاتصالات : نقل أو إرسال أو بث أو استقبال الإشارات أو الأمولات أو الصور أو البيانات سواء كانت شفوية أو كتابية بالوسائل السلكية أو الراديوية أو البصرية أو الكهرومغناطيسية وأي وسائل أخرى للاتصالات.

الموجات الراديوية : الموجات الكهرومغناطيسية التي تقل عن (٣٠٠٠) جيجاهرتز التي تبث في الفضاء دون الحاجة إلى موصل محدد للتوجيه.
شبكة الاتصالات العامة : منظومة الاتصالات أو مجموعة من منظومات الاتصالات لتقديم خدمات اتصالات للمستخدمين وفقاً لأحكام هذا القانون.

شبكة الاتصالات الخاصة : منظومة الاتصالات التي تشغل من قبل شخص واحد أو مجموعة واحدة من الأشخاص لخدمة حاجتهم الخاصة.
الخط : السلك أو الكيبل أو الألياف البصرية أو الأنبوب أو الموصل أو موجه الموجه أو أي وسيلة أخرى تستعمل أو مخصصة للاستعمال في نقل الاتصالات بواسطة الطاقة الضوئية أو الكهرومغناطيسية.
أجهزة الاتصالات الطرفية : أجهزة الاتصالات التي يمكن ربطها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مع خط مرتبط مع شبكة اتصالات عامة.
المستخدم : الشخص المشترك مع أحد المرخصين لهم أو للشخص الذي يستخدم خدمات الاتصالات العامة.
المرخص له : الشخص الذي حصل على رخصة أو تصريح لإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون.
الرخصة : العقد أو الإذن أو الاتفاقية الموقعة بين الهيئة والشخص للسماح له بإنشاء أو تشغيل أو إدارة شبكة اتصالات عامة أو استخدام موجات راديوية وفقاً لأحكام هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبه.
التصريح : الإذن الذي يمنح إلى شخص لإنشاء أو تشغيل شبكة اتصالات خاصة وفقاً لأحكام هذا القانون.
الموافقة : الموافقة على استعمال أو السماح بإدخال نوع معين من معدات الاتصال إلى المملكة وفقاً لأحكام هذا القانون.
التخصيص : حصر استعمال حزمة أو مجموعة من حزم الترددات الراديوية أو الترددات الكهرومغناطيسية إلى شخص معين أو لاستعمالات معينة أو في منطقة جغرافية معينة وفقاً لأحكام هذا القانون.
الدليل : البيانات التي تتعلق بالمستخدمين بخدمات شبكات الاتصالات العامة.

هذا من الأصل

الفصل الثاني

مهام الوزارة

المادة ٣ : تتولى الوزارة المهام والواجبات التالية:-

- (أ) إعداد السياسة العامة لقطاع الاتصالات في المملكة وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ، والعمل على تطوير هذه السياسة من أجل توسيع رقعة انتشار شبكات الاتصالات بشكل يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- (ب) وضع الخطط التي تساعد على تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في المملكة وخلق جو من المنافسة بين مقدمي هذه الخدمات بما يكفل توفير خدمات اتصالات متطورة بكلفة مقبولة وبأسعار مناسبة.
- (ج) متابعة قيام الجهات ذات العلاقة بتنفيذ التزامات المملكة التعاقدية الدولية في قطاع الاتصالات.
- (د) رعاية مصالح المملكة لدى الدول والمنظمات الإقليمية والدولية والاتحادات النوعية واللجان التي تعنى بشؤون الاتصالات والإشراف على تمثيل المملكة أمام تلك المحافل بالتعاون مع الهيئة والوزارات والدوائر المعنية.
- (هـ) إعداد مشاريع القوانين والأنظمة المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات ورفعها إلى مجلس الوزراء.

الفصل الثالث

هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

المادة ٤ : تنشأ في المملكة هيئة تسمى " هيئة تنظيم قطاع الاتصالات " تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري ولها بهذه الصفة أن تمتلك الأموال المنقولة وغير المنقولة اللازمة لتحقيق أهدافها وأن تصرف بها وأن تتعاقد مع الغير وأن تقوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك حق التقاضي وأن تكسب عنها في الاجراءات القضائية المعامى العام المدني أو أي محام آخر.

المادة ٥ : يكون مقر الهيئة في عمان ولها أن تنشئ مكاتب لها في أي مكان في المملكة.

المادة ٦ : تتولى الهيئة المهام التالية:-

- أ- تنظيم قطاع الاتصالات في المملكة من خلال تطبيق السياسة المقررة لتوفير خدمات الاتصالات الفعالة للمستفيدين بما يواكب تطور تكنولوجيا الاتصالات ويلبي احتياجات الراغبين في الاستفادة من هذه الخدمات على أسس غير احتكارية وتشجيع الاستثمار والمنافسة في قطاع الاتصالات.
- ب- نشر الوعي العام لأهمية مرفق الاتصالات والعمل على توفير خدمات الاتصالات بأنواعها بما يلبي احتياجات ورغبات المستفيدين في جميع مناطق المملكة ومراعاة تقديم الخدمات بمواصفات مقبولة وكلفة مناسبة وفق قواعد المنافسة.
- ج- حماية مصالح المستفيدين من خدمات الاتصالات ومراقبة أداء الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات واتخاذ الاجراءات اللازمة لإلزام تلك الجهات بالتقيد بشروط الترخيص بما في ذلك نوعية ومستوى الخدمات والعمل على تطويرها.

المادة ٧ : تتألف الهيئة مما يلي:-

- أ- مجلس الادارة
ب- المدير العام
ج- الجهاز التنفيذي

المادة ٨ : يتألف المجلس على النحو التالي :-

- ١- الوزير رئيساً
٢- المدير العام نائباً للرئيس
٣- خمسة أشخاص أردنيين الجنسية من ذوي الخبرة والاختصاص يحدون بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير على أن يكون اثنان منهم على الأقل من القطاع العام. أعضاء

هذه المادة

ب- تكون مدة عضوية الأشخاص المنصوص عليهم في البند (٣) من الفقرة (١) من هذه المادة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة ماعدا الفترة الأولى فتكون مدة عضوية اثنين منهم سنتين فقط.

ج- يتولى نائب الرئيس صلاحية الرئيس عند غيابه أو أي صلاحية يفوضها الرئيس له.

المادة ٩ : أ- لا يجوز ان يكون لأي عضو من أعضاء المجلس منفعة مباشرة أو غير مباشرة من أوجه الاستثمار في قطاع الاتصالات طيلة مدة عضويته في المجلس، كما يترتب على كل عضو فيه ان يقدم تصريحاً خطياً بعدم وجود أي منفعة له أو بينه وبين المستثمرين في مجال الاتصالات وان يتعهد بتبليغ المجلس عن أي منفعة أو علاقة من ذلك القبيل تنشأ خلال مدة عضويته فيه وذلك تحت طائلة المسؤولية القانونية.

ب- اذا خالف أي عضو من أعضاء المجلس أحكام الفقرة (١) من هذه المادة ليلاحق حسب مقتضى الحال بجريمة استثمار الوظيفة أو إساءة الائتمان، ويكون ملزماً برد جميع المبالغ التي حصل عليها من جراء تلك المخالفة بالإضافة الى التعويض الذي يستحق عليه لأي جهة من الجهات التي لحقها ضرر من ذلك.

المادة ١٠ : أ- تنتهي عضوية عضو المجلس المعين في أي من الحالات التالية:-

١- الاستقالة.

٢- اذا تغيب عن حضور ثلاث جلسات متتالية أو ست جلسات غير متتالية خلال السنة دون عذر يقبله المجلس.

٣- اذا فقد أحد شروط العضوية.

ب- يعين مجلس الوزراء عضواً بديلاً في المجلس لإكمال مدة العضو الذي انتهت أو انتهت عضويته خلال مدة لا تزيد على شهر من ذلك.

المادة ١١ : تمدد المكافآت والبدلات التي تدفع لأعضاء المجلس بقرار من مجلس الوزراء.

المادة ١٢ : أ- مع مراعاة ماورد في المادة (١٦) من هذا القانون، للمجلس صلاحية تنفيذ المهام المنوطة بالهيئة ودراسة الخطط والمقترحات بشأن تنفيذ سياسات الاتصالات التي يقرها مجلس الوزراء واتخاذ الاجراءات والقرارات واصدار التعليمات اللازمة لذلك بما في ذلك الصلاحيات التالية:-

(١) التسيب لمجلس الوزراء بمنح الرخص اللازمة لإنشاء وتشغيل وإدارة شبكات اتصالات عامة وتقديم خدمات الاتصالات للمستفيدين على أسس تنافسية عادلة وتجديدها وتعديلها والغائها وفق أحكام القوانين والأنظمة ومراقبة تنفيذ شروطها والإعلان عن منح تلك الرخص في الجريدة الرسمية.

(٢) منح التصاريح لإنشاء شبكات الاتصالات الخاصة وتشغيلها وإدارتها ووضع الشروط اللازمة لمنحها والإعلان عنها.

(٣) منح الرخص اللازمة لاستعمال الموجات الراديوية المخصصة في مجالات الاتصالات.

(٤) اصدار القرارات المتعلقة بسياسة الهيئة وخصوصاً مايتعلق بمنع أشكال الاختكار المختلفة وتخصيص الموجات الراديوية وتوفير الخدمات.

(٥) وضع المعايير والأسس والمعادلات لتحديد أسعار الخدمات المقدمة من المرخصين للمستفيد والتسيب لمجلس الوزراء لاعتمادها.

(٦) اصدار القرارات بشأن مخالفة شروط الترخيص المتعلقة بالسياسة العامة أو المخالفات الفردية.

(٧) إصدار التوصيات المتعلقة باستملاك الأراضي لمصلحة المرخصين وفقاً للقانون.

(٨) وضع ميزانية الهيئة ورفعها الى مجلس الوزراء للموافقة عليها.

(٩) تعيين اللجان الاستشارية اللازمة لمساعدة الهيئة في تنفيذ واجباتها.

(١٠) النظر في الاعتراضات المقدمة اليه على قرارات المدير العام والبيت فيها ولايجوز للمدير العام في هذه الحالة الاشتراك في التصويت عليها

(١١) اعتماد مواصفات ومقاييس فنية لربط وتوصيل أجهزة ومعدات الاتصال بشبكات الاتصالات العامة.

(١٢) اعتماد خطة ترقم وطنية لخدمات الاتصالات العامة بما يتفق مع أحكام هذا القانون.

هذه من الجهل

(١٣) تحديد العوائد التي تتألف للهيئة من الرخص والتصاريح.

(١٤) تحديد أجور الخدمات التي تقدمها الهيئة.

(١٥) منح الموافقات اللازمة وتنظيم ادخال واستعمال اجهزة اتصالات متعددة الأطراف للاستعمالات الفردية والخاصة او في مناطق محددة وكذلك

مراقبة استخدامات هذه الاجهزة.

(١٦) مراقبة الجهات المرخصة لتقديم خدمات الاتصالات وتقويم ادائها بما في ذلك رقابة اسعار تلك الخدمات

(١٧) مراقبة استخدامات الموجات الراديوية المختلفة وضبطها ومراقبة

الاجهزة المتعلقة بالاتصالات الراديوية بما يتفق مع المعايير المعتمدة من الهيئات والجهات الدولية التي تعنى بمواصفات ومقاييس الاتصالات ومراعاة الالتزامات الدولية في هذا الشأن.

(١٨) اعتماد المواصفات والمقاييس الفنية الخاصة باجهزة الاتصال الطرفية

التي تربط بشبكات الاتصال العامة او اجهزة الاتصالات بواسطة الترددات الكهرومغناطيسية والاعلان عنها في الجريدة الرسمية.

(١٩) اصدار تقرير سنوي يبين نشاطات الهيئة وانجازاتها والتطور الذي طرأ على خدمات الاتصالات وخطط الهيئة المستقبلية.

(٢٠) التنسيب الى الوزير لإعلان قائمة بالمصطلحات الفنية المستخدمة في قطاع الاتصالات ومدلولاتها المعتمدة في المملكة ونشرها في الجريدة الرسمية.

ب- للمجلس ان يفوض بعض صلاحياته الى المدير العام او الى أي من موظفي الهيئة باستثناء الصلاحيات المنصوص عليها في البنود من (١-١٤) من المقرة (أ) من هذه المادة ويتخذ المجلس قراراته في هذه الحالة بالاجماع او بأغلبية خمسة أصوات.

المادة ١٣ :

المجلس في سياق قيامه بالمهام والواجبات المنوطة به بموجب احكام هذا القانون:-

أ- ان يتعاقد مع هيئات متخصصة او مؤسسات علمية او فنية او يتعاون معها للقيام ببعض وظائف الهيئة ومهامها.

ب- ان يعهد ببعض المهام الفنية للهيئة الى جهات حكومية أخرى تملك القدرة الفنية والادارية اللازمة لذلك.

المادة ١٤ : أ-

يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر بدعوة من رئيسه ويكون الاجتماع قانونياً اذا حضره خمسة من الأعضاء على الأقل على ان يكون الرئيس او نائبه واحداً منهم، ويتخذ المجلس قراراته بالاجماع أو بأكثرية الأصوات وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الجلسة الى جانبه ولايجوز الاستئذان عن التصويت وعلى المخالف تسجيل مخالفته في محضر الاجتماع.

ب- يجوز لثلاثة من أعضاء المجلس ان يطلبوا خطياً من رئيس المجلس دعوة المجلس للانعقاد لبحث أمور محددة ويجب دعوة المجلس في هذه الحالة الى الاجتماع خلال مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه الطلب.

ج- يعين الوزير أمين سر للمجلس من موظفي الهيئة يتولى تنظيم جدول أعماله وتسجيل محاضر الجلسات وحفظ القيود والمعاملات الخاصة بالمجلس والقيام بأي واجبات او اعمال يكلف بها.

د- للمجلس ان يقرر دعوة خبراء او مستشارين لاداء ارائهم ومقترحاتهم في المواضيع المعروضة عليه وله ان يقرر تشكيل لجنة او لجان فنية واستشارية لتقديم المشورة له او للمدير العام والمجلس لقرار صرف مكافآت او اجور لهم.

المادة ١٥ : أ-

يعين المدير العام بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من المجلس ويقترن ذلك القرار بأرادة ملكية سامية وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها.

ب- تحدد الحقوق المالية للمدير العام بقرار من مجلس الوزراء.

هكذا من أجل

المادة ١٦ : يكون المدير العام مسؤولاً امام المجلس عن سير اعمال الهيئة فنياً وإدارياً ومالياً وتتطابق به المهام والواجبات التالية وله صلاحيات اصدار القرارات والتعليمات اللازمة لذلك:-

- أ- تنفيذ السياسة العامة المقررة لقطاع الاتصالات وبرامج الهيئة.
- ب- اعداد البرامج والخطط التي تكفل تطوير قطاع الاتصالات وتوسيع خدماته وعرضها على المجلس لدراستها واقرارها.
- ج- اقتراح مشاريع الانظمة المتعلقة بمهام الهيئة وواجباتها وتقديمها الى مجلس الادارة تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء.
- د- الاشراف على قيام الجهاز التنفيذي للهيئة بواجباته، وتنسيق العمل بين الهيئة وبين الجهات الاخرى ذات العلاقة.
- هـ- توفير الامكانيات البشرية والفنية اللازمة لقيام الهيئة بواجباتها ، واقتراح الهيكل التنظيمي للجهاز التنفيذي للهيئة.
- و- جمع المعلومات المتعلقة بقطاع الاتصالات التي يراها ضرورية لعمل الهيئة والتي تساعد على تنفيذ واجباتها والقيام بمسؤولياتها واعداد التقارير والبيانات التي يطلبها المجلس او يطلبها مجلس الوزراء من الهيئة.
- ز- اعداد مشروع الموازنة السنوية للهيئة وعرضها على المجلس.
- ح- اقتراح عوائد الرخص والتصاريح واجور الخدمات التي تقدمها الهيئة.
- ط- مراقبة التزام المرخصين بشروط الترخيص وكذلك مراقبة استخدام الموجات الراديوية.
- ي- اتخاذ الاجراءات المناسبة لالزام المرخصين بالتقيد بشروط الترخيص ومراعاة السياسة العامة للاتصالات.
- ك- اقتراح المواصفات والمقاييس الفنية اللازمة للسماح بإدخال أجهزة الاتصالات المختلفة الى المملكة واعلان المواصفات بعد اعتمادها.
- ل- اصدار الموافقات الفردية لإدخال أجهزة الاتصالات التي لم تصدر المواصفات والمقاييس المتعلقة بها.
- م- النظر في الشكاوي المقدمة اليه من الجمهور على المرخصين واتخاذ الاجراءات اللازمة بشأنها.
- ن- اصدار النشرات واعداد البرامج الاعلامية اللازمة لتوعية الجمهور بأهمية قطاع الاتصالات والآثار الإيجابية لتطوير هذا القطاع على خطط التنمية.

- س- تحديد مستوى الخدمة التي يجب على المرخصين لهم تقديمها للمستفيدين دون الزام المرخصين بحلول فنية معينة.
- ع- النظر في النزاعات بين المرخصين لهم حول الأمور الفنية والتشغيلية والادارية سواء بتولى هذه المهمة بنفسه او بتعيين غيره للقيام بذلك.
- ف- القيام بأي أعمال او مهام يكلفه المجلس بها مما له علاقة بتنفيذ أحكام هذا القانون.

المادة ١٧ : يكون للهيئة جهازها التنفيذي من الموظفين والمستخدمين ويجري تعيينهم أو التعاقد معهم وتحديد شروط استخدامهم ورواتبهم وعلاواتهم ومكافآتهم وحقوقهم وتحديد واجباتهم وسائر الأمور الاخرى بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٨ : تتألف الموارد المالية للهيئة من المصادر التالية:-

- أ- العوائد التي تتأتى لها من الرخص والتصاريح وعوائد تجديدها.
- ب- الأجور والواردات التي تتقاضاها الهيئة عن الخدمات التي تقدمها.
- ج- الغرامات التي يتم تحصيلها بموجب أحكام هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه.
- د- الهبات التي تحصل عليها الهيئة بموافقة مجلس الوزراء.
- هـ- الأموال المخصصة لها في الموازنة العامة للدولة.
- و- أي موارد أخرى يوافق عليها مجلس الوزراء.

المادة ١٩ : أ- يكون للهيئة موازنتها المستقلة ويتم إقرارها والحسابات الختامية لها من قبل المجلس وبوافق عليها مجلس الوزراء.

ب - تبدأ السنة المالية للهيئة في الأول من شهر كانون الثاني وتنتهي في الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها.

ج - على المجلس ان يعين مدقق حسابات قانوني بموافقة مجلس الوزراء لتدقيق حسابات الهيئة ويقدم تقريره الى المجلس لرفعه الى مجلس الوزراء.

د - تكون التوائض التي تتحقق لدى الهيئة الى خزانة الدولة.

هـ- تعتبر أموال الهيئة وحقوقها لدى الغير أموالاً أميرية تتم جبايتها وتحصيلها وفقاً لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به ولغايات تطبيق

هذه من أجل

أحكام هذه الفترة يمارس المدير العام جميع الصلاحيات المخولة للحاكم الإداري ولجنة تحصيل الأموال الأميرية المنصوص عليها في القانون المذكور.

الفصل الرابع ترخيص شبكات الاتصالات

المادة ٢٠ : مع مراعاة ما ورد عليه النص في هذا القانون لا يجوز إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات عامة أو خاصة إلا بعد الحصول على ترخيص أو تصريح وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢١ : أ- للوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة إنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة بها دون الحصول على تصريح بذلك باستثناء الأحكام المتعلقة باستخدام الموجات الراديوية على أن يتم إعلام الهيئة خطياً بذلك.
ب- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من الهيئة استثناء اشخاص اعتباريين من شروط الحصول على تصريح لإنشاء وتشغيل شبكات اتصالات خاصة.

المادة ٢٢ : يجوز إنشاء شبكة اتصالات سلكية خاصة وتشغيلها دون تصريح أو ترخيص إذا كانت تلك الشبكة مخصصة للربط بين أجزاء العقار الواحد أو العقارات المتجاورة إذا كانت العقارات مملوكة أو مشغولة من قبل شخص واحد، وعلى أن يتم الحصول على موافقة الهيئة عند ربط هذه الشبكة مع شبكة الاتصالات العامة أو شبكة خاصة أخرى.

المادة ٢٣ : يجوز للجهات والأشخاص الذين تم استئناؤهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون أن يربطوا شبكات الاتصالات الخاصة بعضها ببعض أو مع شبكات الاتصالات العامة بناء على اتفاق خطي يتم التوصل إليه فيما بينهم بموافقة الهيئة.

المادة ٢٤ : لا يسمح للجهات والأشخاص الذين تم استئناؤهم بموجب أحكام المادة (٢١) من هذا القانون بتقديم خدمات اتصالات تجارية للمستفيدين أو للمشتركين على شبكات اتصالات خاصة إلا بعد ترخيص هذه الشبكة كشبكة اتصالات عامة من الهيئة وفق أحكام هذا القانون.

المادة ٢٥ : أ- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير أن يقرر ترخيص نوع معين من خدمات الاتصالات سواء على كامل أراضي المملكة أو في جزء منها وعلى مجلس الإدارة في هذه الحالة أن يقرر الإعلان عن ذلك بأحد الأساليب المبينة في الفقرة (ب) من هذه المادة وذلك وفقاً لطبيعة الخدمة.
ب- تنفيذاً لأحكام الفقرة أ- من هذه المادة يعلن المجلس عن قراره بأحد الأساليب التالية وعلى أن يحدد ما يتعلق بكل بند منها بموجب تعليمات تصدر لهذه الغاية:

- ١- الإعلان عن الرغبة في ترخيص الخدمة بموجب عطاءات عامة، وفق الأسس والشروط التي يقرها المجلس.
- ٢- فتح باب تقديم الطلبات لترخيص خدمة جديدة لكل من تتوافر فيه الشروط التي يقرها المجلس.
- ٣- عرض تقديم خدمات على الأشخاص المرخصين لتقديم خدمات جديدة داخل المملكة.

المادة ٢٦ : بالإضافة إلى الشروط الفنية وأية شروط أخرى يراعى في إجراءات منح الرخصة الأمور التالية:-

- أ- أن تتاح الفرصة لجميع الراغبين في الحصول على الرخصة التقدم بعروضهم أو طلباتهم إذا توافرت فيهم الشروط المحددة.
- ب- أن يكون العرض أو الطلب قائماً على أساس التعهد بتوفير الخدمة إلى جميع الراغبين في الحصول عليها في مدة معقولة وبأجور عادلة.
- ج- أن تكون عناصر العرض مبنية على أساس المنافسة العادلة والمشروعة مع حاملي الرخص السابقة.
- د- أن تكون خطط مطالب الترخيص قائمة على استعمال تقنية حديثة مع الاستفادة من شبكات الاتصالات القائمة ما أمكن.

هكذا من أجل

المادة ٢٧ : على المتقدم للحصول على الرخصة أن يرفق بالطلب الوثائق التالية:-

- أ- بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة الفنية والإدارية على تقديم الخدمة.
- ب- بيانات مقبولة للتعريف بمقدرة طالب الرخصة المالية ومصادر تمويل المشروع.
- ج- أسس تسعير الخدمات المقترحة وطريقة احتسابها.
- د - أنواع الخدمات المقترحة والمنطقة الجغرافية التي تغطيها والتكلفة المستعملة في الخدمة.
- هـ- أي بيانات أو وثائق أخرى يقررها المجلس.

المادة ٢٨ : للمجلس الحق بأن يقرر استبعاد أي من المرخصين لهم إذا رأى أن اشتراكهم في المنافسة على الرخص الجديدة يؤدي إلى نوع من الاحتكار.

المادة ٢٩ : تصدر الرخصة بقرار من المجلس على أن ينظم عقد ذو صفة إدارية ويتضمن

الشروط التالية بالإضافة إلى أي شروط أخرى منصوص عليها في هذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أي استثناءات يقررها المجلس:-

- أ- العوائد المستحقة للهيئة عن الرخص ومدتها وعوائد تجديدها وأي عائدات أو حقوق مالية مقطوعة أو دورية يتوجب على المرخص له دفعها.
- ب- التزام المرخص له بتقديم المعلومات والبيانات المتصلة بموضوع الرخصة التي تطلبها الهيئة من المرخص لهم من حين لآخر أو بشكل دوري ولموظفي الهيئة التحقق من صحة المعلومات.
- ج- التزام المرخص له بأي تعليمات يصدرها المجلس أو المدير العام تنفيذاً للسياسة العامة للاتصالات بما في ذلك شروط عقود الاشتراك بين المستفيدين والمرخص له.
- د - التزام المرخص له بتوفير التأميمات المالية اللازمة لرد ما يستحقه المبتكرون من رسوم وتأمينات في حال إلغاء الرخصة.
- هـ- تعهد المرخص له بالموافقة على ربط أي شبكة اتصالات مرخصة أو معدات أجازت الهيئة استعمالها وإن يقوم بالإعلان المسبق عن شروط الربط وإيداع مسفة من هذه الشروط لدى الهيئة.

و- تعهد المرخص له بتوفير خدمات اتصالات الطوارئ مجاناً للمستفيدين بالترتيبات والحدود التي تقرها الهيئة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

ز - التزام المرخص له بتقديم التسهيلات اللازمة للجهات المختصة لتنفيذ الأوامر القضائية والإدارية المتعلقة بتتبع الاتصالات المحددة بتلك الأوامر.

ح - تعهد المرخص له بتقديم الخدمة لطالبيها أو المستفيدين منها على قدم المساواة وعدم التمييز بينهم، باستثناء ما يتطلبه الأمن الوطني أو ما يعتبر من قبيل التسامح لأسباب تشغيلية أو اجتماعية أو سكانية.

ط- التزام المرخص له بالإعلان المسبق عن أسعار الخدمات وطرق تحصيلها.

ي - تعهد المرخص له بالتعاون مع خدمة الدليل وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة.

ك - مدى حق المرخص له تأجير أو إعادة بيع الخدمات الفائضة عن حاجته إلى الغير.

ل - التعاون مع جميع حاملي الرخص الآخرين من أجل تسهيل تقديم الخدمات للمستفيدين.

م - التزام المرخص له بتقديم الخدمة المرخصة إلى طالبيها خلال مدة معقولة والعمل على تغطية كامل المنطقة الجغرافية المعنية له بالخدمة المرخصة.

هنا من الأصل

الفصل الخامس

ادارة الترددات وترخيص استعمالها

المادة ٣٠ : يعتبر طيف الترددات ثروة وطنية تتولى الهيئة تنظيم استخدامها بموجب هذا القانون وتعد سجلاً خاصاً للطيف الترددي يسمى " السجل الوطني للترددات " تسجل فيه جميع المعلومات المتعلقة بالموجات الراديوية واستخداماتها وتخصيصها.

المادة ٣١ : أ- مع مراعاة الفقرة (ب) من هذه المادة لا يجوز لأي شخص استخدام اي موجات كهرومغناطيسية تقل عن (٣٠٠٠) جيجاهرتز ثبت في القضاء الا اذا حصل على رخصة بذلك.
ب- يجوز للقوات المسلحة والأجهزة الأمنية استخدام الموجات الكهرومغناطيسية المخصصة لها بدون ترخيص على أن لا تتسبب بالتشويش على الموجات الأخرى.

المادة ٣٢ : لا تعتبر الحالات التالية مخالفة لأحكام المادة (٣١) من هذا القانون:-

- الموجات التي تصدر عن الأجهزة الكهربائية بشكل تلقائي ناجم عن الاستعمال العادي لتلك الأجهزة.
- أجهزة البث والاستقبال الإذاعي والتلفزيوني.
- تشغيل معدات اتصالات لاسلكية خاصة ومصرح باستعمالها من قبل الهيئة اذا كانت تلك الأجهزة مثبتة في عقار أو عقارات موافق عليها من الهيئة.
- استعمال معدات موزعة من شخص مرخص له على أن يكون استعمالها مسموحاً به ضمن شروط الرخصة وبصورة لا تخالف أحكام هذا القانون وسائر التشريعات المعمول بها.

المادة ٣٣ : أ- تشكل لجنة تسمى " اللجنة الاستشارية للترددات " بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير يشترك في عضويتها ممثلون عن الجهات العسكرية والأمنية المختلفة ومؤسسة الاذاعة والتلفزيون وسلطة الطيران المدني بالإضافة الى ثلاثة اعضاء من ذوي الاختصاص ويعين مجلس الوزراء من بينهم رئيساً لها ونائباً للرئيس.

- تتولى اللجنة تقديم المشورة حول تنظيم استخدام الطيف الترددي.
- تجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها أو نائبه في حالة غيابه ويكون اجتماعها قانونياً اذا حضره أكثرية اعضائها على أن يكون الرئيس أو نائبه واحداً منهم وتتخذ اللجنة توصياتها بالإجماع أو أكثرية الحاضرين وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت رئيس الاجتماع الى جانبه.
- يعين رئيس المجلس أحد موظفي الهيئة للقيام بمهام أمين سر اللجنة يتولى اعداد جدول اعمال اجتماعاتها وتسجيل محاضرها وحفظ وثائقها ومعاملاتها ومتابعة جميع الأمور الإدارية التي يكلف بها.

المادة ٣٤ : يتولى المجلس بعد الاستئناس برأي اللجنة الاستشارية وضع خطة لتخصيص الموجات الكهرومغناطيسية ومراجعتها وتعديلها كلما دعت الحاجة الى ذلك وتضمن:-

- تنظيم الطيف الترددي الى حزم بما يساعد الهيئة على تنظيم استخدام الترددات مع مراعاة تعليمات الاتحاد الدولي للاتصالات.
- تخصيص ترددات أو حزم ترددات للاستخدام العسكري والأمني والمدني وتحديد طبيعة كل منها.

المادة ٣٥ : مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذا القانون لا يجوز اكتناء أو استعمال أجهزة إرسال تستخدم الموجات الراديوية على اراضي المملكة أو على سفينة أو طائرة مسجلة في المملكة ما لم يتم الحصول على

هذه من الأصل

رخصة أو تصريح وفقاً لأحكام هذا القانون كما لا يجوز إدخال أجهزة إرسال راديوية إلى المملكة إلا إذا أجازت الهيئة إدخالها.

المادة ٣٦ : ١- تستثنى القوات العسكرية والأمنية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

ب- للمجلس استثناء الجهات التالية من أحكام المادة (٣٥) من هذا القانون.

١. السفن والطائرات الأجنبية وخدمات النقل البري والبرق والتلغراف التي تعبر المياه الإقليمية أو الأجواء أو الأراضي الأردنية أو ترسو في موانئها أو مطاراتها.

٢. السفارات الأجنبية شريطة المعاملة بالمثل والحصول على تصريح قابل للتجديد.

المادة ٣٧ : على حامل رخصة استخدام أجهزة إرسال راديوية أن يلتزم بالشروط والمعايير

التي منحت له الرخصة على أساسها وبشكل خاص:-

أ- الترددات التي خصصت له.

ب- نوع ومواصفات كل من الهوائي وجهاز الإرسال.

ج- حدود المنطقة الجغرافية المصرح بها بالنسبة للأجهزة المتنقلة.

د - الموقع الذي يقام عليه الهوائي.

هـ- كفاءة الشخص الذي يقوم بتشغيل الجهاز.

و- أي شروط فنية أخرى تساعد على استخدام الترددات بفعالية.

الفصل السادس تجديد الرخص وتعديلها وإلغائها

المادة ٣٨ : تحدد مدة رخصة شبكة الاتصالات العامة أو رخصة استخدام الترددات بمدة معينة ويتم تجديدها بموجب تعليمات تصدرها الهيئة.

المادة ٣٩ : ١- مع مراعاة أحكام الفقرة (ب) من هذه المادة للمجلس أن يقرر تعديل شرط أو أكثر من شروط الترخيص، وتتبع الإجراءات التالية في التعديل:-

١. يبلغ المجلس المرخص له إشعاراً خطياً بالتعديل وأسبابه والمدة المقررة لتنفيذه والمرخص تقديم اعتراضه على ذلك للتعديل خلال المدة التي يحددها المجلس.

٢. على المجلس أن يدعو المعارض للمناقشة وسماع أسباب اعتراضه وله أن يقرر بالنتيجة إما إقرار التعديل أو تأجيل نفاذه أو قبول الاعتراض.

ب- لا يجوز تعديل شروط الترخيص لأحد المرخصين لهم دون المرخصين لهم الآخرين إذا توافرت الأسباب الموجبة لذلك التعديل في شروط ترخيصهم أيضاً.

المادة ٤٠ : للمجلس أن يقرر إلغاء الترخيص كلياً أو لخدمة معينة أو في منطقة معينة في أي من الحالات التالية:-

أ- إذا ارتكب المرخص له مخالفة لشروط الترخيص أو لأحكام هذا القانون أو خالف تعليمات المجلس أو الحق ضرراً بالغير ورفض تصويب أوضاعه أو ممارساته بالرغم من توجيه ائذار خطي له من قبل المدير العام، أو تأخر عن تنفيذ تعليمات الهيئة مدة تزيد على (٣٠) يوماً دون سبب معقول يلتفت به المجلس.

ب- إذا كانت الخدمات المقدمة من المرخص له دون المستوى المطلوب وكثرت شكاوى تحققت الهيئة من صحتها وأذرت مرتين خلال مدة لا تزيد عن ستة شهور.

هكذا من أجل

المادة ٤١ : تلغى الرخصة إذا تخلف المرخص له عن دفع العوائد المقررة لتجديد الرخصة في الموعد المقرر.

المادة ٤٢ : تلغى الرخصة حكماً بتصفية المرخص له أو إعلان إفلاسه أو فقده أهليته.

المادة ٤٣ : لا يحق للمرخص له الذي ألغيت رخصته وفقاً للقانون المطالبة بأي تعويض أو باسترداد أي عوائد دفعت من أجل الحصول على الرخصة أو تجديدها أو لأي سبب آخر.

المادة ٤٤ : على المرخص له أن يتمتع عن قبول اشتراكات جديدة اعتباراً من تاريخ تبليغه بإلغاء الرخصة، ولا يجوز له الاستمرار بالعمل اعتباراً من تاريخ إلغاء الرخصة إلا بالتقدير الضروري واللازم لانتقال المشتركين إلى مرخص آخر وبموافقة خطية من الهيئة.

المادة ٤٥ : لا يحق للشخص الذي ألغيت رخصته أن يتقدم للحصول على رخصة قبل مرور خمس سنوات على إلغاء رخصته.

المادة ٤٦ : لا يحول قرار إلغاء الرخصة دون حق المتضررين من مخالفات المرخص له بمطالبته بالتعويض أو حق المشتركين في مطالبته بالتعويضات أو رد ما يستحقونه من رسوم.

المادة ٤٧ : تعتبر الرخصة شخصية غير قابلة للتحويل والمجلس الموافقة على تحويل الرخصة إلى شخص آخر وفقاً للشروط والعوائد المقررة.

الفصل السابع الموافقات الفنية وإجازة أجهزة الاتصالات

المادة ٤٨ : أ- للهيئة أن تقرر إلزام كل مستورد بأن يطلب من المورد إصاق بطاقة تعريف على الأجهزة المستوردة تبين مواصفات معينة على الأجهزة تحت طائلة المسؤولية.

ب- إذا لم تتمكن الجهات المختصة بالتخليص على المعدات والأجهزة من التحقق من توفر المواصفات فيها فتحويلها إلى الهيئة التي تقوم بفحصها للتأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وذلك مقابل الأجر المقررة.

ج - على الهيئة أن تعلن عن قيمة الأجر التي تتقاضاها عن فحص الأجهزة التي يطلب إدخالها موافقة خاصة.

المادة ٤٩ : للمستورد أو الراغب بإدخال أجهزة اتصالات لم تعلن المواصفات الخاصة بها أن يتقدم إلى الهيئة طالباً منها إصدار موافقتها المسبقة على استيراد تلك الأجهزة على أن يعزز الطلب بدليل الشركة الصانعة الذي يبين مواصفاتها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

المادة ٥٠ : يخضع تصنيع أي أجهزة اتصالات معدة للتسويق داخل المملكة للمواصفات القياسية المعتمدة من الجهات المختصة.

المادة ٥١ : يصدر المدير العام تعليمات تبين إجراءات الحصول على الموافقة على إدخال معدات وأجهزة الاتصال إلى المملكة أو استعمالها أو المتاجرة بها والشروط اللازمة لمنحه تلك الموافقات.

هكذا من أجل

الفصل الثامن

مراقبة المرخصين وحماية المستفيدين

المادة ٥٢ : على كل مرخص لتقديم خدمة اتصالات عامة أن ينشئ قسمًا خاصًا لتلقي شكاوى المستفيدين والمشاركين وأن يعمل على تلافى أسباب الشكاوى إذا كانت تتعلق بمستوى الخدمة ونوعيتها أو طريقته.

المادة ٥٣ : لا يجوز للمرخص أن يقدم على تغيير لائحة أجوره أو أسعاره إلا بعد موافقة الهيئة والإعلان عن الأسعار الجديدة قبل سريانها بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر.

المادة ٥٤ : إذا تلقت الهيئة شكاوى جماعية بوجود نقص من المرخص له أو وجود خلاف بين المرخص لهم والمستفيدين بشأن مستوى الخدمة أو مخالفة شروط الرخصة، فلهيئة أن تحقق في أسباب الشكاوى وأن تقرر ما تراه مناسباً ويعتبر هذا القرار نهائياً وملزماً للمرخص له.

المادة ٥٥ : على المرخص له أن يقدم إلى الهيئة تقريراً سنوياً يبين فيه الجوانب الفنية والإدارية والمالية المتوفرة التي تضمن تقديم الخدمة المرخصة للمستفيدين بالمستوى المطلوب.

المادة ٥٦ : تعتبر المكالمات الهاتفية والاتصالات الخاصة من الأمور السرية التي لا يجوز انتهاك حرمتها وذلك تحت مائلة المسؤولية القانونية.

المادة ٥٧ : ١- للمشارك أو أحد أفراد عائلته البالغين الذين يسكنون معه أن يطلب من المرخص له خطياً وضع هاتفه تحت المراقبة بسبب تلقي مكالمات إزعاج أو لأي سبب آخر وفي هذه الحالة على المرخص له أن يراقب الاتصالات

التي تجري مع ذلك الهاتف وأن يبلغ الهيئة باسم صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج بمراسلات سرية.

ب- إذا كان صاحب الهاتف الذي صدر عنه الإزعاج أحد المشاركين مع نفس المرخص له فعلى المرخص له أن يتخذ الاجراءات التالية وإبلاغ الهيئة بذلك:

١- توجيه إنذار خطي له إذا صدر الإزعاج عن مائة مرة واحدة أو أكثر خلال مدة المراقبة الأولى.

٢- فصل الهاتف لمدة عشرة أيام إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثانية.

٣- فصل الهاتف لمدة ثلاثين يوماً إذا صدر الإزعاج عنه خلال مدة المراقبة الثالثة.

٤- فسح الاشتراك بالهاتف إذا صدر أي إزعاج عنه خلال مدة المراقبة الرابعة.

إما إذا كان ذلك الهاتف مرتبطاً مع شبكة تعود ملكيتها لمرخص له آخر فعلى الهيئة أن تكلف ذلك المرخص له بتفليذ الاجراءات المبينة في هذه الفقرة.

ج- للهيئة أن تتفق مع الجهات المختصة على إجراءات أخرى تتبع لتقديم الشكاوى بسبب تلقي مكالمات الإزعاج والإجراءات التي تتم فيها متابعة تلك الشكاوى والواجبات التي تقع على عاتق المرخصين لهم من أجل ضبط المخالفين وتقديمهم للقضاء.

المادة ٥٨ : لا يجوز حجب الخدمة الهاتفية أو إلغاؤها عن أحد المشاركين ما لم يكن المشترك قد تسبب بإضرار مادية على الشبكة أو استخدم الهاتف استخداماً منافياً للقانون أو تخلف عن دفع الرسوم والأجور المستحقة على الرغم من إنذاره خطياً.

المادة ٥٩ : تتحقق الهيئة من التزام المرخصين لهم بشروط الترخيص وأحكام القانون ويجوز لها أن تتخذ أي إجراءات تراها ملائمة لهذه الغاية ومنها:

١- القيام بالكشف الحسي على مواقع الشبكة وأجهزة الاتصالات.

هنا عند الإصل

الفصل التاسع سلطة الضبط

- ب- فحص سجلات المرخص له الفنية والتأكد من سلامة الأنظمة المتبعة لإصدار الفواتير ودقتها.
- ج- التأكد من مستوى الخدمة المقدمة للمستخدمين وشكواهم.
- د- الإطلاع على سجلات الصيانة والأعطال لدى المرخص له للتأكد من فعالية إدارة الخدمة.

المادة ٦٠ : تتولى الهيئة الفصل في الشكاوى الفنية والتشغيلية والإدارية من المرخصين لهم على المرخصين الآخرين حول أسباب الخلاف بينهم حيث يتولى المدير العام القيام بإجراءات التسوية أو الفصل في الخلاف بنفسه أو بواسطة شخص أو أشخاص يعينهم لهذه الغاية ويكون قراره واجب التنفيذ فور صدوره. ولأي من الطرفين الاعتراض على هذا القرار لدى المجلس خلال مدة شهر من تاريخ صدوره والا اعتبر القرار قطعياً.

المادة ٦١ : يلتزم المرخص له بتشغيل شبكة اتصالات عامة بإعداد دليل عن جميع المعلومات المتعلقة بهذه الشبكة والمستخدمين فيها وتقديم خدمة الدليل للراغبين بالإستفادة منها وفقاً للتعليمات التي تصدرها الهيئة.

المادة ٦٢ : للمدير العام أو من يفوضه خطياً حق الدخول إلى أي مكان يشتبه بأنه يحتوي على أجهزة أو شبكات غير مرخصة أو أجهزة تستعمل للتشويش على شبكات الاتصالات أو تمارس فيها أي نشاطات مخالفة لهذا القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه ولهم تفتيش المكان باستثناء بيوت السكن حيث يجب الحصول على إذن من المدعي العام المختص قبل الدخول إليها وفي جميع الأحوال على الموظف الذي قام بالتفتيش أن يظلم محضراً بذلك ويقدمه إلى المدير العام.

المادة ٦٣ : أ- يعتبر موظفو الهيئة المفوضون بضبط المخالفات من رجال الضابطة العدلية ويعمل بالضبط المنظمة من قبلهم إلى أن يثبت عكسها شريطة التقيد بشروط الضبط المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية المعمول به.

ب- على السلطات المدنية والعسكرية وقوى الأمن العام أن تقدم لموظفي الهيئة كل مساعدة ممكنة للقيام بعملهم في ضبط المخالفات.

المادة ٦٤ : أ- لموظفي الهيئة ضبط أي أجهزة أو معدات إتصال غير مرخصة أو مخالفة للقانون أو تستعمل في نشاط غير مرخص مقابل إبطال خطي يبين نوع الأجهزة ومواصفاتها وتسليم هذه الأجهزة إلى الهيئة.

ب- تصدر المضبوطات غير القابلة للتزخير أما الأجهزة المسموح بتزخيرها فيتم الاحتفاظ بها إلى حين تزخيرها.

هذه من الأصل

الفصل العاشر الاستملاك

المادة ٦٧ : أ- إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تثبيت أعمدة أو إقامة أبراج أو تمديد كوابل أرضية أو تمديد أسلاك هوائية عبر أراض أو عمارات خاصة يتم الاتفاق على ذلك مع المالك أما إذا تعذر الاتفاق مع المالك للمرخص له أن يعرض المخططات على الهيئة مبنياً عليها الاعتداءات التي تقع على الأملاك الخاصة.

ب- إذا رأت الهيئة أن تلك الأعمال ضرورية لإنشاء الشبكة وأن تنفيذها عبر الأراضي أو العقارات الخاصة لا تمنع إستغلالها أو إستعمالها من قبل مالكيها، فللمجلس أن يصدر قراراً بالسماح للمرخص له بتنفيذ تلك الأعمال شريطة إعادة الحال إلى ما كانت عليه ودفع التعويض العادل الذي يقدره الخبراء الذين تختارهم الهيئة لمالكي تلك العقارات أو الذي تقدره المحكمة بطلب من أحد الطرفين.

المادة ٦٨ : إذا استلزم إنشاء شبكات الاتصالات العامة تملك المرخص له نقتار وامتنع المالك عن بيعه ذلك النقتار أو جزءاً منه بسعر عادل للمرخص له الحق بطلب إستملاك ذلك النقتار أو الجزء اللازم منه لإنشاء الشبكة وفق الاجراءات التالية:-

أ- أن يتقدم إلى الهيئة بطلب إتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتملكه ذلك النقتار أو جزءاً منه معززاً بالاسباب الفنية التي تبرر ذلك الطلب.

ج- إذا لم يتم ترخيص الأجهزة المضبوطة أو لم يطلب صاحبها إستعادتها خلال ستة شهور من تاريخ ضبطها فللمجلس أن يصدر قراراً بمصادرتها.

د- يتم التصرف بالأجهزة التي تقرر مصادرتها بالطريقة التي يقررها المدير العام.

هـ- لا تحول مصادرة الأجهزة المخالفة دون إيقاع العقوبات الجزائية الأخرى المنصوص عليها في هذا القانون أو أي قانون آخر.

المادة ٦٥ : أ- للهيئة الحق بتعقب مصدر أي إرسال بالموجات الراديوية للتحقق من ترخيص ذلك المصدر دون أن يعتبر ذلك خرقاً لسرية الرسائل أو مخالفة لأحكام القوانين النافذة.

ب- لا يجوز نشر أو إشاعة مضمون الرسائل التي تم إنقطاعها في معرض تتبع مصدر الرسالة بموجب الفقرة "أ" من هذه المادة. ويعاقب الموظف الذي يقوم بنشر أو إشاعة مضمون تلك الرسائل بالعقوبات المقررة قانوناً.

المادة ٦٦ : مع مراعاة أحكام القوانين الأخرى وبإستثناء الجرائم المنصوص عليها في المواد (٧١-٧٧) من هذا القانون للمدير العام أن يعقد تمسوية صلحية في قضايا مخالفة أحكام هذا القانون قبل تحريك دسرى الحق العام وذلك بالإستعاضة كلاً أو جزءاً عن الجزاءات والغرامات المنصوص عليها في هذا القانون بغرامة نقدية لا تقل عن مثلي الغرامة المقررة.

هكذا من أجل

ب- إذا وجد المجلس بناءً على تنسيب المدير العام أن ذلك العقار ضروري لإنشاء الشبكة وعدم تولف أي حلول فنية أخرى يقرر التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستئلاك ذلك العقار أو الجزء اللازم منه لمصلحة المرخص له بإعتبار إنشاء الشبكة مشروعاً للنفع العام بالمعنى المقصود في قانون الاستئلاك.

ج- إذا قرر المجلس التوصية إلى مجلس الوزراء الموافقة على إستئلاك ذلك العقار يكلف المرخص له بإيداع المبلغ الذي يعتبره المجلس تعويضاً عادلاً عن العقار المستألك بناءً على تقدير خبير أو أكثر تكلفهم الهيئة بمهمة تقدير العقار أو الجزء المئوي إستئلاكه.

المادة ٦٩: على المرخص له بالتنسيق مع الهيئة أن يتولى الاتفاق مع وزارة الأشغال العامة أو أمانة عمان الكبرى أو البلديات أو المؤسسات الحكومية الأخرى حول الترتيبات والبدلات المتعلقة بتعدد الشبكات الأرضية أو الهوائية على الطرق والشوارع وفي الميادين والساحات العامة التي تقع تحت إدارتهم.

المادة ٧٠: إذا أعاقت شجرة أو مجموعة من الأشجار تمديد الأسلاك الهوائية لشبكة الاتصالات العامة وتعد الاتفاق مع المالك فللمرخص له أن يطلب من الهيئة إصدار تكليف إلى مالكها بإزالتها إذا رغب أو السماح للمرخص له بإزالتها مقابل تعويض عادل، يدفعه المرخص له على النحو الوارد في هذا القانون.

الفصل الحادي عشر الجرالم والعقوبات

المادة ٧١: كل من نشر أو أشاع مضمون أي إتصال بواسطة شبكة إتصالات عامة أو رسالة هاتفية اطلع عليها بحكم وظيفته أو قام بتسجيلها دون سند قانوني يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٣٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٢: أ- كل من أقدم قصداً على تخريب منشآت الاتصالات أو الحق بها ضرراً عن قصد يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تقل على (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين، وتضاعف العقوبة إذا تسبب فعله بتعطيل حركة الاتصالات.

ب- كل من تسبب إهمالاً في تخريب منشآت الاتصالات أو إلحاق الضرر بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٣: كل من أقدم على تخريب جهاز هاتف مخصص للخدمة العامة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

المادة ٧٤: أ- كل من استخدم أو ساعد على إستخدام وسائل غير مشروعة لإجراء إتصالات دون دفع الرسوم يعاقب بالحبس من شهر إلى ثلاثة أشهر أو الغرامة من (١٠٠) دينار إلى (١٠٠٠) دينار أو بكلا العقوبتين.

هكذا من الأصل

ب- كل من أقدم أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات دولية بوسائل من شأنها قيام منافسة بين شبكات الاتصالات المرخصة وشبكات الاتصالات الاجلبيية خلأفاً لتعليمات الهيئة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة -أ- من هذه المادة بالإضافة الى تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.

المادة ٧٥: أ- كل من أقدم على أو وجه باي وسيلة من وسائل الاتصالات رسائل تهديد أو إهانة أو نقل خبراً مختلفاً بقصد إثارة الفزع يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

ب- كل من قام أو ساهم بتقديم خدمات اتصالات مخالفة للنظام العام أو الاداب العامة يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة بالإضافة الى تطبيق الاحكام المنصوص عليها في المادة (٤٠) من هذا القانون.

المادة ٧٦: كل من اعترض أو أعاق أو حوّر أو شطب محتويات رسالة بواسطة شبكات الاتصالات أو شجع غيره على القيام بهذا العمل يعاقب بالحبس مدة لا تقل على شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

المادة ٧٧: كل من أقدم على كتم رسالة عليه نقلها بواسطة شبكات الاتصال إلى شخص آخر أو رفض نقل رسائل طلب منه نقلها سواء من قبل المرخص أو الهيئة أو نسخ أو ألقى رسالة أو عبث بالبيانات المتعلقة بأحد المشتركين بما في ذلك أرقام الهواتف غير المعلة والرسائل المرسله أو المستقبلة يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على (١٠٠٠) ديناراً أو كلتا العقوبتين.

المادة ٧٨: كل من أنشأ أو شغل شبكة اتصالات عامة خلأفاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر واحد ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٢٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

المادة ٧٩: كل من قام بوصول شبكة اتصالات خاصة بشبكة الاتصالات العامة بدون موافقة الهيئة خلأفاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

المادة ٨٠: كل من قام متمداً باعتراض موجات مخصصة للغير أو بالتشويش عليها أو باستخدام موجات كهرومغناطيسية بدون ترخيص يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

المادة ٨١: كل من أدخل أجهزة اتصال خلأفاً لأحكام المادة (٣٥) من هذا القانون يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار.

المادة ٨٢: كل من استورد أو تاجر بأجهزة اتصالات مخالفة للمواصفات القياسية أو تحمل بطاقات تعريف مخالفة للواقع خلأفاً لأحكام المادة (٤٨) من هذا القانون يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر وحتى سنة أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٢٠٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

المادة ٨٣: كل من احتفظ أو شغل جهاز إرسال راديوي خلأفاً لأحكام هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على (٥٠٠) دينار أو بكلتا العقوبتين.

المادة ٨٤: أ- بالإضافة إلى العقوبات المنصوص عليها في المادتين ٧٨ و ٧٩ من هذا القانون ، يجوز للمحكمة المختصة بناء على طلب الهيئة أن تقرر إلزام المخالف بدفع مبلغ لا يقل عن ضعف الرسوم التي تستحق على ترخيص تلك الخدمة لو كانت مرخصة كإلزامات مدلية لصالح الهيئة.
ب- لا تحول المواد السابقة دون حق المتضررين للمطالبة بالتعويضات والحق الشخصي عن أي مخالفة لأحكامها.

هكذا من الأصل

الفصل الثاني عشر
أحكام ختامية

المادة ٨٥ : للمجلس وقرار مسبب اذا خالف المرخص له شروط الرخصة او امتنع عن تقديم الخدمة ان يتولى الاشراف على تشغيل شبكة الاتصالات المرخصة او تولي ادارتها للمدة التي يراها مناسبة.

المادة ٨٦ : لا يحق للمرخصين لهم أو المتضررين المطالبة بأية تعويضات عن أية أضرار نجمت عن الإجراءات التي اتخذت بموجب أحكام المادة (٨٥) من هذا القانون.

المادة ٨٧ : تسجل مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية بقرار من مجلس الوزراء كشركة مساهمة عامة تملك الحكومة كامل أسهمها ويتم تسجيلها لدى مراقب الشركات وفقاً لأحكام قانون الشركات المعمول به وتمنح الترخيص اللازم لإنشاء شبكات اتصالات عامة وإدارتها وتشغيلها وذلك بموجب إتفاقية ترخيص بين الهيئة وهذه الشركة.

المادة ٨٨ : أ- على جميع المرخصين لهم أو المصرح لهم بإملاك شبكات اتصالات وتشغيلها أو استخدام موجات راديوية توفيق أوضاعهم مع أحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ نفاذه.

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

وتعتبر الرخص والتصاريح الممنوحة بمقتضى أحكام القوانين المعمول بها قبل نفاذ هذا القانون سارية المفعول لحين انتهائها.

ب- إعتبار من تاريخ نفاذ هذا القانون تصبح الهيئة الخلف القانوني لمؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية في كل الأمور المتعلقة بتنظيم قطاع الاتصالات وإصدار رخص أو تصاريح تشغيل شبكات اتصالات أو استخدام ترددات راديوية وتنقل إليها المعاملات والوثائق المتعلقة بالرخص والتصاريح السارية المفعول.

المادة ٨٩ : أ- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك الأنظمة المتعلقة بأعمال الهيئة ونشاطاتها والنظام المالي ونظام اللوازم ونظام الموظفين.

ب- إلى حين صدور الأنظمة المنصوص عليها في الفقرة (أ)، يستمر العمل بالأنظمة الصادرة بموجب القوانين السارية المفعول أو التي ألغيت بموجب هذا القانون إلى المدى الذي لا تتعارض فيه أحكام تلك الأنظمة مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩٠ : يلغى كل من :
أ- قانون التفرغ اللاملكي لسنة ١٩٣٤ والتعديلات التي طرأت عليه.
ب- أي نص في أي تشريع آخر إلى المدة الذي يتعارض فيه مع أحكام هذا القانون.

المادة ٩١ : رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

م. سعد هائل السروور
رئيس مجلس النواب

هذه من الأصل

معالي رئيس المجلس : البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٢. قرار اللجنة الادارية رقم (٣) تاريخ ١٩٩٥/٨/١٤ ، والتضمن بعض الاقتراحات برغبة .

معالي رئيس المجلس : السيد رئيس اللجنة الادارية .

السيد محمد عودة مجادات رئيس اللجنة الادارية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٣)

اجتمعت اللجنة الادارية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٩٥/٨/١٤ برئاسة رئيسها سعادة النائب محمد عودة مجادات رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة النائب السيد احمد الكساسبة وحضر الاجتماع اصحاب للمعالي والسعادة الاعضاء السادة : نادر الظهيريات ، خالد عبد النبي العجارمة ، طلال عبيدات ، فاضل جرار ، ابراهيم سمارة .

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة الحالة اليها من المجلس الكريم وقررت ما يلي :

١- الاقتراح برغبة رقم (١٠٥) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٠ والمقدم من سعادة النائب السيد بدر الرباطي ، بشأن ربط حي الزهراء / مدينة النقرة المنطقة السكنية الثالثة والمنطقة السكنية الخامسة ربط

هذين الحين بالمجاري العامة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء)

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٢- الاقتراح برغبة رقم (١٠٦) تاريخ ١٩٩٥/٧/٢٩ والمقدم من سعادة النائب الدكتور محمد عويضة ، بشأن ان يقوم مجلس الوزراء بمنح الجنسية للاطفال المقيمين مع امهم الاردنية داخل الاردن اذا كان الوالد متوفي او مفقود او تاركاً لهم ولاهم .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٣- الاقتراح برغبة رقم (١٠٧) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب السيد نور الحديدي ، بشأن انشاء مركز صحي في قرية دابوق .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الصحة) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٤- الاقتراح برغبة رقم (١٠٨) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب السيد نور الحديدي بشأن انشاء مباني للمدارس حديثة لأبناء منطقة دابوق .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٥- الاقتراح برغبة رقم (١٠٩) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب السيد نور الحديدي ، بشأن الاهتمام بمنطقة دابوق محافظة العاصمة من ناحية النظافة وعمل صيانة لشوارعها .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى سيادة رئيس الوزراء) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٦- الاقتراح برغبة رقم (١١٠) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات ، بشأن تغطية قناة الغور الشرقية للمارة

وسط قرية معدي في الأغوار الوسطى . (ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير المياه والري) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٧- الاقتراح برغبة رقم (١١١) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي العجارمة ، بشأن احداث مديرية ناحية واحداث مركز أمني في قرية حسيان .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير الداخلية) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

السيد المقرر :

٨- الاقتراح برغبة رقم (١١٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب الدكتور مصطفى شنيكات ، بشأن تحويل مقاسم البريد في قرية الصبيحي وعيرا وبقا الى خطوط مباشرة .

(ترى اللجنة جواز النظر واحالته الى معالي وزير البريد والاتصالات) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟ موافقة .

هكذا من الأصل

السيد المقرر :

٩- الاقتراح برغبة رقم (١١٣) تاريخ ١٩٩٥/٧/٣٠ والمقدم من سعادة النائب السيد خالد عبد النبي العجاردة ، بشأن أحداث مجلس قروي في قرية المنشية التابعة لبلدة حسيبان .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

١٠- الاقتراح برغبة رقم (١١٥) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠ والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن تنفيذ مشروع الصرف الصحي في ضاحية الياسمين .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير المياه والري)

معالي رئيس المجلس : الاستاذ عبد الكريم الدغمي .

السيد عبد الكريم الدغمي : بس يا ريت يوضح لنا الشيخ ابن تقع ضاحية الياسمين ؟

معالي رئيس المجلس : سمعت سؤال الرميل وتعليك من الاجابة وتوضح له ، لانه انا خايف ان تطول الاجابة يا شيخ .

السيد عبد الكريم الدغمي : انا اقترح عدم الموافقة .

معالي رئيس المجلس : القرار للمجلس الكريم ؟

موافقة .

السيد المقرر :

١١- الاقتراح برغبة رقم (١١٦) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠ والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن ائارة جميع الشوارع في ضاحية الياسمين .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالة الى سيادة رئيس الوزراء) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

١٢- الاقتراح برغبة رقم (١١٧) تاريخ ١٩٩٥/٨/٢٠ والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن إنشاء مركز صحي في اسكان جمعية بدر واسكان جمعية التفرير في ضاحية الياسمين .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي وزير الصحة) .

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

موافقة .

السيد المقرر :

١٣- الاقتراح برغبة رقم (١١٨) تاريخ

موافقة وشكراً لسعادة رئيس اللجنة الادارية ، البند الذي يليه .

السيد الامين العام :

٣. قرار لجنة التموين والاسعار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٥/٧/١٧ والمتضمن السياسة التموينية والاسعار .

(القرار موزع في الجلسة العامة عشرة) .

معالي رئيس المجلس : الزملاء الافاضل بداية سادعو مقرر اللجنة لتلاوة التقرير ثم بعد ذلك نستمع لتعليقات الزملاء على التقرير ، السيد مقرر اللجنة .

الدكتور عبد الحافظ الشخانة مقرر لجنة التموين والاسعار :

١٩٩٥/٨/٢٠ والمقدم من سعادة النائب الشيخ عبد المنعم أبو زلط ، بشأن انشاء مدرسة ذكور ومدرسة اناث في ضاحية الياسمين .

(ترى اللجنة جواز النظر وإحالة الى معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم) .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها

حكم غير اللجنة الادارية

امين عام مجلس الامة مجلس النواب

معالي رئيس المجلس : موافقة ؟

هنا عند الفصل

قرار رقم ٩٥/٢

حول التمويل والسياسة التموينية والأسعار

إن لجنة التمويل والأسعار المشكلة من أصحاب المعالي والسعادة النواب السادة :

د. عبدالله النصور، د. عبدالمجيد الأقطش

سليمان السعد، ابراهيم سمارة الزعبي

حماد أبو جاموس، عبدالرحيم العكور

ود. عبدالحافظ الشخاينة.

عقدت عدة اجتماعات من تاريخ ١٩٩٤/١٢/١٤ وقد قررت في اجتماعها الأول انتخاب سعادة النائب عبدالرحيم العكور/ رئيساً وسعادة النائب الدكتور عبدالحافظ الشخاينة مقررأ. وقد بدأت عملها بدراسة تقرير معالي وزير التمويل دراسة تحليلية واستمعت الى اراء عدد من المسؤولين والمختصين في مختلف مجالات القطاع التمويني.

ولتحقيق أهدافها فقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات واستمعت الى آراء كل من السادة:

معالي السيد عادل القضاة - وزير التمويل

د. عبدالهادي العلوان، مدير عام الاحصاءات العامة.

عبدالهادي المحاييري - مدير عام المؤسسة الاستهلاكية المدنية .

د. محمد عبيدات - رئيس جمعية حماية المستهلك

رياض الصيفي - نائب مدير عام غرفة تجارة عمان

معالي السيد راضي ابراهيم - وزير التمويل السابق

محمد العبدالات - مدير المؤسسة الاستهلاكية المدنية السابق.

وتبين للجنة مايلي:-

أن الهدف من إنشاء وزارة التمويل عام ١٩٧٤ هو تأمين المواد الغذائية الأساسية، والمواد التموينية الضرورية بصورة منتظمة وبأسعار مستقرة، وذلك للمحافظة على مستوى المعيشة للمواطنين، خاصة ذوي الدخل المحدود، وتأمين مخزون احتياطي استراتيجي من هذه المواد، لمواجهة أي احتمالات أو ظروف طارئة، بعد ان كان الأردن قد تعرض في السنوات السابقة على

هذه المادة

إنشاء الوزارة الى تقلبات حادة في اسعار المواد الغذائية الأساسية واختفائها احياناً.

ويحكم عمل هذه الوزارة قانون التموين رقم ١٧ لسنة ١٩٩٢ الذي أقر من قبل مجلس الأمة، والذي يقسم المواد الى انواع ثلاثة:-

١ - المواد الغذائية الأساسية:

وهي المواد التي يقرر مجلس الوزراء اعتبارها كذلك. واستيراد تلك المواد محصور بوزارة التموين وتحدد اسعارها بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب وزير التموين: حيث قرر اعتبار المواد التالية مواد غذائية أساسية وحدد اسعارها:-

١. القمح ودقيق القمح
٢. السكر
٣. الأرز
٤. الدجاج المجمد
٥. زيت الزيتون
٦. الحليب المجفف مازكة حليبنا

٢ - المواد التموينية:

وهي المواد الغذائية الأساسية التي يحددها مجلس الوزراء ويتم استيراد هذه المواد لتصديرها بتوصية من وزارة التموين الى الجهات المعنية ، ويحدد وزير

التموين اسعار هذه المواد بناءً على تنسيب لجنة يشكلها لهذه الغاية، ويستثنى من ذلك اغذية الأطفال الرضع، التي يحدد اسعارها وزير الصحة. وقرر مجلس الوزراء أن المواد التالية هي مواد تموينية:-

أ - المنتجات محلياً

- الخبز بأنواعه
- المعكرونة والشعيرية
- الكعك
- لحوم الضأن والعجل الطازج
- لحوم الدجاج الطازج
- بيض المائدة
- الألبان
- النخالة والزوان وكسر القمح
- السمن النباتي
- الحلاوة والطبخية
- ملح الطعام
- المأكولات والمشروبات في المطاعم
- المشروبات الغازية
- القهوة المحمصة والمطحونة (التي عومت اسعارها في الفترة الأخيرة)
- الخضار والفواكه
- رب البندورة
- الشعير
- الحمص الحب
- العدس الحب
- الذرة الصفراء

هنا من أجل

أ- المنتجات محلياً منيراً :-

- الطحينية
- المياه المعدنية
- الحمص المعلب
- الفول المعلب
- القهوة المحمصة والمطحونة (حذفت بتاريخ ١٨/٧/١٩٤)

ب- المستوردة

- السمسم
- الفول المعلب
- الحمص المعلب
- الشوربات
- الزبدة بأنواعها
- السمن النباتي
- المارجرين
- السمن الحيواني
- الأسماك المدخنة والمملحة
- الأسماك المعلبة

ومن المواد والسلع الأخرى التي حذفت :
الصابون المحلي والمستورد

وكذلك عومت مؤقتاً بقرار اداري من الوزارة اسعار المواد

التموينية التالية:-

- الحليب الطازج المبستر المنتج محلياً
 - الزيوت النباتية المنتجة محلياً والمستوردة
 - الشراب الطبيعي المنتج محلياً
 - الأجبان المستوردة باستثناء القوالب والمثلثات
 - مساحيق الغسيل المنخفضة الرغوة
 - الحليب المجفف المستورد باستثناء "باركة حليبنا"
- وهذا مذكور في الجدول رقم ٢

أما ما يخص المواد الغذائية الأساسية وهي المواد المستوردة من قبل وزارة التموين.

وقد تبين للجنة ان الوزارة تعمل على تأمين مخزون استراتيجي من هذه المواد ولتحقيق هذه الغاية أنشأت الحكومة صوامع للحبوب في جنوب وشمال ووسط المملكة وبطاقة تخزينية اجمالية تبلغ (٣٤٠) الف طن من الحبوب السائبة ومستودعات عادية تتسع لـ ٢٨٠ الف طن للمكيسات، ومستودعات مبردة تتسع لتخزين (١١) الف طن من المجمدات والسلع التموينية سريعة العطب وبينت الحكومة انها تعمل على توسع في انشاء الصوامع والمستودعات لتوفير الطاقات التخزينية اللازمة مع تزايد عدد السكان وبكلفة اجمالية تقدر بحوالي (٥٦٢) مليون دينار مما يحقق تأمين مخزون احتياطي من الحبوب والمواد الغذائية الاساسية

هنا من أجل

يكفي لمدة ٤ - ٦ شهور من معدل حجم الاستهلاك لكل مادة، بالإضافة الى الكميات المربوطة بطريق الشحن والتي لا تقل عن استهلاك شهرين لكل مادة.

وناقشت اللجنة مع معالي وزير التموين مدى التزام الوزارة باستيراد المواد التموينية حسب المواصفات القياسية المحلية والدولية، حيث أكد أنه لا يتم استيراد أي مادة من أي مصدر الا بعد قيام شركات معاينة دولية، بفحص هذه المواد لضمان سلامة المواصفات حسب دعوة العطاء ولا تشحن البضاعة ولا يتم تسديد قيمتها الا بعد استلام الوزارة للتقارير المخبرية من هذه الشركات أو من جهات حكومية معتمدة في بلد المنشأ، تؤكد أن البضاعة مطابقة للمواصفات وصالحة للاستهلاك. وعند وصول البضاعة الى ميناء العقبة تشكل لجان متخصصة لأخذ عينات لإرسالها الى مختبرات وزارة الصحة ولا يسمح باستلامها أو التخليص عليها الا بعد ثبوت صلاحيتها للاستهلاك. وبعد ذلك يتولى مراقبو الجودة في الوزارة التحقق من مدة صلاحية المواد الغذائية الاساسية والمواد التموينية للاستهلاك والتأكد من سلامتها وضبط المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

أما بالنسبة لتحديد اسعار بيع هذه المواد في السوق المحلية فيعتمد على عدة عوامل :

- ١- كلفة استيرادها من اسواق المنشأ .
- ٢- قدرة الخزينة العامة على دعم هذه المواد .

وقد تبين للجنة أن الحكومة لم تتحمل عبئاً مالياً كبيراً من أجل المحافظة على استقرار اسعار السلع الأساسية حتى عام ١٩٨٨ وذلك بسبب استقرار الاسعار النسبي في الأسواق الخارجية، وثبات سعر صرف الدينار.

الا أن الأعباء ازدادت بشكل كبير بسبب التغيرات الكبيرة التي طرأت على سعر صرف الدينار الأردني، حيث ارتفع حجم الدعم للمواد الغذائية الأساسية الذي تتحمله الحكومة من (١٠٣) مليون دينار في عام ١٩٨٨ الى (٧٢) مليون دينار في عام ١٩٨٩، ثم هبط عندما استقر سعر الصرف في عام ١٩٩١ الى (٥٠٦) مليون دينار.

" الجدول رقم ٣ "

وقد تبين للجنة أن مجموع الدعم خلال الفترة من عام ١٩٨٩ الى نهاية عام ١٩٩٤ بلغ ما يزيد على (٤٠٠) مليون دينار شاملاً دعم المواد العلفية وقد شكل دعم الخبز الجزء الأكبر، إذ بلغ في المتوسط أكثر من (٤٠) مليون دينار سنوياً.

وتبين للجنة أن أسعار هذه السلع للمستهلك بقيت ثابتة خلال الفترة المذكورة، باستثناء زيادة محدودة على سعر منادة الخبز والأرز والحليب في مطلع عام ١٩٩٣. وذلك بفضل الدعم الذي تتحمله الخزينة.

ولاحظت اللجنة ان زيادة كبيرة قد طرأت على حجم استهلاك مادة القمح ، من (٤٦٦) ألف طن عام ١٩٨٨ الى ما يزيد

هذه المادة

على (٦٠٠) ألف طن في عام ١٩٩٤ وبمعدل زيادة سنوية بلغت أكثر من ٦,٥% بسبب الهدر والضياع وإساءة الاستخدام في التعامل مع هذه المادة بما فيه إطعامها للمواشي كمادة علفية والتهريب إلى الدول العربية المجاورة كون سعرها في الأردن أقل بكثير. ومن خلال تقرير وزير التموين تبين أن أسعار هذه السلع في بلد المنشأ بارتفاع مستمر، حيث ارتفع سعرها خلال عام ١٩٩٥ على النحو التالي :

القمح من ١١٩ دولار إلى ٢٠٤ دولار الطن الواحد ويزيادة نسبتها ٧٠%	جدول رقم ٤
السكر من ٣٤٠ إلى ٤٤١ للطن الواحد ٣٠%	جدول رقم ٥
الأرز من ٢٨٠ إلى ٤٤٢ للطن الواحد ٥٨%	جدول رقم ٦
الحليب من ٢٣ دولار إلى ٣٥ دولار للكرتونة للطن الواحد ٥٢%	جدول رقم ٧

زملاتي هنالك جداول من أجل تبيان العطاءات الأخيرة التي بموجبها مستورد وزارة التموين بالفترة الأخيرة والتي تبين فوارق الاسعار ، وارجو من زملائي الكرام ان ينظروا الى الملاحق المذكورة في آخر التقرير . هذا بالإضافة الى النفقات الداخلية والتي تبلغ ٢٠ دولار للطن الواحد، الأمر الذي يعني ان كلفة الكيلوغرام الواحد من هذه المواد وأصل مستودعات الوزارة تصبح على النحو التالي :

القمح ١٥٧ فلس
السكر ٣٣٨ فلس
الأرز ٣٢٣ فلس
الحليب ٢٠٧٠ فلس للكيس الواحد

أما بالنسبة لمادتي الدجاج المجعد وزيت الزيتون وبسبب وجود فائض في الانتاج المحلي، توقفت الوزارة عن استيرادها وتحديد اسعارها وترك ذلك لآلية السوق.

ومن أجل تخفيض عبء الدعم عن الخزينة العامة ولضمان إيصاله لمستحقين فقد بدأ العمل بتطبيق نظام البطاقة التموينية اعتباراً من ١٩٩٠/٩/١ لكل من الارز والسكر والحليب المجفف، وقرر مجلس الوزراء خلال عام ١٩٩٣ أن لا يستفيد من هذه البطاقات اصحاب الدخول التي تزيد عن (٦٠٠٠) دينار سنوياً.

ويبين التقرير المقدم عن بيانات البطاقة التموينية حتى ١٩٩٤/٩/٢٠ ان عدد البطاقات الممنوحة هو ٧١٥,٥٥٩ بطاقة تشمل ٤,٠٩٥,٧٦٢ فرداً انظر الجدول رقم "٨".

علماً بأن الإحصاء الرسمي الذي نفذ في كانون أول ١٩٩٤ يشير الى أن عدد سكان الأردنيين في المملكة كان ٣,٨٠٦,٠٠٠ وبلغ عدد الأسر ٦٣٤,٤٠٠ أسرة وبمتوسط ستة أفراد لكل أسرة وتشير الدراسات الى أن عدد الأسر التي تستحق الحصول على البطاقة التموينية يجب أن لا يزيد عن ٤٥٠,٠٠٠ ألف أسرة.

هنا من أجل

المواد التموينية :أ- المنتجات محلياً :

تحدد أسعار هذه المواد من قبل وزير التموين بناءً على تنسيب لجنة يشكلها لهذه الغاية وتضم في عضويتها مندوبين عن وزارة التموين، وزارة الصناعة والتجارة، وزارة المالية، دائرة الجمارك، ضريبة الدخل، غرفة صناعة عمان والجمعية الوطنية لحماية المستهلك.

حيث تدرس اللجنة كلفة المنتج المحلي المنوي تحديد سعره ثم تعرض نتيجة الدراسة على وزير التموين الذي بدوره يضيف هامش الربح، والذي يختلف من سلعة الى أخرى حسب نوع السلعة، ونسبته الدوران لها ومدة الصلاحية، بما يضمن سعراً عادلاً للمنتج والمستهلك.

ب- المستوردة :

تحدد أسعارها بعد دراسة كلفتها من قبل قسم تحديد الكلفة والأسعار ثم تعرض هذه الدراسة على لجنة مشكلة من وزارة التموين ودائرة الجمارك، ووزارة الصناعة والتجارة وضريبة الدخل لدراستها وتدقيقها وبعد ذلك يتم التنسيب بالسعر من قبل قسم تحديد الكلفة والأسعار وذلك حسب الاسس المقررة من قبل وزارة التموين حيث تعطى جميع المواد التموينية المستوردة بالاضافة لكلفتها المصاريف والهوامش التالية :

مصاريف ادارية وتخزين	%٢
هامش ربح للجملة	%٨
هامش ربح للتجزئة.	%٧
باستثناء مادة الشاي فتعطى	
مصاريف ادارية	%٢
هامش ربح للجملة	%٦
هامش ربح للتجزئة.	%٥

المواد والسلع :

وتحدد الوزارة أسعار بعض المواد والسلع التي تترى الحكومة ادراجها ضمن المواد والسلع الخاضعة للتسعير وبنفس الآلية السابقة وتعتمد الوزارة لهذه الغاية الوثائق الرسمية التالية:

- بيان جمركي اصلي مصدق.
- فاتورة البيع المعتمدة رسمياً من دائرة الجمارك والتي تتطابق مع البيان الجمركي.
- صورة عن رخصة الاستيراد.
- صورة عن فاتورة شركة التخليص.
- صورة عن اشعار تسديد قيمة البضاعة لدى البنك المعتمد او سعر التمويل ليوم وصول البضاعة حسب نشرة البنك المركزي.

هنا عند الأصل

صورة عن أي وثائق أو وصولات رسميه خاصه بمصاريف الارساليه او الشحن المطلوب تحديد سعرها.

واوضح تقرير معالي وزير التموين ومناقشات اللجنة مع مختلف الجهات المختصة ، ان الاسعار العالمية هي التي تحكم السعر الصادر عن لجان تحديد الأسعار ارتفاعاً أو هبوطاً، علماً بأن مؤشرات الاسواق العالمية للمواد المستوردة بارتفاع مضطرد كما حدث مؤخراً في مادة الزيوت والسمن النباتي، حيث ارتفعت الأسعار العالمية لزيوت النخيل الذي يعتبر المادة الخام في انتاج السمن النباتي من ٣٨٠ دولار للطن الواحد الى ٥٨٠ دولار في شهر تشرين أول ١٩٩٤ وإلى ٧٤٠ دولار للطن مع بداية كانون اول لعام ١٩٩٤.

الخضار والفواكه

ان تحديد اسعار الخضار والفواكه جاء بمقرر من معالي وزير الاقتصاد الوطني عام ١٩٦٨.

ويتم تحديد اسعار هذه المنتجات بواسطة لجان متخصصة تكون وزارة التموين ممثلة فيها اضافة لمندوبيين عن وزارة الزراعة والسوق المركزي ومؤسسة التسويق الزراعي، حيث تجتمع هذه اللجان يومياً للاطلاع على نتائج المزاودة العلنية التي تقم في السوق على البضاعة السعروضة وكمياتها ليتم بالتالي تحديد اسعار الخضار والفواكه للمستهلك بعد اضافة هامش ربح

لتاجر التجزئة يتراوح بين ٢٠٪ الى ٣٠٪ ويعتمد تحديد هذه النسبة على نوع البضاعة وسرعة تأثرها بعوامل التخزين. وتتأثر أسعار هذه المواد بالعرض والطلب.

المواد العلفية الرئيسية: وهي

الذرة الصفراء والشعير والنخالة:

ان توفير الأعلاف لمربي الثروة الحيوانية بأسعار مدعومة أدى الى نتائج ايجابية، باعتبار ان تربية المواشي تعتبر مصدراً أساسياً للدخل لدى فئات واسعة من المجتمع فضلاً عن أن هذه السياسة قد حققت زيادة كبيرة في انتاج الدجاج اللحم حيث بلغ الانتاج عام ١٩٩٣ حوالي (٥٥) ألف طن وكذلك حقق الأردن اكتفاءً ذاتياً في بيض التفريخ وبيض المائدة ولديه قدرة كبيرة على التصدير، كما زاد انتاج الحليب الطازج بما يغطي حاجة صناعة الألبان. ولا يزال انتاج اللحوم الحمراء البلدية أقل من ٢٥٪ من استهلاك المملكة من اللحوم الحمراء والتي تتجاوز (٦٠) ألف طن سنوياً.

وقد أكد معالي وزير التموين أن الوزارة واجهت صعوبات عديدة في توزيع الاعلاف لمربي الثروة الحيوانية بالسعر المدعوم، وذلك لصعوبة حصر ملكية الماشية وعدم ثبات هذه الملكية، مما كان سبباً للتعداد الشامل للثروة الحيوانية بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢٤ ، والذي على ضوئه تم اصدار بطاقات علفية

هنا من الأصل

لمالكي الماشية، الا انه اتضح فيما بعد أن التعداد والبطاقات العلفية لا تمثل الملكية الحقيقية للثروة الحيوانية بسبب عدم دقة التعداد، وسرعة تغير الاعداد في الحيازة الواحدة بسبب البيع والتصدير والاستبعاد والتفوق والولادات، مما أدى الى الاتجار الغير مشروع بالاعلاف المدعومة.

لذلك قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٤/٣/١، التوقف عن اعتماد البطاقة العلفية كأساس للتوزيع وفتح مراكز الاعلاف للبيع بسعر موحد لكافة المواطنين بمبلغ ٧٠ دينار لطن الشعير بزيادة خمس دنانير و ٤٥ دينار لطن النخالة بزيادة خمس دنانير و ١٠٦ دنانير لطن الذرة.

حيث اعتبرت هذه الأسعار تغطي الكلفة حينذاك. الا أن الأسعار في الأسواق العالمية ارتفعت في هذا العام على النحو التالي:-

- ذرة صفراء من ١٢٠ دولار الى ١٦٥ دولار للطن وبزيادة نسبتها ٣٨٪

"جدول رقم ٩"

- شعير مبن ٨٥ دولار الى ١٢٠ دولار للطن وبزيادة نسبتها ٤١٪.

"جدول رقم ١٠"

اضافة الى النفقات الداخلية والتي تبلغ ٢٠ دولار للطن الواحد، مما يعني أن كلفة الطن الواحد واصل مستودعات الوزارة من مادة الشعير ٩٨ دينار ومن مادة الذرة الصفراء ١١٦ دينار. لذلك قامت الوزارة برفع السعر في شهر حزيران من هذا العام على النحو التالي:-

الشعير من ٧٠ دينار للطن الواحد الى ٨٥ دينار للطن الواحد

النخالة من ٤٥ دينار للطن الواحد الى ٥٢ دينار للطن الواحد

الذرة الصفراء من ١٠٦ دنانير للطن الواحد الى ١١٦ دينار للطن الواحد.

ويتبين أن كمية الشعير المطلوبة في هذا العام ستصل الى ٦٠٠ ألف طن يستورد منها ٢٠٠ ألف طن من سوريا وبكلفة ٧٥٧ دينار للطن و ٤٠٠ ألف طن من الأسواق العالمية وبكلفة ٩٨٧ دينار للطن وكمية الذرة المتوقع استهلاكها ٣١٠ الاف طن وبكلفة (١١٥) دينار للطن في المتوسط.

وهذا يعني ان دعم المواد العلفية كان سيصل الى ١٤٠٤ مليون دينار في هذا العام لو لم ترفع الأسعار، حيث أصبحت اسعار الذرة تقارب الكلفة، والشعير من مصدر سوري يربح حوالي مليون دينار، ومن دولي عجيز مقدار ٦٠٠٠ دينار مما يعني ان كامل الدعم لمادة الشعير هو

هكذا من الأصل

وتعد المؤسسة الاستهلاكية المدنية كسوق موازن كونها تحد من ارتفاع السلع المعروضة للبيع لدى القطاع الخاص وخاصة للسلع من الانتاج المحلي الذي يشكل ٨٠٪ من مبيعاتها. ولاحظت اللجنة ان عدد فروع المؤسسة غير كافٍ وانه لا تزال كثير من المناطق محرومة من خدماتها.

الدعم

من أجل تثبيت اسعار المواد الغذائية الأساسية والمواد العلفية ترتب على الحكومة تغطية فرق السعر من اموال الخزينة وهذا ما يسمى بالدعم للمواد التموينية. ولم تكن المخصصات للدعم في الموازنة بمقدار الدعم الحقيقي للمواد التموينية، فيما لو بيعت هذه المواد للجميع بالسعر المدعوم بل كانت اقل من الدعم الفعلي وخاصة منذ عام ١٩٩١ نتيجة العمل بنظام البطاقة التموينية اعتباراً من ١٩٩٠/٩/١ ويعود هذا الوفر كما اشار التقرير المقدم لمجلسكم الموقر في ١٩٩٤/٢/٢٣ لعدة اسباب هي:-

" جدول رقم ١٨ "

١. مبيعات المواد الغذائية الأساسية لـ مواد البطاقة التموينية بالسعر الحر، وما تحققه من وفورات خاصة من مادة السكر ادت الى تغطية دعم هذه المادة كلياً وتخفيض دعم مادتَي الأرز والحليب، ويقدر الوفر الناجم عن ربح المبيعات

بالسعر الحر بالاضافة الى التفتين في استخدام هذه السلع الى وفورات سنوية تتراوح بين ٢٢-٢٥ مليون دينار. ٢. تحقيق ارباح من بيع السلع التموينية غير المدعومة التي تتعامل بها الوزارة مثل السجائر الأجنبية. " جدول رقم ١٩ "

٣. أرباح مشاريع الوزارة المختلفة مثل المطحنة والصوامع واجهزة التفريغ والمستودعات المبردة التي تؤجر احياناً للقطاع الخاص، وتقدر الوفورات الاجمالية الناجمة عن البيع بالسعر الحر بالاضافة الى ارباح مشاريع الوزارة بمبلغ يتراوح بين ٣٠ - ٣٥ مليون دينار سنوياً يساهم بصورة كبيرة في تخفيض الدعم الحقيقي. وتؤكد دراسات الوزارة أن دعم المواد التموينية في عام ١٩٩٥ سيصل الى ٨١٦٥ مليون دينار.

" جدول رقم ١٥ "

ولدراسة تكاليف المعيشة ومدى ارتفاعها مقارنة بمستوى الدخل اعتمدت اللجنة دراسات دائرة الاحصاءات العامة التي تقوم شهرياً بجمع أسعار ٧٣٩ سلعة (الجدول رقم ١٦) (والجدول رقم ١٧) وجمعية حماية المستهلك ووزارة المالية ومن أجل استبعاد الانخفاض الحاد الذي طرأ على سعر صرف الدينار في عام ١٩٨٩، ارتأت اللجنة ان تعتمد سنة ١٩٨٦ كسنة اساس لارتفاع الاسعار والدخول. ولتحقيق هذه الغاية قسمت كافة السلع

هذه عند التحليل

والمواد والخدمات الى اربع مجموعات وحددت اوزان كل مجموعة واهميتها النسبية حسب تأثيرها على تكاليف المعيشة وهي:-

١- المواد الغذائية ونسبتها ٥٩ر٤٠٪ وهي:-

١. الحبوب ومنتجاتها ٣٣٨٩
٢. اللحوم والدواجن ١١١
٣. الأسماك ٠٦٧٩
٤. الألبان ومنتجاتها والبيض ٤٥٦
٥. الزيوت والدهون ٣٦٤١
٦. الفواكه ٢٤٢٧
٧. الخضار ٣٨٠٦
٨. السكر ومنتجاته ٢٣٩
٩. المكسرات ٠٣٤٨
١٠. التوابل ٠٢٦٠
١١. البقول الجافة والمعلبة ٠٤٤٧
١٢. الشاي والبن ١١٢٥
١٣. مجموعة المأكولات الاخرى ٢٣٦٩
١٤. التبغ ومنتجاته ٣٢٣٨
١٥. المشروبات والمرطبات ٠٧٤٨
١٦. المشروبات الكحولية ٠٠٦٣

علماً بان هذه المجموعة السلعية تشكل حوالي ٨٠٪ من كلفة المعيشة بالنسبة للأكثرية من أبناء الشعب الأردني، الأمر الذي يدعو الى إعطاء أهمية نسبية أكبر مما هو عليه الان.

٢- المساكن ونسبتها ٢٦٨ر٢٦٪ وتتكون من:-

- ايجارات ١٤٥٩٧ر١٤٪
- ترميم المسكن والنفقات واخرى ١٨٥ر١
- الاثاث والسجاد ٢٨٣٢ر٢
- التجهيزات المنزلية ١٣٠٢ر١
- الاواني المنزلية ٣٨٥ر٠
- مواد النظافة ٥٤٨ر١
- الوقود والاثارة والمياه ٠١٩ر٥

٣- الملابس والاحذية ونسبتها ٨١٥ر٨٪

- ملابس ٦٤٧ر٦
- الاحذية ٥٠٣ر١

٤- السلع الاخرى والخدمات ونسبتها ٢٤٣٩٢ر٢٪

- النقل والاتصالات ١١٥٧ر١
- التعليم ٣٥٠٥ر٣
- الرعاية الصحية ٢٢٣٧ر٢
- مواد الزينة والعناية الشخصية ٣٣٩٥ر٣
- الثقافة والترفيه ٢٤٠٧ر٢

هنا من الأصل

نفقات اخرى ٢٠٥١

انظر الرسم البياني رقم " ١ " والجدول رقم " ١١ " ولتوخي الدقة استعانت اللجنة بالمعلومات المتاحة لدى دائرة الاحصاءات العامة عن السلع والخدمات التي يتكون منها الرقم القياسي لاسعار المستهلكين حسب وزن كل مادة وتطور اسعارها خلال الثماني سنوات الماضية.

وعدد هذه المواد والخدمات يساوي ٣٥٦ موزعه كما يلي :
" جدول رقم ١٢ "

الغذاء ١٦٤

الكساء ٠٦٦

الايواء ٦٣

السلع الاخرى والخدمات ٦٣

() ويبين الجدول التالي حدود رقم ١٣ تطور

الاسعار باعتبار اسعار ١٩٨٦ = ١٠٠٪ (سنة اساس)

جميع المواد ١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤
١٩٩٨ ١٠٦٤ ١٣٣٨ ١٥٥٤ ١٦٨٨ ١٧٤٨ ١٨٣٣ ١٨٩٧

وتبين أن سنة التحول كانت ١٩٨٩، وذلك بسبب الانخفاض الحاد في قيمة الدينار ولكن لا بد من ملاحظة انه في السنوات التالية استمر الارتفاع المضطرد في الاسعار بالرغم من استقرار سعر صرف الدينار.

حيث يتبين من الجدول أن نسبة ارتفاع غلاء المعيشة كان على الشكل التالي:-

١٩٨٧ ١٩٨٨ ١٩٨٩ ١٩٩٠ ١٩٩١ ١٩٩٢ ١٩٩٣ ١٩٩٤
-٠,٢٪ ٦,٦٪ ٢٥,٨٪ ١٦,١٪ ٨,٢٪ ٤٪ ٤,٧٪ ٣,٦٪

كما ويتضح من الجدول المرفق أن ارتفاعاً كبيراً طرأ على اسعار بعض السلع والخدمات المكونة للرقم القياسي للمعيشة وارتفاع اسعار بعضها كان كبيراً مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٨٦ حيث اصبحت اسعار الأسماك ٢٦١٪

الالبان ومنتجاتها ١٨٣٪٢

الفواكه ٢٥٢٪٦

الملابس والأحذية ٣١٠٪٣

ولم تستطع اللجنة الحصول على المعلومات الوافية للاطلاع على نمو دخل الفرد في الأردن خلال هذه السنوات وبشكل اساسي تطور دخل العاملين في الجهاز المدني والعسكري للدولة وتطور دخل المتقاعدين.

الا اننا حصلنا على ارقام تبين تطور دخل الفرد خلال سني

الدراسة (الجدول رقم ٢٠).

حيث يتبين أن دخل الفرد في عام ١٩٨٦ كان (٨٨٨)دينار واصبح (١٠٥٧)دينار في عام ١٩٩٣ أي بزيادة مقدارها ٢١٪ وقد أبدت اللجنة تحفظات كثيرة على هذه الأرقام.

هنا من الأصل

كما زودتنا وزارة المالية بمعلومات تبين متوسط نصيب الموظف في الجهاز المدني (الجدول رقم ١١) حيث يتبين أن نصيب الموظف في الجهاز المدني عام ١٩٨٦ كان (١٥٦٩) وأصبح (٢٣٣٦) دينار في عام ١٩٩٤ أي بزيادة ٤٦% ... وكذلك تبدي اللجنة تحفظها على هذه الأرقام وليس من المفهوم انخفاضها وارتفاعها بعد سنوات الدراسة. ويتضح أن ارتفاع الأسعار خلال سنوات الدراسة كان كبيراً حيث ارتفعت بنسبة ٩٠% عما كانت عليه في عام ١٩٨٦، بينما ارتفع معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال نفس الفترة بواقع ٢٠%، وكذلك لم ترتفع رواتب العاملين في القطاع العام على سبيل العام حتى عام ١٩٩٣ سوى بنسبة ٢٦% مما يوضح تآكل القدرة الشرائية للمواطنين وانخفاض المستوى المعيشي للأكثرية منهم.

ولمعالجة هذه الاختلالات السلبية في تكاليف المعيشة للمواطنين توصي اللجنة بما يلي:-

١. العمل على إيصال الدعم لمستحقيه من خلال إعادة النظر وبشكل جدي في نظام البطاقة التموينية بحيث تستبعد كافة الأسر التي تزيد دخولها على ستة آلاف دينار سنوياً والتي تشكل أكثر من ٢٠% من الأسر الأردنية الأمر الذي يعني تخفيض عدد البطاقات التموينية الممنوحة حالياً (والتي يبلغ عددها ٧١٥,٥٥٩ بطاقة) إلى حوالي ٥٠٠,٠٠٠ بطاقة

بالنظر إلى عدد الأسر الحالي والذي بلغ ٦٣٤,٤٠٠ أسرة حسب آخر تعدد للسكان.

٢- إعادة النظر في السعر الحر لمادتي السكر والارز والحبوب على أن لا يقل عن سعر الكلفة.

٣- العمل على زيادة الرواتب والاجور للمستخدمين في كافة القطاعات بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة.

٤- اتخاذ مختلف الإجراءات الإدارية والاقتصادية للحد من الهدر والتهرب المرتبط ببعض السلع المدعومة كالقمح والاعلاف.

٥- إعادة النظر في تحديد مستوى خط الفقر بالنظر لارتفاع كلفة المعيشة وزيادة عدد افراد الأسرة الأردنية مما يتوجب زيادة مخصصات الأسرة الواحدة من المستفيدين من المعونة الوطنية المتكررة.

٦- التوسع في خدمات المؤسسات الاستهلاكية وزيادة عدد فروعها تشمل مركز كل لواء وقضاء كحد أدنى.

هنا من أجل

٧- اختصار حلقات تسويق وتوزيع الخضار والفواكه من خلال تشجيع قيام الاسواق الموازية في مختلف المناطق والمحافظات.

٨- تفعيل دور اللجنة المشكله من قبل وزارة الاعلام وعضوية وزارتي التموين والصحة للمراقبة على الاعلانات التجارية وذلك من اجل التأكد من ان المعلومات المنشوره عن أي مادة او سلعة صحيحة ودقيقه وذلك منعا لخداع او تضليل المستهلكين ، مع ضرورة اشراك جمعية حماية المستهلك في عضوية هذه اللجنة.

٩- لتدعيم ثقة المواطنين بجودة المواد الغذائية وسلامتها ، على وزارة الصحة ان تتخذ كافة الاجراءات والفحوصات اللازمة وارسالها لكافة الجهات ذات العلاقة بما فيها جمعية حماية المستهلك.

١٠- اتخاذ الاجراءات الكفيله والفعال له الحد من الريح الفاحش من قبل بعض تجار الجملة والمفرق.

١١- اعادة النظر دوريا بأسعار شراء المحاصيل الزراعيه من المزارعين بحيث تتواءم مع مستجدات الاسعار العالمية ، وذلك دعما وتحضيرا لمزيد من الانتاج المحلي.

١٢- الاستمرار ببيع المواد العلفيه بالسعر المدعوم ، وذلك من اجل الحفاظ على هذا القطاع الانتاجي الهام والذي تعمل فيه عشرات الآلاف من الاسر الاردنية ذات الدخل المحدود والمتدني.

١٣- بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة من جهة واتساع رقعة الفقر والبطالة على الحكومة الاستمرار في دعم المواد الغذائية الرئيسيه مع توجيه الدعم لمستحقيه.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

" لجنة التموين "

حكم خير
أمين عام مجلس الأمة

هنا من الأصل

(الموارد البشرية والتشريعية السارية المفعول)

[illegible]

المؤد التي هدفت من لمس المؤلف المؤد المؤدية لمصيبة لمصيبة قرأت مجلس المؤد

[illegible]

April 1, 1910

جہدول رقم ۲
مستندات مع حالات التوقيف : جلد ۱، ۱۹۸۱ء و جلد ۲

שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100
שם	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62																																						

—

12

مجلسه در کائنات / الدائم / در کائنات / (مجلسه)

دانشگاه آزاد اسلامی

1

[illegible]

Handwritten label: 100% Pure

Small

[illegible]

۱۸۱

رقم الطلب	تاريخ الإحالة	القيمة	المنتج	السم	التيه	ملاحظات
90/0	90/1/18	13.000 طن	شركة روزن التجارية	S.A.	دفعة واحدة لثوبه	صوف طرية
90/1	90/1/13	11.000 طن	شركة يوسف طهر	لصوف	90/1/0	
90/4	90/1/18	2.000 طن	شركة فلاح النسيان وصيد	USA	صوف 3800 غز/طن	صوف متوسطه
					90/1/0	صوف متوسطه

40111101170

تقرير عن بيانات البطاقة التموينية في الحاسوب حتى تاريخ ١٩٩٤/٩/٢٠

جدول يبين عدد البطاقات في الماكينة وحسب الرقم الوطني

ردیف	انگلیسی	عدد الحاقیات	عدد الحارجات	الحاقیات باقیمانده فارسی	سایر و اضافی
۱	البنیة	۲۹۹ ۷۶۴	۱ ۴۵۵ ۶۱۶	۲۰۰ ۱۶۲	۲۷۹,۸۴
۲	الکرام	۴۶ ۰۰	۲۲۲ ۲۶۶	۲۸ ۰۸۸	۲۸۲,۲۶
۳	الحادیث	۲۰ ۰۰	۱۶۸ ۸۸۲	۲۲ ۲۱۲	۲۸۴,۸۲
۴	الفرق	۲۶ ۷۲۷	۲۶ ۷۲۷	۲۶ ۷۲۷	۲۶,۷۲۷
۵	مدان	۲۵ ۴۷۶	۱۴۶ ۶۹۸	۲۶ ۶۲۲	۲۱۵,۲۵
۶	الفرق	۱۶۶ ۲۴۸	۱۶۸ ۸۸۲	۱۶۲ ۵۰۷	۲۷۸,۶۲
۷	طریق	۱۱۹ ۸۲۶	۱۶۲ ۸۰۲	۲۶ ۶۸۱	۲۵۵,۴۱
۸	تعلیم	۱۰ ۱۰۲	۱۶۱ ۸۴۱	۸۰ ۲۵۲	۲۸۱,۶۱۰
۹	الفراسات	۲۶ ۴۶۱	۲۰ ۰۰	۲۶ ۷۲۵	۲۷۹,۲۶
۱۰	الاصحاح	۲۱۵ ۵۵۹	۴۰ ۵۵۹ ۶۱۲	۴۲۱ ۲۳۰	۲۱۵,۵۵۹

لملاحظات:

[illegible]

للدخل المرتفع - وكانت المعالجة كما يلي:

[illegible]

وكانت في سنة ١٩٦٨ م. تم جمع ٨٢٠١ فرد بشكل آلي وتم وضع جملته "دخل مريض / مستشفى"
فوق ماله في عامه لتدوينه في سجلات المرضى بالمستشفى.

מחבר: ד"ר יצחק יעקבסון, מנהל מחלקת המחקר, משרד החינוך, תל אביב

فصل دوم: عدد انتخابات و تعداد نمایندگان استان و وزارت امور و محاسبات			
ردیف	تعداد نمایندگان	تعداد استان	تعداد وزارت امور و محاسبات
۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۱۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۲۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۳۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۴۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۵۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۶	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۷	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۸	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۶۹	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۰	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۱	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۲	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۳	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۴	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۵	۶۸۵	۶۸۵	۶۸۵
۷۶	۶۸۵	۶۸۵	۶

مجلس الشورى
البرلمان
الحكومة

— 121 —

رقم النظام	تاريخ الاجراء	الكمية	الصفة	الاسم	العدد	القيمة
١٥/٥	١٥/٢/٢٥	٥٠٠٠٠	كرتونة	شركة كساج فلسطينية	١	١٥٠٠٠
				تجده عن كركس		
				فروسي ، فرنسا ، مؤتدا		
				١٥ (٢٣) ميزان الكرتونة		
				١/ ٥٠٠٠٠		
				٢/ ٥٠٠٠٠		
				٣/ ١٠٠٠٠٠		
				٤/ ١٠٠٠٠٠		
				٥/ ٢٠٠٠٠		
				٦/ ٣٠٠٠٠		
				٧/ ١٠٠٠٠		
				٨/ ١٠٠٠٠		
				٩/ ١٠٠٠٠		
				١٠/ ١٠٠٠٠		
				١١/ ١٠٠٠٠		
				١٢/ ١٠٠٠٠		
				١٣/ ١٠٠٠٠		
				١٤/ ١٠٠٠٠		
				١٥/ ١٠٠٠٠		
				١٦/ ١٠٠٠٠		
				١٧/ ١٠٠٠٠		
				١٨/ ١٠٠٠٠		
				١٩/ ١٠٠٠٠		
				٢٠/ ١٠٠٠٠		
				٢١/ ١٠٠٠٠		
				٢٢/ ١٠٠٠٠		
				٢٣/ ١٠٠٠٠		
				٢٤/ ١٠٠٠٠		
				٢٥/ ١٠٠٠٠		
				٢٦/ ١٠٠٠٠		
				٢٧/ ١٠٠٠٠		
				٢٨/ ١٠٠٠٠		
				٢٩/ ١٠٠٠٠		
				٣٠/ ١٠٠٠٠		
				٣١/ ١٠٠٠٠		
				٣٢/ ١٠٠٠٠		
				٣٣/ ١٠٠٠٠		
				٣٤/ ١٠٠٠٠		
				٣٥/ ١٠٠٠٠		
				٣٦/ ١٠٠٠٠		
				٣٧/ ١٠٠٠٠		
				٣٨/ ١٠٠٠٠		
				٣٩/ ١٠٠٠٠		
				٤٠/ ١٠٠٠٠		
				٤١/ ١٠٠٠٠		
				٤٢/ ١٠٠٠٠		
				٤٣/ ١٠٠٠٠		
				٤٤/ ١٠٠٠٠		
				٤٥/ ١٠٠٠٠		
				٤٦/ ١٠٠٠٠		
				٤٧/ ١٠٠٠٠		
				٤٨/ ١٠٠٠٠		
				٤٩/ ١٠٠٠٠		
				٥٠/ ١٠٠٠٠		
				٥١/ ١٠٠٠٠		
				٥٢/ ١٠٠٠٠		
				٥٣/ ١٠٠٠٠		
				٥٤/ ١٠٠٠٠		
				٥٥/ ١٠٠٠٠		
				٥٦/ ١٠٠٠٠		
				٥٧/ ١٠٠٠٠		
				٥٨/ ١٠٠٠٠		
				٥٩/ ١٠٠٠٠		
				٦٠/ ١٠٠٠٠		
				٦١/ ١٠٠٠٠		
				٦٢/ ١٠٠٠٠		
				٦٣/ ١٠٠٠٠		
				٦٤/ ١٠٠٠٠		
				٦٥/ ١٠٠٠٠		
				٦٦/ ١٠٠٠٠		
				٦٧/ ١٠٠٠٠		
				٦٨/ ١٠٠٠٠		
				٦٩/ ١٠٠٠٠		
				٧٠/ ١٠٠٠٠		
				٧١/ ١٠٠٠٠		
				٧٢/ ١٠٠٠٠		
				٧٣/ ١٠٠٠٠		
				٧٤/ ١٠٠٠٠		
				٧٥/ ١٠		

الفرع

رقم الطلب	تاريخ الاجراء	القيمة	الاسم	البلد	الناشط	الجهة	الناشط	رقم الطلب
١٥٣	١٥/٢/١٥	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	لبنان	شركة بوزور التجارية	لبنان	شركة بوزور التجارية	١٥٣
١٥٣	١٥/٢/١٧	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	لبنان	شركة بوزور التجارية	لبنان	شركة بوزور التجارية	١٥٣
١٥٣	١٥/٢/٢١	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	لبنان	شركة بوزور التجارية	لبنان	شركة بوزور التجارية	١٥٣

جريدة الرسمية

الرقم

رقم الطلب	تاريخ الاجراء	القيمة	الاسم	البلد	الناشط	الجهة	الناشط	رقم الطلب
١٥٣	١٥/٢/١١	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	لبنان	شركة بوزور التجارية	لبنان	شركة بوزور التجارية	١٥٣
١٥٣	١٥/٢/١١	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	لبنان	شركة بوزور التجارية	لبنان	شركة بوزور التجارية	١٥٣
١٥٣	١٥/٢/١١	٥٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	لبنان	شركة بوزور التجارية	لبنان	شركة بوزور التجارية	١٥٣

ملحق من المجلد

الاهمية النسبية لاهم بنود الإنفاق في ١٩٩٢
 كما كانت في عام ١٩٩٢
 TABLE NO. - 2 RELATIVE IMPORTANCE OF MAJOR GROUPS
 IN THE KINGDOM AS IT WAS IN 1992.

Groups	الاهمية النسبية Relative Importance	مجموع الاهمية النسبية
All Items	100 000	مجموع
Food	40.590	الغذاء
Cereals and Products	3.389	الحبوب ومنتجاتها
Meats and Poultry	11.100	الحمص والدواجن
Fish	0.679	الأسماك
Dairy Products and Eggs	4.560	اللبان والبيض
Oils and Fats	3.641	الزيوت والدهون
Fruits	2.427	الفواكه
Vegetables	3.806	الخضروات
Legumes	0.447	البقول الجافة والمطبوخة
Spices	0.260	التوابل
Nuts	0.348	المكسرات
Sugar and Confectionaries	2.390	السكر ومنتجاته
Tea and Coffee	1.125	الشاي والقهوة
Other Food Items	2.369	مجموع البقايا الغذائية الأخرى
Beverages	0.748	مشروبات ومشروبات
Alcohols	0.063	مشروبات كحولية
Tobacco and Cigarettes	3.238	التبغ ومنتجاته
Clothing and Footwear	8.150	ملابس الأحذية
Housing	...	سكن
Rent	14.597	أجرة مساكن
Others (Housing Repairs & Garbage Services)	1.185	الخدمات (ترميم المساكن، والنفايات)
Fuels, Electric. and Water	5.019	وقود والكهرباء والمياه
Furniture and Appliances	2.832	الأثاث والأجهزة المنزلية
Household Appliances	1.302	تجهيزات المنازل
Utensils	0.385	الأواني والأدوات المنزلية
Cleaning Materials	1.548	مواد تنظيف المنازل
Other Goods and Services	24.392	السلع والخدمات الأخرى
Transportation	11.157	النقل والاتصالات
Education	3.505	تعليم
Medical Care	2.237	خدمات والرعاية الصحية
Personal Care	3.395	الزينة والحفاظ الشخصية
Recreation	2.047	الترفيه والترفيهية
Other Expenses (N.E.C)	2.051	بقايا المصاريف لم يحددها

ملحوظة المدير العام للمحرم
 تيم دواخا :

أرجو التلطف بالاطلاع على لقائهم المرفقة والتي تتضمن رسالة لسلع والخدمات
 إقله في ترتيب الرقم القياسي وقيلاسا النسبية لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٤
 أساس ١٩٩٤ = ١٠٠ والنسبة المئوية للتغير بين عامي ٩٢ و ٩٤
 مادة ومجموع (٢٥٦) كما هو مذكور في قائمة الأوزان.
 هذا ويضع من نسب المذكورة أن هناك مجموعة (٦٠) مادة قد انخفضت
 بنسبته من ٢٥ مادة غذائية و ٤ ملابس و ١١ غير غذائية
 كان و ١٠ في السلع الأخرى والخدمات.
 وما هو جدير بالذكر أنه لا يتم النسب لاحتلال حقيقة الارتفاع في مشتقة
 انخفاض في قوائم العيشة لاسمها المستقيمة (لأنها ارتفاع)
 فإنها إذا كانه سعر مادة ١٠٠ فلس وأصبح ١٥١ فلس فانه الزيادة
 ٥٠٪ وهذا ليس حقيقة لانه لهذه المادة وزنه (اهمية نسبية)
 سلة السور هي التي قد تدنسبة الارتفاع ويكون له تأثير في الارتفاع
 الانخفاض حسب وزنها في السلة إذا ما هذه ذات الوزن الكبير هي
 في تؤثر على الرقم القياسي بغض النظر عن الارتفاع والانخفاض في سعرها.

د. فضلوا بيشيل نائبه الاحترام

(محمود السرا)

رئيس قسم الأسعار

هنا من الأصل

[illegible][illegible]

Chapter 1

[illegible][illegible]

1911, 1912, 1913

Handwritten label: *Handwritten text, possibly "Handwritten label" or similar.*

البحر و ولاية	معدل القيمة التجارية ١٩٥٤	معدل القيمة التجارية ١٩٥٥	معدل القيمة التجارية ١٩٥٦	معدل القيمة التجارية ١٩٥٧	معدل القيمة التجارية ١٩٥٨
طرابلس	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
ضرائب	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
مكسبة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
سجارة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
سجائر	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
بلاستيك ومنتجات	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
فراشي	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
مفرشات	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
صند ولبسات	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
تصليح وصيانة اثاث	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
تخليه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
التجهيزات المنزلية	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
توصيه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
فريزير	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
تلفون	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
سجانه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
سجانه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الغلايه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
مروحة كهربائيه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
غسالة	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
كنس كهربائيه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
تاكسيه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
سجانه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
طبايع	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
اعلاق وصيانة الاثاث	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
الادوات المنزليه	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
صناعات	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
فناجيري	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
فناجيري	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
لاسات	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
جلطات	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠

[illegible]

Handwritten label: *Handwritten text, possibly a name or date, on a small rectangular tag.*

[illegible][illegible]

Chaplin, no 1170

الجدول رقم ١٠ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في لبنان ١٩٨٦ - ١٩٩٤ (100 = 1986)

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	مجموعت الاطعمة
189.7 138.7 191.9 261.4 183.2 167.3 252.6 179.4 180.5 149.6 219.7 197.3 152.7 199.7 191.4 341.6 169.4 310.3 327.7 271.9	183.1 173.7 179.7 249.3 182.3 165.1 233.2 178.0 148.7 146.5 204.6 193.8 114.7 176.0 189.1 318.0 168.1 298.7 316.3 262.9	174.8 173.0 180.7 237.9 181.7 171.9 213.4 162.0 176.1 152.6 207.4 192.6 115.3 171.9 187.4 294.5 166.8 280.2 298.1 248.9	168.1 167.9 176.6 240.4 178.3 152.6 223.6 154.5 159.9 148.6 202.3 191.4 115.6 166.6 175.0 278.0 155.3 258.1 274.1 235.4	155.4 151.7 163.2 210.1 170.0 138.3 131.1 150.2 143.3 182.5 191.4 112.1 151.8 151.6 238.2 153.0 231.8 244.4 211.7	133.8 125.7 101.1 187.0 134.1 114.1 174.0 134.5 107.8 126.0 142.7 120.0 96.8 131.6 137.3 173.3 139.1 177.4 185.4 162.0	106.4 97.3 99.4 136.7 106.3 106.4 126.3 96.0 95.9 108.7 104.7 108.2 83.5 105.4 107.3 113.8 110.2 108.1 111.1 99.9	99.8 98.5 97.4 98.3 103.7 103.2 85.4 114.4 91.9 97.7 84.8 101.9 103.0 81.3 102.2 109.2 108.7 103.8 103.4 99.3	١- المجموع العام ٢- الأغذية ٣- الملابس ٤- السكن ٥- الترفيه ٦- الصحة ٧- التعليم ٨- النقل ٩- الاتصالات ١٠- الخدمات ١١- الترفيه ١٢- الصحة ١٣- التعليم ١٤- النقل ١٥- الاتصالات ١٦- الخدمات ١٧- الترفيه ١٨- الصحة ١٩- التعليم ٢٠- النقل ٢١- الاتصالات ٢٢- الخدمات ٢٣- الترفيه ٢٤- الصحة ٢٥- التعليم ٢٦- النقل ٢٧- الاتصالات ٢٨- الخدمات ٢٩- الترفيه ٣٠- الصحة ٣١- التعليم ٣٢- النقل ٣٣- الاتصالات ٣٤- الخدمات ٣٥- الترفيه ٣٦- الصحة ٣٧- التعليم ٣٨- النقل ٣٩- الاتصالات ٤٠- الخدمات ٤١- الترفيه ٤٢- الصحة ٤٣- التعليم ٤٤- النقل ٤٥- الاتصالات ٤٦- الخدمات ٤٧- الترفيه ٤٨- الصحة ٤٩- التعليم ٥٠- النقل ٥١- الاتصالات ٥٢- الخدمات ٥٣- الترفيه ٥٤- الصحة ٥٥- التعليم ٥٦- النقل ٥٧- الاتصالات ٥٨- الخدمات ٥٩- الترفيه ٦٠- الصحة ٦١- التعليم ٦٢- النقل ٦٣- الاتصالات ٦٤- الخدمات ٦٥- الترفيه ٦٦- الصحة ٦٧- التعليم ٦٨- النقل ٦٩- الاتصالات ٧٠- الخدمات ٧١- الترفيه ٧٢- الصحة ٧٣- التعليم ٧٤- النقل ٧٥- الاتصالات ٧٦- الخدمات ٧٧- الترفيه ٧٨- الصحة ٧٩- التعليم ٨٠- النقل ٨١- الاتصالات ٨٢- الخدمات ٨٣- الترفيه ٨٤- الصحة ٨٥- التعليم ٨٦- النقل ٨٧- الاتصالات ٨٨- الخدمات ٨٩- الترفيه ٩٠- الصحة ٩١- التعليم ٩٢- النقل ٩٣- الاتصالات ٩٤- الخدمات ٩٥- الترفيه ٩٦- الصحة ٩٧- التعليم ٩٨- النقل ٩٩- الاتصالات ١٠٠- الخدمات

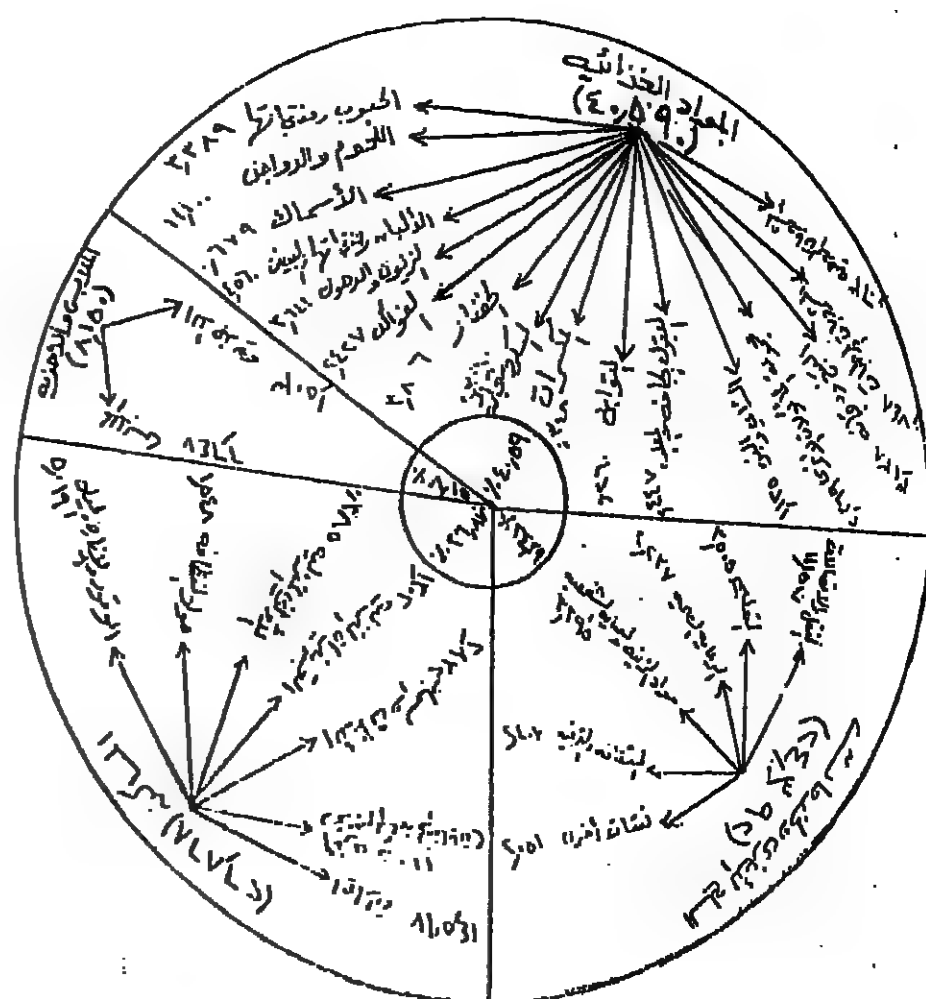
بالتسوية مع ..

الجدول رقم ١١ - الرقم القياسي لأسعار المستهلك في لبنان ١٩٨٦ - ١٩٩٤ (100 = 1986)

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	مجموعت الاطعمة
112.0 303.8 274.1 230.8 258.7 231.8 219.4 189.4 162.7 159.3 157.2 127.9 246.1 272.6 302.0 168.0 193.6 170.7 180.7 225.9 269.8	395.2 293.7 267.4 221.0 253.6 222.4 187.5 187.0 159.3 151.5 123.9 218.3 226.5 296.7 171.9 193.6 149.7 177.0 221.7 265.3	370.7 276.0 257.7 201.1 232.5 205.9 164.7 166.5 145.7 130.4 118.2 200.1 222.6 266.6 171.3 191.6 138.8 174.0 219.1 262.5	334.2 252.8 241.9 187.5 210.0 189.4 162.1 164.3 138.2 124.2 114.7 197.2 219.6 163.4 176.7 131.2 160.8 217.8 262.3	298.7 216.0 235.4 176.3 210.0 180.6 149.0 148.9 130.9 118.3 105.7 187.5 205.9 159.1 167.9 133.8 141.5 218.7 246.3	228.3 157.9 185.5 142.0 157.1 142.9 125.3 126.8 117.6 110.2 100.9 148.2 203.3 134.3 113.9 133.3 180.9 198.2	129.5 102.6 105.1 94.6 106.6 85.2 93.1 89.7 103.6 103.5 98.1 106.1 113.8 119.8 105.5 116.7 117.9 111.3	105.6 107.9 117.1 105.5 104.2 95.6 97.0 129.8 96.7 100.9 98.0 94.1 108.6 107.4 102.0 104.5 107.7 109.0 100.0	١- المجموع العام ٢- الأغذية ٣- الملابس ٤- السكن ٥- الترفيه ٦- الصحة ٧- التعليم ٨- النقل ٩- الاتصالات ١٠- الخدمات ١١- الترفيه ١٢- الصحة ١٣- التعليم ١٤- النقل ١٥- الاتصالات ١٦- الخدمات ١٧- الترفيه ١٨- الصحة ١٩- التعليم ٢٠- النقل ٢١- الاتصالات ٢٢- الخدمات ٢٣- الترفيه ٢٤- الصحة ٢٥- التعليم ٢٦- النقل ٢٧- الاتصالات ٢٨- الخدمات ٢٩- الترفيه ٣٠- الصحة ٣١- التعليم ٣٢- النقل ٣٣- الاتصالات ٣٤- الخدمات ٣٥- الترفيه ٣٦- الصحة ٣٧- التعليم ٣٨- النقل ٣٩- الاتصالات ٤٠- الخدمات ٤١- الترفيه ٤٢- الصحة ٤٣- التعليم ٤٤- النقل ٤٥- الاتصالات ٤٦- الخدمات ٤٧- الترفيه ٤٨- الصحة ٤٩- التعليم ٥٠- النقل ٥١- الاتصالات ٥٢- الخدمات ٥٣- الترفيه ٥٤- الصحة ٥٥- التعليم ٥٦- النقل ٥٧- الاتصالات ٥٨- الخدمات ٥٩- الترفيه ٦٠- الصحة ٦١- التعليم ٦٢- النقل ٦٣- الاتصالات ٦٤- الخدمات ٦٥- الترفيه ٦٦- الصحة ٦٧- التعليم ٦٨- النقل ٦٩- الاتصالات ٧٠- الخدمات ٧١- الترفيه ٧٢- الصحة ٧٣- التعليم ٧٤- النقل ٧٥- الاتصالات ٧٦- الخدمات ٧٧- الترفيه ٧٨- الصحة ٧٩- التعليم ٨٠- النقل ٨١- الاتصالات ٨٢- الخدمات ٨٣- الترفيه ٨٤- الصحة ٨٥- التعليم ٨٦- النقل ٨٧- الاتصالات ٨٨- الخدمات ٨٩- الترفيه ٩٠- الصحة ٩١- التعليم ٩٢- النقل ٩٣- الاتصالات ٩٤- الخدمات ٩٥- الترفيه ٩٦- الصحة ٩٧- التعليم ٩٨- النقل ٩٩- الاتصالات ١٠٠- الخدمات

ملحق الجدول ١١

الأهمية النسبية للمجموعة الرئيسية والعربية للارتفاع كما هي في عام ٢٠١٩م



النسبة المئوية

البيانات والقيم - ١ - الأرقام القياسية للأسعار المستهلكة خلال السنين ١٩٨٧ - ١٩٩٤ (١٠٠ = ١٩٨٦)

TABLE NO. - 1 - CONSUMER PRICE INDEX DURING 1987 - 1994 (1986 = 100).

سنة	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧	مجموع
١٩٩٤	183.1	174.8	168.1	155.4	133.8	106.4	99.3	93.3	١- المجموع العام
١٩٩٣	173.7	173.0	167.9	151.7	125.5	103.9	98.5	97.4	٢- المجموع الرئيسي
١٩٩٢	135.0	125.8	124.1	110.3	101.1	95.4	98.3	97.4	٣- المجموع الفرعي
١٩٩١	179.7	180.7	176.6	163.2	117.1	136.7	103.7	103.2	٤- المجموع الفرعي
١٩٩٠	249.3	237.9	240.4	210.1	187.0	106.3	103.2	103.2	٥- المجموع الفرعي
١٩٨٩	183.2	181.7	178.3	170.0	134.1	106.4	85.4	85.4	٦- المجموع الفرعي
١٩٨٨	163.1	171.9	152.6	138.3	114.1	126.3	114.4	91.9	٧- المجموع الفرعي
١٩٨٧	233.2	213.4	223.6	183.2	174.0	96.0	97.7	97.7	٨- المجموع الفرعي
١٩٨٦	148.7	162.0	154.5	131.1	134.5	95.9	97.7	97.7	٩- المجموع الفرعي
١٩٨٥	178.0	174.1	159.9	150.2	107.8	108.7	84.8	84.8	١٠- المجموع الفرعي
١٩٨٤	146.5	152.6	148.6	143.3	126.0	104.7	101.9	101.9	١١- المجموع الفرعي
١٩٨٣	204.6	207.4	202.3	182.5	142.7	108.2	103.0	103.0	١٢- المجموع الفرعي
١٩٨٢	197.3	192.6	191.4	148.9	120.0	105.4	102.2	102.2	١٣- المجموع الفرعي
١٩٨١	152.3	114.7	115.3	112.1	96.8	107.5	109.2	109.2	١٤- المجموع الفرعي
١٩٨٠	179.9	176.0	166.6	158.8	131.6	108.7	108.7	108.7	١٥- المجموع الفرعي
١٩٧٩	191.4	189.1	187.4	151.6	137.3	113.8	103.4	103.4	١٦- المجموع الفرعي
١٩٧٨	341.6	294.5	278.0	238.2	177.4	110.2	103.8	103.8	١٧- المجموع الفرعي
١٩٧٧	168.1	166.8	155.3	153.0	139.1	108.1	103.4	103.4	١٨- المجموع الفرعي
١٩٧٦	310.3	298.7	258.1	231.8	185.4	111.1	103.8	103.8	١٩- المجموع الفرعي
١٩٧٥	327.7	298.1	274.1	244.4	185.4	111.1	103.8	103.8	٢٠- المجموع الفرعي
١٩٧٤	271.9	248.9	235.4	211.7	162.0	99.9	93.3	93.3	٢١- المجموع الفرعي

١٢٣

ملحق من الجدول

TABLE NO. - 1 - CONSUMER PRICE INDEX DURING 1987-1994 (1986 = 100). (Contd.)

1994	1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987
4112.0	3952	370.7	334.2	298.7	228.3	129.5	105.6
363.8	293.7	276.0	252.8	216.0	157.9	102.6	107.9
234.1	267.4	257.7	241.9	235.4	185.5	105.1	117.1
230.9	221.0	201.1	187.5	176.3	142.0	96.6	105.5
259.7	253.6	232.5	210.0	199.9	157.1	106.6	104.2
231.8	222.4	205.9	189.4	180.6	142.9	85.2	95.6
219.4	187.5	144.7	162.1	149.0	125.3	93.1	97.0
189.4	187.0	166.5	164.3	148.9	126.8	89.7	129.8
162.7	159.3	143.7	138.2	130.9	117.6	103.6	96.7
152.2	151.5	139.4	124.2	118.3	110.2	103.5	100.9
127.9	123.9	118.2	114.7	105.7	100.9	98.1	98.0
246.1	218.3	203.1	197.2	187.5	148.2	106.1	94.1
222.6	226.5	222.6	219.6	205.7	171.0	113.8	108.6
392.0	296.7	286.6	281.7	264.2	203.3	119.8	107.4
168.0	171.9	171.3	163.4	159.1	134.3	105.5	102.0
193.6	191.5	181.7	163.4	157.9	153.8	113.9	104.5
170.5	192.6	178.3	171.6	164.1	138.3	116.7	103.4
159.7	149.7	138.8	131.2	123.8	119.6	108.7	104.5
180.7	177.0	174.0	160.8	147.7	141.5	113.0	107.7
225.9	221.7	219.1	217.8	218.7	180.9	117.9	109.0
269.8	265.3	262.5	267.3	246.3	198.2	111.3	100.0

مصرفه الليرة ٢٠٠ فلس:

ذ.کم. سحر. ذ. انتقوینیه. الموقوف. اعدم. ۱۹۹۵

(2) $\frac{1}{2} \pi$ تا π

[illegible]

نسب المواد التموينية :	٨١,٦٥	طريق دينار
نسب الاعلاف :	١٤,٠٤	=
الاجالي	٩٥,٦٩	=

الإجمالي ٩٥,٦٩

April 1961

الجدول رقم ١٦

مجموعة المواد الخام للأحمر

تحية رافدا ما :

أرجو ان الملمح ان لقائهم المرفقة تتضمن السلع والخدمات التي يتم جمعها صراحة شديدا مقسمة الى المجموعات التالية :

- ١- مجموعة المواد الغذائية عدد موادها ٢٦١
- ٢- مجموعة الملابس الاغذية عدد موادها ٢١٢
- ٣- مجموعة المآله ومحتويات عدد موادها ١١٠
- ٤- مجموعة السلع المنزلية والخدمات عدد موادها ١٥٦

٧٣٩

المجموع

وتفضلوا بسواء ناثو التعديل

تحت
رئيس قسم المبيعات
مستوردة

دائرة المبيعات العامة
قسم المبيعات والتكاليف

قائمة السلع والخدمات التي تم جمعها

السلعة / الخدمة	الكمية	السلعة / الخدمة
أردن - مدعوم - الجالي مدعوم	٣٣	لحم عجل مدعوم
أردن - مدعوم - الجالي - مدعوم	٣٤	لحم ضأن مدعوم (نقطة)
أردن - إسباني	٣٥	كبد غنم طازجة (مدري)
أردن - أمريكي	٣٦	لحم دجاجة (مادقة المارون)
لحمين زير غنم [١]	٣٧	دجاجة طازجة مدعوم (مادقة)
لحمين أيضا اورني	٣٨	دجاجة حي
لحمين مودد	٣٩	دجاجة مدعوم (ميرسي)
لحمين جمع بلدي	٤٠	كبد دجاجة طازجة
لحمين كمانج	٤١	سوك طازج
خيز جمع بلدي	٤٢	سوك مدعوم مدري
كبد عادي / مائة	٤٣	سوك عادي مدعوم
كبد مسسم حري [٢]	٤٤	سوك دجاجة (مدري)
قرش حلو	٤٥	سوك فسيخ
سبي فول	٤٦	سوك مدعوم (مدري)
برغل ناعم	٤٧	سوك مدعوم (مدري)
فريك مدري	٤٨	دجاجة طازجة (مدري)
سجيد بلدي (مدري)	٤٩	دجاجة طازجة ماركه كاديش
سجيد مستورد	٥٠	دجاجة مدعوم
بكر ولي خبز [٣]	٥١	دجاجة مدعوم
شعير	٥٢	دجاجة مدعوم
كبد قوال حبي و [٤]	٥٣	دجاجة مدعوم
سكوت ميسر الدجاج	٥٤	لحم ضأن (مدري)
سكوت زطبال عادي (مدري)	٥٥	لحم ضأن (مدري)
نشا	٥٦	لحم ضأن (مدري)
سبر بلدي	٥٧	لحم ضأن (مدري)
لحم ضأن بلدي مدعوم	٥٨	لحم ضأن (مدري)
لحم ضأن بلدي مدعوم	٥٩	لحم ضأن (مدري)
لحم ضأن مستورد طازج	٦٠	دجاجة دجاجة
لحم دجاجة مدعوم	٦١	دجاجة دجاجة
لحم عجل بلدي	٦٢	دجاجة دجاجة
لحم عجل مستورد (طازج)	٦٣	دجاجة دجاجة
لحم عجل طازج	٦٤	دجاجة دجاجة

ملفات من المصل

السلعة / الخدمة	المتطلب	السلعة / الخدمة
١. حديد علب مارتة كبريت	٩٩	١٣. حديد علب صيني
٢. حديد سكران بتر	١٠٠	١٤. حديد علب أردني
٣. حديد منرار قالد كير (قوة)	١٠١	١٥. حديد علب أردني
٤. حديد رسته	١٠٢	١٦. حديد علب أردني
٥. حديد بدي	١٠٣	١٧. حديد علب أردني
٦. حديد سوري (مستورد)	١٠٤	١٨. حديد علب أردني
٧. حديد بالكية مارتة لمرنك	١٠٥	١٩. حديد علب أردني
٨. حديد بدي	١٠٦	٢٠. حديد علب أردني
٩. حديد أطلال حديد (سويدي)	١٠٧	٢١. حديد علب أردني
١٠. حديد أطلال حديد (S26)	١٠٨	٢٢. حديد علب أردني
١١. حديد لودرة حديد (جيني)	١٠٩	٢٣. حديد علب أردني
١٢. حديد لودرة غير مدعوم (علي)	١١٠	٢٤. حديد علب أردني
١٣. حديد بدي	١١١	٢٥. حديد علب أردني
١٤. حديد حديد كير	١١٢	٢٦. حديد علب أردني
١٥. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٣	٢٧. حديد علب أردني
١٦. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٤	٢٨. حديد علب أردني
١٧. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٥	٢٩. حديد علب أردني
١٨. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٦	٣٠. حديد علب أردني
١٩. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٧	٣١. حديد علب أردني
٢٠. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٨	٣٢. حديد علب أردني
٢١. حديد لودرة حديد (سويدي)	١١٩	٣٣. حديد علب أردني
٢٢. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٠	٣٤. حديد علب أردني
٢٣. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢١	٣٥. حديد علب أردني
٢٤. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٢	٣٦. حديد علب أردني
٢٥. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٣	٣٧. حديد علب أردني
٢٦. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٤	٣٨. حديد علب أردني
٢٧. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٥	٣٩. حديد علب أردني
٢٨. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٦	٤٠. حديد علب أردني
٢٩. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٧	٤١. حديد علب أردني
٣٠. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٨	٤٢. حديد علب أردني
٣١. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٢٩	٤٣. حديد علب أردني
٣٢. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٣٠	٤٤. حديد علب أردني
٣٣. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٣١	٤٥. حديد علب أردني
٣٤. حديد لودرة حديد (سويدي)	١٣٢	٤٦. حديد علب أردني

السلعة / الخدمة	المتطلب	السلعة / الخدمة
١٣. حديد علب عراقي	١٢٧	١٣. حديد علب عراقي
١٤. حديد علب عراقي	١٢٨	١٤. حديد علب عراقي
١٥. حديد علب عراقي	١٢٩	١٥. حديد علب عراقي
١٦. حديد علب عراقي	١٣٠	١٦. حديد علب عراقي
١٧. حديد علب عراقي	١٣١	١٧. حديد علب عراقي
١٨. حديد علب عراقي	١٣٢	١٨. حديد علب عراقي
١٩. حديد علب عراقي	١٣٣	١٩. حديد علب عراقي
٢٠. حديد علب عراقي	١٣٤	٢٠. حديد علب عراقي
٢١. حديد علب عراقي	١٣٥	٢١. حديد علب عراقي
٢٢. حديد علب عراقي	١٣٦	٢٢. حديد علب عراقي
٢٣. حديد علب عراقي	١٣٧	٢٣. حديد علب عراقي
٢٤. حديد علب عراقي	١٣٨	٢٤. حديد علب عراقي
٢٥. حديد علب عراقي	١٣٩	٢٥. حديد علب عراقي
٢٦. حديد علب عراقي	١٤٠	٢٦. حديد علب عراقي
٢٧. حديد علب عراقي	١٤١	٢٧. حديد علب عراقي
٢٨. حديد علب عراقي	١٤٢	٢٨. حديد علب عراقي
٢٩. حديد علب عراقي	١٤٣	٢٩. حديد علب عراقي
٣٠. حديد علب عراقي	١٤٤	٣٠. حديد علب عراقي
٣١. حديد علب عراقي	١٤٥	٣١. حديد علب عراقي
٣٢. حديد علب عراقي	١٤٦	٣٢. حديد علب عراقي
٣٣. حديد علب عراقي	١٤٧	٣٣. حديد علب عراقي
٣٤. حديد علب عراقي	١٤٨	٣٤. حديد علب عراقي
٣٥. حديد علب عراقي	١٤٩	٣٥. حديد علب عراقي
٣٦. حديد علب عراقي	١٥٠	٣٦. حديد علب عراقي
٣٧. حديد علب عراقي	١٥١	٣٧. حديد علب عراقي
٣٨. حديد علب عراقي	١٥٢	٣٨. حديد علب عراقي
٣٩. حديد علب عراقي	١٥٣	٣٩. حديد علب عراقي
٤٠. حديد علب عراقي	١٥٤	٤٠. حديد علب عراقي
٤١. حديد علب عراقي	١٥٥	٤١. حديد علب عراقي
٤٢. حديد علب عراقي	١٥٦	٤٢. حديد علب عراقي
٤٣. حديد علب عراقي	١٥٧	٤٣. حديد علب عراقي
٤٤. حديد علب عراقي	١٥٨	٤٤. حديد علب عراقي
٤٥. حديد علب عراقي	١٥٩	٤٥. حديد علب عراقي
٤٦. حديد علب عراقي	١٦٠	٤٦. حديد علب عراقي
٤٧. حديد علب عراقي	١٦١	٤٧. حديد علب عراقي
٤٨. حديد علب عراقي	١٦٢	٤٨. حديد علب عراقي
٤٩. حديد علب عراقي	١٦٣	٤٩. حديد علب عراقي
٥٠. حديد علب عراقي	١٦٤	٥٠. حديد علب عراقي

هذه من الأهل

العدد / السلف	المتن	الحقبة / السلف
٢٠١	سجائر ريم	بريتال بسمول
٢٠٢	سجائر كوب / كوتش	بريتال بسمول
٢٠٣	سجائر اجين (كيت)	مدلنيا
٢٠٤	سجائر اجين (مادليور)	كلميتيا
٢٠٥	تباك عجين	لغون حاصدا
٢٠٦	بنودير	جربع مروت
٢٠٧	بلاط بلدية	موز
٢٠٨	بلاط حشودة	تفاح دبلررد
٢٠٩	فصل ناست	تذاح ستاركن
٢١٠	فصل اخضر	تذاح جولرن
٢١١	قوم ناست	عنب بلدي
٢١٢	بادخان جيم مع	صنغ بلدي
٢١٣	بادخان جيم	لصغ بسترر
٢١٤	كوبلا جيم مع	بشام عابري
٢١٥	كوبلا جيم اكبر	بشام اناباسا
٢١٦	فاصوليا خضراء (بلدي)	ششيت
٢١٧	بابلا غفلة	خوخ
٢١٨	فول اجينز	أحاصي
٢١٩	ملوحية خضراء	خداق
٢٢٠	فلل اخضر حار	حوانف
٢٢١	فلل اخضر حلو	رفان
٢٢٢	سجائر	لتن
٢٢٣	زهره بلدي	قبر / رطب
٢٢٤	ملفوف	برقوق
٢٢٥	لوبيا خضراء	كرن
٢٢٦	بادلي خضراء	اسكندريا
٢٢٧	خيل حلي مع	تورن
٢٢٨	تدوير / فنج / كزيرة	
٢٢٩	خيل	مجموعه المواد الغذائية: ٢٦١ صه
٢٣٠	لنت	
٢٣١	شندر	
٢٣٢	خيس	
٢٣٣	معل	
٢٣٤	بريتال انوسر	

العدد / السلف	المتن	الحقبة / السلف
٢٣٥	الملايكة والرحمة	
٢٣٦	الملايكة والرحمة	
٢٣٧	الملايكة والرحمة	
٢٣٨	الملايكة والرحمة	
٢٣٩	الملايكة والرحمة	
٢٤٠	الملايكة والرحمة	
٢٤١	الملايكة والرحمة	
٢٤٢	الملايكة والرحمة	
٢٤٣	الملايكة والرحمة	
٢٤٤	الملايكة والرحمة	
٢٤٥	الملايكة والرحمة	
٢٤٦	الملايكة والرحمة	
٢٤٧	الملايكة والرحمة	
٢٤٨	الملايكة والرحمة	
٢٤٩	الملايكة والرحمة	
٢٥٠	الملايكة والرحمة	
٢٥١	الملايكة والرحمة	
٢٥٢	الملايكة والرحمة	
٢٥٣	الملايكة والرحمة	
٢٥٤	الملايكة والرحمة	
٢٥٥	الملايكة والرحمة	
٢٥٦	الملايكة والرحمة	
٢٥٧	الملايكة والرحمة	
٢٥٨	الملايكة والرحمة	
٢٥٩	الملايكة والرحمة	
٢٦٠	الملايكة والرحمة	
٢٦١	الملايكة والرحمة	
٢٦٢	الملايكة والرحمة	
٢٦٣	الملايكة والرحمة	
٢٦٤	الملايكة والرحمة	
٢٦٥	الملايكة والرحمة	
٢٦٦	الملايكة والرحمة	
٢٦٧	الملايكة والرحمة	
٢٦٨	الملايكة والرحمة	
٢٦٩	الملايكة والرحمة	
٢٧٠	الملايكة والرحمة	

هكذا منه لأصل

[illegible][illegible]

July 11 1870

مجموعه المبدس والزحده ٢١٢ صنف

۴۸ مجله (ضریب) - ۱۴ قدم اندیشه

Let's go!

ردیف	توضیح / شرح	مبلغ / قیمت	تاریخ / زمانه
۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۱۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۲۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۳۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۴۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۵۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۶۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۱	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۲	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۳	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۴	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۵	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۶	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۷	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۸	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۷۹	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲
۸۰	نقد	۱۰۰	۱۳۰۲

[illegible]

July 11, 1870

بسم الله الرحمن الرحيم
تطور أسعار السلع الأساسية في سلطنة عُمان
من عام ١٩٩٢ ولغاية ١٩٩٤/١٢/١٤

السلعة	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩٢ بتقريب	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩٣ بتقريب	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩٤ بتقريب	Z + أو - بين
الخيل	٤٥	٥٤	٦٠	Z١٥
البنيه	٢٥	٣٠	٦٥	Z١٦
البيطاطا	٢٨	٣٥	٤٠	Z١٤
الباننجان	١٥	١٨	٢٥	Z٣٨
الكوسا	٣٤	٦٥	٤٠	Z٦٢,٥-
لقرنفوط	٢١	٢٣	٢٥	Z٨,٧
لازهره	١٨	٢٤	٣٥	Z٤٥,٨
فامسوليا خضرة	٤٥	٩٠	٨٠	Z١٢,٥-
مبليخ	٢٠	٢٥	٢٥	—
بصل ناشف	٢٣	٢٨	٥٥	Z٩٦
ثوم	٦٠	٦٥	٨٠	Z٢٣
ليمون	٢٥	٣٢	٤٥	Z٤١
جزر	٢٠	٢٠	٢٧	Z٣٥
فلفل حار	١٥	٣١	٣٢	Z٣
فلفل حار	١٠	٤٥	٣٥	Z٢٢
فجل	١٦	٢٠	٥٥	Z٢٥
الفواكه				
برتقال ابوصرة	٤٨	٦٥	٦٠	Z٨-
برتقال شمرطي	٤٠	٦٠	٥٥	Z٩-
برتقال بلدي	٢٤	٣٥	٤٠	Z١٦
تناح	٧٠	٨٠	٨٠	—

July 11, 1910

[illegible]

السلعة	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩٣ بالقرش	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩١ بالقرش	متوسط سعر السلعة % + أو - بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩١
منظفنا	٢٥	٢٧	٢٠
موز	٧٠	٧٥	٧٥
جربوت	٢٠	٢٣	٣٠
مرتديلا يونيوم	١٦٥	١٨٠	٢٣٠
مرتديلا المراعي	١٣٥	١٥٠	١٩٠
الحليب الطازج	٢٢	٢٨	٥٠
فول الارز بالعبوة	١٦	٢٢	٣٠
لحمص بالعبوة	١٦	٢٠	٣٠
قنونة	٢٨	٤٣	٥٠
الشاي	١٤٥	١٤٥	١٢٥
سمكة الفززين	/	١٢٥	١٥٠
الميرلاك	/	/	٢٣٠
جينة كيري	/	٤٥	٥٣
جينة موزيد	/	٩٥	١٠٠
جينة ثندر	/	١٣٠	١٤٥
ثورية ماجي	/	٥٠	٥٥
قمر الدين / الفزال	/	١٢٥	١٢٥
جوز ا ك	/	٦٥٠	٤٥٠
لوز ا ك	/	٦٤٠	٦٤٠
صنوبر / وقي	/	٣٥٠	٤٠٠
يونيوم / كبير	/	٣٢٢	٣٨٦
عبوة فول كالفورنيا	/	٣٢	٤٠
بازيلا / الارز	/	٣٥	٤٠
عبوة لحمه / زون	/	٩٠	١٠٠
عبوة كركلت / كبير	/	١٠٠	١٣٥

السلعة	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩٣ بالقرش	متوسط سعر السلعة في عام ١٩٩١ بالقرش	متوسط سعر السلعة % + أو - بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩١
هوت دوغ / توليت	/	١٢٥	١١٠
فاصوليا علب	/	٤٠	٥٥
ككتشاب / كالفورنيا	/	٦٥	٩٥
ككتشاب / كيمال	/	٦٥	٧٢,٥
نسكافيه ٢٠٠ غرام	/	٣٨٥	٥٠٠
عسل ٦٠٠ غ لانييز	/	٢٢٥	٤٥٠
قهوه ٢٥٠ غم	٥٥	٦٥	١٦٥

هذا من الأصل

+ ١٢٨١	١٩٢١	٦٤٠	زيت الزيتون
+ ٩٢٥	١٩٥٠	١٠٢٥	الدجاج
+ ٥٩	٢٢٥	١٦٦	المعدات الاجنبية
-----	-----	-----	
+ ٢٢٦٥	٤٠٩٦	١٨٣١	

July 11, 1910

ج . ارباح مشاريع الوزارة المختلفة:-

مطحنه الجوده	١٧٦٩	١٩٨٠	٢١١ +
صوامع الحبوب	١٠٥٤	١١٨٥	١٣١ +
المخازن الابيه	٥١	٦٢	١١ +
حساب الاتجار	١٤١٧	٤٢٢	٩٩٥ -
	٤٢٩١	٣٦٤٩	٦٤٢ -
المجموع الاجمالي	٢٥٧٤٢	٣٠١٢٥	٤٣٠٠ +

على ضد ماسبق فان الوفورات المتحققه في عام ١٩٩٤ والبالغه حوالي (٣٠) مليون

دينار والمشار اليها في البيان الحكومي جاءت على افتراض ان مبيعات المواد التموينيه المدعومه مباعه

بلسعر المدعوم وليس بالسعر الحر اضافه الى ان المقارنه وردت مع ملجاء في موازنه ١٩٩٠

اما اذا ماتمت المقارنه بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٣ فان اجمالي الوفورات التي تحققت السي (٣٠) مليون دينار في حين ان الوفورات المتحققة من المواد غير المدعومه هي حوالي (٢٣) مليون دينار تشكل ماسبته (٥٤%) من اجمالي الوفورات.

(بالالف دينار) ملاحظه:-

١٩٩٥ ٥٣ اجمالي العجز للمواد التموينيه والمغايه لعام ١٩٩٤

٣٦٤٩ يزل الوفر المتحقق من ارباح مشاريع الوزارة

١٩٩٧ (صافي العجز) دعم المواد التموينيه المستحق على وزارة المائيه (الخزينة)

المدير المالي

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول رقم ٢٠

الملحقه الاستثنائية الهاشمية
وزارة المائيه
عمان

الرقم: ٠٠٧٤٠٨ / ١٩٩٥
التاريخ: ٩٥ / ٧ / ٢٠
الموافق: ٩٥ / ٧ / ٢٠

سعادة النائب عبد الرحيم العكور/ رئيس لجنة التموين في مجلس الامه

بناءا على طلبكم بتاريخ ١٩٩٥/٦/١٥ والمتعلق بدخول العاملين في القطاع العام من ١٩٨٦ - ١٩٩٤ ومتوسط دخل الفرد في المملكة لنفس الفترة المذكورة اعلاه، أرجو ان ابين لمساعدتكم ما يلي:

١- بلغ معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٤ كما يلي:

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
متوسط نصيب الفرد من الدخل	٨٨٨	٨٢٧	٨١١	٨١٩	٧٩٤	٧٩٣	٩٨٠	١٠٥٧

٢٠ / ٩٢ / ٩١ / ٩٥ / ٨٩ / ٨٦ / ٩٢ / ٩٣

٢- تنفيذ دائرة الاحصاءات العامة بكتبتها رقم ١٦١١/٧/١٩ تاريخ ١٩٩٥/٧/٥ الى عدم وجود اصطلاح دخول العاملين في القطاع العام في نظام الحسابات القومية الصادر عن الامم المتحدة في عام ١٩٦٨ وكبديل عن ذلك تم اعتماد مجموع الرواتب والملاوات المرصودة في قانون الموازنة العامة واعداد الوظائف الموجودة في نظام تشكيلات الوظائف للوزارات والدوائر الحكومية كمؤشر الى معدل نصيب الفرد العامل في الجهاز المدني كما هو مبين في الجدول التالي:

السنة	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
متوسط نصيب الموظف في الجهاز المدني	١٥٦٩	١٥٦٨	١٦١١	١٧٣٢	١٦٥٠	١٨٠٥	١٧٦٤	١٩٧٥	٢٣٣٦

٢٠ / ٩٢ / ٩١ / ٩٥ / ٨٩ / ٨٦ / ٩٢ / ٩٣

هكذا من الجهل

٣- تشير بيانات دائرة الاحصاءات العامة ان الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للسنوات ١٩٨٦ - ١٩٩٤ هو على النحو التالي:

(١٩٨٦ - ١٠٠)							
١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٧
١٨٧	١٠٠	١٧٤	١٦٨	١٥٥	١٢٦	١٠٦	٩٩
%٤	%٢	%٤	%٨	%١٦	%٢٦	%٢٠	%١٠

أرجو اعتبار ما جاء بكتابي اعلاه ردا على سؤالكم المبين اعلاه، واعتبار الموضوع منتهيا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،،

باسم جرداته
وزير المالية

نسخة: معالي رئيس مجلس النواب

ش. ١٧٨٦
م. ١٧٨٦/١٧٨٦

السنة	عدد الوظائف حسب نظام التشكيلات	عدد الوظائف المعيار	مجموعة الرواتب والعمولات والاجور/ مليون دينار	معدل الدخل السنوي (بما فيها العمولات)
١٩٨٦	٨٢٦٥٨	٨١٠٠٠	١٢٧	١٥٦٩
١٩٨٧	٨٨١٢٠	٨٦٣٥٧	١٣٥	١٥٦٨
١٩٨٨	٩٥٤٩١	٩٣٥٨١	١٥٠	١٦١١
١٩٨٩	٩٩٣٠٩	٨٩٤٨٣	١٥٥	١٧٣٢
١٩٩٠	٩٩٨٧٩	٩٧٨٨١	١٦١	١٦٤٩
١٩٩١	١٠٢٧٩٢	١٠٠٧٣٦	١٨١	١٨٠٤
١٩٩٢	١١٠٦٦٥	١٠٨٤٥٢	١٩١	١٧٦٣
١٩٩٣	١١٥٦٤٣	١١٣٣٣٠	٢٢٣	١٩٧٤
١٩٩٤	١١٨٥٥١	١١٦١٨٠	٢٧١	٢٢٣٦

١- زيادة اعداد تفرجة نقل موظفي المؤسسة الطبية للملاحة البالغ عددهم (٧٠٩٥) موظفا الى وزارة الصحة في نهاية عام ١٩٩٠ حيث كانت رواتبهم تصروف خارج الميزانية مما أدى الى تخفيض الميزانية.

٢- ايراد الزيادة تفرجة لما يلي:
(١) الزيادة التي تمت خلال عام ١٩٩٢ بحيث تمكنت لتكامل العام.
(٢) الزيادة التي تمت في شهر حزيران ١٩٩٤ بواقع ٢١٠ من الراتب الاساسي ويحدد على مقدار (١٠) دينار حيث تراوحت الزيادة بين (١٠ - ٤٠) دينار.

هذا من المصل

GDP & DISPOSABLE INCOME AT CURRENT PRICES
1986 - 1994

YEARS	GDP	CHANGE %	DISPOSABLE INCOME	CHANGE %	GDP / DISPOSABLE INCOME %
1986	2163.6		2467.4		87.7%
1987	2208.6	2.1%	2371.7	-3.8%	93.1%
1988	2264.4	2.5%	2429.2	2.4%	93.2%
1989	2372.1	4.8%	2546.8	4.8%	93.1%
1990	2668.3	12.5%	2725.1	7.0%	97.9%
1991	2858.1	7.0%	2903.8	6.6%	98.3%
1992	3493.0	22.3%	3726.2	28.3%	93.7%
1993 *	3882.5	11.2%	4009.5	7.6%	96.8%
1994 *	4286.2	9.9%	4382.4	9.3%	97.3%

ESTIMATED FIGURES

CHANGE BETWEEN 1992 & 1987 61.4% 51.0%

$$Y = 235.66 + 0.972X$$

Y: DISPOSABLE INCOME
X: GDP

الرقم ١٤٨ من المرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٩٥م

تتمتع بصفة... بمراتب... بمراتب... بمراتب...

١- الطريقة... بمراتب...

تتمتع بصفة... بمراتب... بمراتب... بمراتب...

بمعدلات... بمراتب... بمراتب... بمراتب...

١	٢	٣	٤	٥	٦
بمعدلات... بمراتب...	بمعدلات... بمراتب...	بمعدلات... بمراتب...	بمعدلات... بمراتب...	بمعدلات... بمراتب...	بمعدلات... بمراتب...
١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩
١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩
١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩
١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩	١١٠٧٤٩

بمعدلات... بمراتب... بمراتب... بمراتب... بمراتب... بمراتب...

ملحق من الأصل

(وهنا ترأس سعادة المهندس عبد الهادي المجالي رئاسة الجلسة)

السيد عبد الهادي المجالي النائب الأول لرئيس المجلس : وعليكم السلام ، وشكراً للجنة التموين رئيس ومقرر وأعضاء على الجهد الذي بذلوه ، ونظراً لاعتبار هذا الموضوع مهم وأخذ وقت طويل لدراسته من قبل اللجنة ، المجال الآن مفتوح حقيقة للمناقشة هذا التقرير وأبداء وجهات نظر لحيوية وأهمية هذا الموضوع ، الذي يرغب في المناقشة رجاء ان يرفع يده لتسجيل اسماء المتكلمين الاستاذ طلال عبيدات تفضل .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،،،،، السادة النواب :

إن ما تقوم به وزارة التموين من ممارسات وأعمال ليس سياسة تموين وطنية ، لأن مجمل ما تقوم به هذه الوزارة هو اعتماد النمط الاستهلاكي وزيادة المستوردات الغذائية على حساب الانتاج الوطني . وإن أعمال الانتاج الغذائي الوطني وعدم تشجيعه بالحوافز والخطط والبرامج من شأنه زيادة الفجوة التموينية بشكل مضاعف وزيادة اختلال ميزان المدفوعات ، وهدر سلة العملات الأجنبية وغير ذلك من الآثار الاقتصادية والاجتماعية .

فلقد عملت السياسات التموينية على القضاء على انتاجنا الوطني من الحبوب والاعلاف وتعمل حالياً بشكل مباشر أو غير

مباشر للقضاء على انتاجنا من اللحوم والثروة الحيوانية والالبان وزيت الزيتون وغيرها .

فليس من المعقول ان تدفع وزارة التموين ثمناً لطن القمح المستورد (١٥٧) ديناراً مساوياً لسعر يفترض أن يكون تشجيعياً وتخفيضاً للانتاج المحلي الذي هو (١٦٠) ديناراً تقريباً مع كل ميزات القمح المنتج محلياً من حيث الجودة والنظافة والسلامة ومع كل الابعاد الاجتماعية والاقتصادية التي تترافق مع عملية زيادة الانتاج الوطني من هذه المادة .

لقد أصبح الامن الغذائي الاردني معدوماً بفضل السياسات المتضاربة التي ليس لها من هدف الا مزيداً من الاستيراد ومزيداً من النمط الاستهلاكي العرفي إذ أن السياسات التموينية هي سياسات تشجيع النمط الاستهلاكي وتحويل المجتمع الاردني من مجتمع منتج الى مجتمع يعتمد في احتياجاته التموينية على الاستيراد من مختلف دول العالم .

لقد زادت نفقات المعيشة في الاردن بمعدل (٩٠٪) منذ عام ١٩٦٨ وحتى الآن ، في حين لم تزد الدخول للمتمثلة بالرواتب والاجور بشكل رئيسي بأكثر من (٢٠٪) خلال نفس الفترة ، مما يعني وجود اختلال كبير بين معدلات الدخول وبين مستويات المعيشة الامر الذي ينعكس سلباً على ترويض مستوى المعيشة ومستوى حياة المواطنين وخاصة اصحاب الدخول المحدودة والطبقات الدنيا في المجتمع ، كما ينعكس سلباً على

الحركة الاقتصادية والدورة المالية في البلد . وانه لا فائدة من أية زيادة لمعدلات الدخول مستقبلاً اذا استمرت حالة تصاعد الاسعار وعدم استقرارها على هذا الشكل .

ان الكثير من المستوردات وخاصة الترفية منها يمكن الاستغناء عنها كلياً وعدم ادخالها الى البلد نظراً لانها لا تتعلق بالاحتياجات الضرورية لحياة المواطنين . ولكن بما يؤسف له ان تبلغ وزارة التموين في سياسة الباب المفتوح وان تطبق ذلك على مستوردات من شأنها القضاء على الانتاج المحلي والصناعة الوطنية . وذلك مثلما يحصل في زيت الزيتون والسمك ومشتقات الالبان والدواجن والكثير من الملبات والحلويات بأنواعها المختلفة .

لقد أثبتت دول كثيرة قريبة وبعيدة أنه بالامكان شد الاحزمة قليلاً وتخطي الحواجز النفسية والعقبات والثقة بالنفس ، ووضع سياسات وطنية يمكن لها أن تؤدي الى زيادة بل مضاعفة الانتاج الوطني الغذائي وتحويل المجتمع من مجتمع مستهلك الى مجتمع منتج يعتمد على نفسه ويأكل مما يزرع وينتج .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعادة نائب رئيس المجلس : وعليكم ، الاخ توفيق كريسشان .

السيد توفيق كريسشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

لدى اطلاعي على قرار لجنة التموين

والاسعار رقم ٢ تاريخ ٩٥/٧/٢٠ حول السياسة التموينية والاسعار فإني اتقدم بالشكر والتقدير للجهود التي قامت بها اللجنة للوقرة من خلال دراستها لأوضاع التموين في المملكة كما أنني أؤيد ما جاء بتوصيات هذه اللجنة التي تستحق ان يؤخذ بها ، ولكنني في الوقت نفسه وانطلاقاً من الاحساس بالواجب أجد لزاماً علي ان اعرض لجانب من جوارب هذا الموضوع الا وهو ظاهرة ارتفاع الاسعار للمواد التموينية والأساسية للمنتج منها محلياً والمستوردة كالحضار والفواكه والعنيس والحمص والسمن النباتي وغيرها ، وان هذه الظاهرة واقع ملموس من قبل المواطن لا يمكن انكارها أو تجاهلها وهي تتناقض مع الاهداف التي أنشئت من اجلها وزارة التموين وصدر قانون التموين ومنها المحافظة على استقرار اسعار مثل هذه المواد للمحافظة على مستوى المعيشة لذوي الدخل المحدود ولا يغيب من البال ان ذوي الدخل المحدود هم الغالبية من أبناء هذا البلد ، وتبرز هذه الظاهرة للعيان لهؤلاء الذين يتأثرون مباشرة بهذه الاسعار مع بقاء دخولهم ثابتة ومحدودة .

لما هي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة في مواجهة هذا الوضع اصحاباً لنصوص قانون التموين بهدف استقرار اسعار تلك المواد وتوليفها بسعر معقول يتناسب وذوي الدخل المحدود ؟

وهناك نقطة أخرى تتعلق بالرقابة على الكثير من اسعار المواد المختلفة للمحولة دون

هنا من أجل

التلاعب بها ، فهل ثمة اجراءات او تعليمات حديثة في هذا الشأن ؟

وما يتصل بهذا الموضوع كذلك عدم التزام الكثير من التجار بوضع التسعيرة للمواد التي تباع ووضوح اللائحة للأسعار بصورة ظاهرة للعيان وهذا من صميم واجبات موظفي وزارة التموين ولا يعني من هذه المسؤولية التسرير وراء قلة عدم الموظفين على حساب هذا الراجح الهام فعلى سبيل المثال يوجد في عمان ستة وعشرين مراقباً فقط .

يشير التقرير ان دخل الفرد من عام ١٩٨٦ ولغاية ١٩٩٤ زاد بنسبة (٢٠٪) بينما ارتفعت الاسعار بنسبة (٩٠٪) وهذا يعني ان الأسرة التي كان دخلها (١٠٠) دينار شهري عام ١٩٨٦ اصبح الان (١٢٠) دينار وان السلع التي كانت تكلف تلك الأسرة عام ٨٦ (١٠٠) دينار أصبح في عام ٩٤ تكلف (١٩٠) دينار وهذا يعني نقص (٧٠) دينار ولمدم توكرال (٧٠) دينار للأسرة هذه يعني ان مستوى المعيشة انخفض ما لا يقل عن (٤٠٪) وهذا بالطبع يسبب ازدياد نسبة الفقر بالمملكة .

معالي الرئيس ، الزملاء الكرام

اشار التقرير انه من اجل تخفيض عبء الدعم عن الخريفة العامة ولضمان ائصاله لمستحقه فقد بدأ العمل بتطبيق نظام البطاقة التموينية اعتباراً من ٩٠/٩/١ لكل من الارز والشكر والحبوب وقرر مجلس الوزراء خلال عام ١٩٩٣ ان لا يستفيد من هذه البطاقات اصحاب الدخول التي تزيد عن (٦٠٠٠) دينار

سنوياً وبين التقرير المقدم عن بيانات البطاقات التموينية حتى ١٩٩٤/٩/٢٠ ان عدد البطاقات الممنوحة هو (٧١٥٥٥٩) بطاقة تشمل (٤٠٠٠٠٠٠) فرداً تقريباً واذا اعتبرنا الدراسات التي قامت بها جمعية حماية المستهلك ووزارة التموين والاحصاءات العامة ان ٢٠٪ من ابناء الشعب الاردني دخله يزيد عن (٦٠٠٠) دينار سنوياً وتم استيفائهم عن قرار مجلس الوزراء بالحصول على البطاقة التموينية مع العلم ان عدد سكان الاردن حسب الاحصائيات الاخيرة والتي اشار لها التقرير هو (٣٠٦٠٠٠٠) مما سبق نستنتج ان هناك أكثر من (٢٠٠٠٠٠٠) بطاقة قد صرفت بطريقة غير مشروعة وهذا مبلغ كبير من الاموال للدولة لم يصل الى مستحقه .

اورد الاشارة هنا الى ان هناك مواد غير مدعومة من قبل وزارة التموين ترتفع اسعارها نتيجة لارتفاع الاسعار في بلد المنشأ وتكون نسبة الارتفاع بالسوق أعلى بكثير من نسبة ارتفاعها في بلد المنشأ وعند حدوث انخفاض لسعر السلعة في بلد المنشأ لم يصاحبها انخفاض بالسعر بالسوق المحلي فأين دور وزارة التموين لمراقبة هذه الاسعار والتي سببها جشع التاجر .

كما اشار التقرير ان زيادة كبيرة طرأت على حجم استهلاك مادة القمح من (٤٦٦) ألف طن عام ٨٨ الى (٦٠٠) ألف طن عام ٩٤ ويمزي التقرير السبب الى الهدر والضياع والتهريب وسوء الاستخدام وإطعام المواشي وهذا الكلام برأي غير دقيق لان الزيادة جاءت نتيجة

أولاً : للزيادة الطبيعية في عدد السكان .

ثانياً : الهجرات القسرية والتي تجاوزت ٣٠٠٠٠٠ مواطن خلال تلك الفترة .

ثالثاً : اصبح الخير هو الغذاء رهساً نظراً لازدياد نسبة الفقر في المملكة .

لقد أكد التقرير ان دعم الاعلاف اثبت جدواه حيث استطاعت هذه السياسة تطوير الانتاج من لحوم الدواجن وتحسين الاكتفاء الذاتي لذا فان استمرار الدعم للاعلاف يشكل ضرورة وطنية يجب الاستمرار بها خاصة ان المبلغ لا يتجاوز (١٤) مليون دينار .

وانني اطالب الحكومة بتفعيل توصيات اللجنة والاعمال بها كما اطالب ان تشمل خدمات المؤسسة المدنية كافة ذوي الدخول المتدنية من غير المتفعين اصلاً .

ختاماً ان الموقف الصحيح والذي يناسب واقعنا هو ضرورة ربط الاسعار بالاجور والسلام عليكم .

معادة نائب رئيس المجلس : شكراً لك ، الدكتور احمد القضاة .

الدكتور احمد القضاة :

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس ، الزملاء والنواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

باديء ذي بدء اقدم الشكر الجزيل الى اصحاب المعالي والسعادة رئيس وأعضاء لجنة

التموين والأسعار الذين لم يدخروا جهداً من أجل إثبات الموضوع بحثاً ومناقشةً وتحصيلاً رغبة منهم في تجلية الحقيقة ووضع تقرير وافي بين يدي زملائهم النواب .

عطوفة الرئيس ، الزملاء والنواب

لقد احدثت وزارة التموين في عام ١٩٧٤ من اجل غاية جلية وهدف لبيد ألا وهو تأمين المواد الغذائية الأساسية والمواد التموينية الضرورية بصورة منتظمة وبأسعار مستقرة وحسب الموصفات القياسية الدولية والمحلية للمحافظة على مستوى المعيشة وتأمين مخزون احتياطي استراتيجي من هذه المواد لمواجهة أي ظروف طارئة . ولعل السؤال الذي يلح ويقفز الى الأذهان هو :

هل واجهت هذه الوزارة مسؤولياتها وتلاقت مع الأهداف التي أحدثت من اجلها ؟

لقد بين تقرير اللجنة ان وزارة التموين تلاقت مع هدف هام وهو تأمين مخزون احتياطي استراتيجي من المواد الغذائية الأساسية والتموينية حين أنشأت صوامع للحبوب في جنوب وشمال ووسط المملكة وبطاقة تخزينية إجمالية تبلغ (٣٤٠) ألف طن من الحبوب السائلة ومستودعات عادية تتسع لـ (٢٨٠) ألف طن للحبوب المكسية ومستودعات تبريد تتسع لتخزين (١١) ألف طن من المجمدات والسلع التموينية سريعة التلف ولا زالت الوزارة مشكورة تتوسع في إنشاء الصوامع والمستودعات لتوفير الطاقات التخزينية اللازمة التي تتناسب والزيادة السكانية والتي تكفي لمدة

هنا عند الفصل

تتراوح بين (٤-٦) شهور لكل مادة . وإما بالنسبة للمواصفات القياسية الدولية والمحلية للمواد الغذائية الأساسية والتموينية فقد بين تقرير اللجنة أن الوزارة لا تسمح بطرح أي مادة إلا بعد سلسلة من الإجراءات التي تثبت مطابقة هذه المواد للمواصفات القياسية الدولية والمحلية وهي تضبط المخالفين وتتخذ بحقهم الإجراءات القانونية . وأما بخصوص المواد الغذائية الأساسية والأعلاف فقد قدمت الحكومة جهداً متميزاً بدعمها هذه المواد بمبلغ (٤٠٠) مليون دينار منذ عام ١٩٨٩ وحتى نهاية عام ١٩٩٤ ولكن الأمر البالغ الأهمية أن الحكومة تقوم بدعم مادة الخبز بمبلغ كبير وقد يزيد على (خمسين) مليون دينار للعام الحالي حتى أن سعر الخبز في الأردن قد يكون الأرخص في العالم ومن المؤلم والمؤسف حقاً أن جزءاً كبيراً من هذه النعمة الإلهية يذهب هدرًا إلى سلات القمامة أو أعلافاً للمواشي أو لفئة لا تستحق الدعم إذ أن الدعم يجب أن يذهب للعائلات الأردنية الفقيرة التي تعرف قيمة هذه النعمة المباركة بينما من اتخمت بطولهم بأصناف الأطعمة الشهية يلقونها في القمامة ولا غرابة في ذلك فأنا أعرف رب أسرة فقيرة يشتري في اليوم (عشرة) كيلو غرامات من الخبز فإذا جرت الليل وطلب من زوجته العشاء فكثيراً لا تجد رطباً تقدمه إلى هذا الزوج البائس المسكين الذي أمضى يومه يكسح ويحطب فقد نفذ الخبز وأكله الأطفال لأنهم لا يجدون غيره - أتمنى على الزملاء عدم المقاطعة ، لأن من ادب الحديث

في الإسلام هو الأصغاء - وتعلمه الوجبة المسكينة والتي قد تكون شاركتة ضراوة الجوع بالرغب في صباح اليوم التالي بقولها « صباحك أحسن من مساءك » .

وقد تحسن الحكومة صنعاً إن هي استمرت في دعم خبر الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود من موظفين وحرفيين ومزارعين بوسيلة تراها مناسبة وهي لن تعدم الوسيلة إن شاء الله كما أن صنعها سيكون اعظم إن هي رفعت الدعم عن ذوي الدخل العالي كما فعلت في مواد السكر والأرز والحليب .

وأما ما يخص الأعلاف فإن هذه المادة لا تقل أهمية عن الخبز إذ أن إنتاج الأردن من اللحوم الجبراء لا يزال أقل من (٢٥٪) من حاجته وهذا يؤكد على ضرورة بيع المواد العلفية بالسعر للمعوم إذ أن الكثيرين من مربي الماشية يتدبرون جراء ارتفاع أسعار الأعلاف حالياً وسيكون هناك عروف عن تربية الماشية إذا ما استمر ارتفاع أسعار المواد العلفية والذي سيرافقه ارتفاع حاد في أسعار اللحوم والبيض والألبان ومنتجاتها .

عطوفة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب

أما ما يخص تثبيت الأسعار فلما أحسب الوزارة قد نجحت في التلاقي مع هذا الهدف ولعلنا نلتمس لها عذراً أحياناً عند ارتفاع الأسعار للمواد في بلد المنشأ ولكنها لا زالت بحاجة إلى قطع شوط مضى من أجل تسعير جميع المواد ومنع الاحتكار والمراقبة الحثيئة للأسعار لتجنب الناس جشع التجار .

عطوفة الرئيس ، الزميلة والزملاء النواب

بالإضافة إلى ما ذكرت فإنني أريد توصيات لجنة التموين والأسعار وأؤكد على زيادة رواتب الموظفين وزيادة عدد مراقبي الأسعار من أجل مراقبة فاعلة وعدم الأصغاء لأي جهة اتى كانت هدفها رفع الدعم كلياً عن المواد الغذائية الأساسية والمواد العلفية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بمعاودة نائب رئيس المجلس : وعليكم السلام ، السيد مفلق اللوزي .

السيد مفلق اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس
الزملاء الكرام

ليست هذه المرة الأولى التي يناقش مجلس النواب فيها السياسة التموينية ، وفي كل مرة تجري فيها مناقشة هذه السياسة ، يتكلم النواب ويدون آراءهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم ثم يتقدم وزير التموين بإيضاحاته ويقدم وعوده ومشاوره . ومع ذلك ، تبقى المشاكل ذاتها قائمة وتبقى الشكوى دائمة من نفس الأمور . لا بد إذن أن هناك خللاً يجب تصحيحه .

سيدي الرئيس ،

السادة النواب الأكارم

أني واحد من النواب الذين تكلموا في مناقشة السياسة التموينية أكثر من مرة ، وفي

كل مرة أجد نفسي فيها مضطراً لإعادة نفس النقاط وإثارة نفس المشاكل التي يشكو منها المواطن ، بل إن بعض المشاكل التي سبق وأن أوثناها لمعالجتها ، والتي رغبة في الاختصار ، أود أن أورد ملاحظاتي التالية : لكون أن الحكومة تتغير بين حين وآخر وتأتي بوزير جديد . لا علاقة له بما سبق ، مما يجعلنا نكرر الملاحظات التالية :

١- الغلاء وارتفاع الأسعار غير المبرر :

نلاحظ أنه في السنة الأخيرة قد تواصل ارتفاع أسعار السلع وبشكل متزايد ، ولم يعد ارتفاع الأسعار مقصوراً على السلع الكمالية ، فقد تعداه إلى أسعار السلع الضرورية والتموينية وبشكل شامل ، لا نستطيع أن نعزو إلى ارتفاع الأسعار في السوق العالمية ، أو إلى ارتفاع كلفة الاستيراد بل أن السبب الرئيسي هو الرغبة في تحقيق أعلى نسبة ربح ممكنة ، وإن أي مقارنة لأسعار السلع أو دراسة لكلفتها الحقيقية ، تظهر صحة قولنا هذا ، ونحن نسأل هل سيبقى الراجيون في تحقيق الربح الفاحش دون رقيب أو حسيب ، وهل صحيح أن وزارة التموين تقف عاجزة أمام ارتفاع الأسعار الناجم عن الرغبة في الربح الفاحش . وإذا كانت وزارة التموين بحاجة إلى تشريعات تعطيها الحق في مراقبة الربح الفاحش والحد منه وبخاصة للسلع غير الكمالية فلماذا ، لم تتقدم الوزارة تلك بتعديل لقوانينها وتشريعاتها لتضمن لها دوراً يضمن حماية المواطن ، أما إذا كانت التشريعات كافية ، فلماذا لا يجري

هكذا عند التحصيل

تفعيل واستعمال صلاحيات الوزارة بشكل حاسم ولملموس .

قد يقال أننا ننتمي إلى اقتصاد السوق الحر ، والسعر يقرره العرض والطلب والتنافس ولكننا نقول ان هذه القاعدة صحيحة لو لم يكن هناك محتكرون لإستيراد أنواع من السلع ولعل وزارة التموين خير من يعرف مدى تأثير احتكار استيراد السلع ، الامر الذي وصل ببعض المحتكرين في محاولة لفرش أسعارهم على وزارة التموين اهتم لجأوا إلى الضغط على مصدري ومتجعي (السكر) على مقاطعة التوريد إلى وزارة التموين ولو عبر طرف ثالث . فهل هذا هو التنافس الحر الذي يجب أن نحمله .

٢- إختفاء بعض انواع السلع وبخاصة التموينية وإعطائها بقصد رفع أسعارها :

وهي لعبة برع فيها بعض التجار والمستوردين ولجأوا فيها دون ان تستطيع الوزارة ان تفعل شيئاً سوى الاستجابة لرفع الأسعار دون مبرر .

ولحن لطالب بتأمين وجود دور فعال لوزارة التموين واعطاؤها صلاحيات لتستطيع معالجة هذا الوضع ، وكذلك منع التجار المحتكرين الذين يعملون على إختفاء السلع في مستودعاتهم من الاستفادة من فرق الأسعار بعد أن يتم رفعها بحيث يعود المائد والفرق على الأقل إلى الحكومة ، وإيجاد آلية فعالة لذلك .

٣- ان اهم دور لوزارة التموين في رأينا هو حماية المستهلك عن طريق تأمين السلع الضرورية والتموينية له ، وما نشاهده من فوضى الأسعار والتفاوت الكبير في الأسعار بين متجر وآخر دون رقيب أو محاسبة يضر بمصلحة المستهلك وتركه عرضة لعوامل الطمع والربح الحرام .

٤- ان الحكومة ووزارة التموين سبق وأن وعدت بعدم انقاص الدعم للمواد الضرورية ، الا أن الامور تتجه عكس ذلك بالتعامل بأسباب شتى ومنها قصة إصصال الدعم لمستحقيه الذي أصبح نافذة مفتوحة لرفع الدعم والالتفاف على الوعود لعدم تخفيض الدعم ، ولطالب بالتزام واضح من هذه الجهة . وعدم استيراد الدجاج المجمد من الخارج ووجد عندنا انتاج محلي فائض لذلك نوصي وزارة التموين والقوات المسلحة مديرية التموين على ان توقف الاستيراد وتأخذ حاجتها من الانتاج المحلي وهو متوفر .

٥- وختاماً ، فأني أود ان أتكلم عن فئات المواطنين الفقراء ومربي الثروة الحيوانية ومحدودي الدخل ، الذين يجدون أنفسهم بين مطرقة المستورد وسندان التاجر وهم يأملون في وزارة التموين ان تكون النصير والحامي لحقوقهم .

٦- إننا لا نذكر أن هناك إيجابيات كثيرة لوزارة التموين في ميدان تخزين السلع الاستراتيجية ، الا أن وجود هذه الوزارة يجب ان يبقى وان تفاعل دورها المطلوب بين

التاجر والمستهلك ومن هنا لطالب الوزارة والحكومة أيضاً ان تعيد النظر في دورها وتشريعياتها وان تفعل صلاحياتها ، لصالح الناس حتى تستطيع السيطرة على كل هذه الثغرات وغيرها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً أخ مفلح ، الاخ عبد العزيز جبر .

السيد عبد العزيز جبر : شكراً ، الحقيقة بعض الملاحظات أرجو ان ابدئها وهي ليست مكتوبة ولكنها من واقع مجتمعنا ، أصبحت قضية الفواكه هو ارتفاع أسعارها بنسبة (٢٥٠٪) ارتفاع الأسعار بهذه النسبة يحرم قطاعاً كبيراً من المواطنين ، بحيث أصبح الفقير لا يفكر في شراء الفاكهة الا اذا وصلها له الطيب في وصفة وفعلاً الأخ فواز يعترض لانه الغني مش داري عن الفقير .

ثانياً : سياسة التموين بشكل عام سياسة استيراد واستهلاك ، وان كانت هي فعلاً تدعم ، لكن هذا الدعم مش دائماً في مصلحة الفقير مش في مصلحة الفقير ولا مصلحة البلد ، ان يعطى كل مواطن حسب الدعم (ثلاثة / أربعة) كيلو من السكر ومثلها من الأرز وأصبحت عند الناس سنة زائدة وهذه تحتاج إلى رجم .

ثالثاً : المؤسسة الاستهلاكية المدنية ، قدمت في بداية تأسيسها خدمة مشكورة ، الا انها بدأت تراجع ، كانت تسعور البدلات

الرخيصة ، يلبسها الموظف ويشتري معقول ، أصبحوا يستوردوا هذه البدلات وينهبوا على زملائهم ويوزعوها لهم في وقت لا يلدي فيه بقية الموظفين ، كثير من هذه السلع تذهب إلى سوق المؤسسة الاستهلاكية لشراء حذاء لابتك ، تجد نمرة واحدة او نمرتين فقط ولا يوجد لبقية الناس الآخرين البائع الذي في المؤسسة ، يعني لا يكاد يحدثك ولا له نفس ان يتكلم ، تقول له يا اخي انظر واريد كذا فهو مشغول عندك اما وهو وزميله ، واما وهو وزميله ، لذلك لرجو اعطاء هذه المؤسسة اهمية خاصة ، لانها هي السوق الموازية التي تخفض من فقر الموظفين بشكل خاص .

وانا اشكر اللجنة على توصياتها وعلى دراستها رئيساً وأعضاء ولكن زيادة على ما ذكرت اللجنة من توصيات اود ان اضبع هذه التوصيات :

أولاً : الحد من الانفاق الحكومي ، والبلغ في كثير من الادارات .

ثانياً : تشجيع الانتاج المحلي كما قال اخي النائب ابو صالح ، الدجاج المستورد لماذا نستورد هذا الدجاج ولحن عندنا مزارع الدجاج ، عندنا التاج ، ولكن نحن نضع مسلخ ثالث او رابع ويمكن ان نحفظ الأراك من الدجاج ، وعندنا مزارعين ومستعدين ، ولذلك ان ترسل لمواطننا في قرية دجاج مجمد وعنده (عشرين / ثلاثين) دواجن وبماكانه هو يعمل مزرعة دواجن ويكفي نفسه ويكفي زملائه .

هكذا منذ التحصيل

هذه لازم نشجعها ، ووزارة الزراعة لازم تشجع الانتاج المحلي والحد من استيراد المواد الاستهلاكية .

ثالثاً : دعم الفلاح والمزارع الاردني في زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة والشعير ، اصبح اللي عنده (٢٠) درم بيع نصفهم يعني فيهم فيلا فاخرة ، هذا الحقيقة يجب ان توضع قيود على بيع الاراضي من اجل البناء ، الاراضي التي تصلح للزراعة لا يجوز البناء فيها الحقيقة ، نحن ننظر الى بلد مثل السودان كان لا يجد قوت يومه المواطن السوداني ، الآن زراعتهم كما سمعت بالأمس من بعض الاذاعات حوالي (مليون) وخمسمائة (الف) تزرع قمح ، هذا غير الذرة وغير الحبوب الاخرى .

لذلك انا اطالب وزارة الزراعة بان تحدد مساحات من الاراضي لزراعة المحاصيل كالقمح والشعير والذرة ، حتى ناكل من زراعة بلدنا ومن قمح بلدنا ، وان لا تكون معدائنا مستوردة للقمح الامريكي ، مستعدة ومستعمرة لهم اصبح المواطن الاردني الان مرهون بالقرار الاجنبي ، لانه ما يقدر ان يرفع صوته ، لان هذا القرار مرهون بشيخ او جوع المواطن .

التخطيط في زراعة المحاصيل حتى لا تكون الخسارة دائماً هي نتيجة عمل المزارع ، انا اعرف كثير من المهندسين الزراعيين في بلدنا في الاردن واحوا واخذوا قطع اراضي وزرعوا بدورة وشجار ولكنهم عسروا كل رأسمالهم ،

لانه ما فيه تخطيط ، هذا يزرع مثلاً ومئة الف واحد يزرعوا بدورة مع بعض ، لماذا لا تقسم على الفصول هذه الزراعة حتى يكون انتاجنا متناسب مع الاستهلاك .

رابعاً : اؤكد على ان ننظر الى رواتب الموظفين والعاملين في القطاع الخاص والعام بما يتناسب مع تكاليف المعيشة .

خامساً : من الضروري ان يفتح الإعلام الرسمي والشعبي ابوابه للمناقشات في الاسعار والغلاء .

سادساً : على وزارة التموين ان توسع الرقابة على الاسعار ، ولا يكفي المراقبون الحاليون . وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس : وشكراً ، الاخ حاتم الغزواني .

السيد حاتم الغزواني :

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس ، الزملاء الكرام

انقدم بالشكر والتقدير لاصحاب المعالي والسعادة لجنة التموين والاسعار على ما بذلوه من جهد في اجلاء موضوع التموين والاسعار وكذلك على ما قدمه معالي وزير التموين من بيانات وايضاحات وان كنت اعتقد ان كل ذلك لا يختلف لي مضمونه عن ما سبق عرضه على المجلس الكريم في الدورة العادية السابقة .

ومع تأييدي للتوصيات التي تقدمت بها

صلب اختصاص وزارة التموين بناء على توصية من لجنة مختصة .

عطوفة الرئيس ، الزملاء الكرام

انني اطالب بزيادة مساحة سيطرة وزارة التموين على المواد التموينية الضرورية والهامة للمواطنين من حيث تنوعها وتقدمها بالاسعار المعقولة وعلى قدم المساواة كذلك ان تبسط هذه الوزارة رقابتها الفعالة الى التقيد التام من قبل كافة قطاعات التوزيع بالاسعار التي تقررها هذه الوزارة او اللجان المختصة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ،

الاستاذ مفلح الرحيمي .

السيد مفلح الرحيمي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء المحترمين

بادئ ذي بدء التوجه بالشكر الجزيل للسادة رئيس واعضاء اللجنة الخاصة ببحث امور التموين على التقرير الواضح ، حيث ان التقرير الذي استمعنا اليه عن السياسة التموينية والاسعار يبين بشكل واضح ومن خلال الجداول الكثيرة المرفقة بالتقرير ان الوضع التمويني من حيث توفر المواد التموينية ومن حيث جودتها وسلامتها في وضع جيد إلا ان التقرير ومرفقاته توضح ان الاسعار ترتفع بشكل مستمر وكثير في كل عام . وان دخول الناس يتآكل وأن رقعة الفقر تتسع وعاصمة مع الزيادة

هذه اللجنة الكريمة وتتمني للجهود التي تبذلها الحكومة للتخفيف من الاعباء على المواطنين ، ألا انني اود ان ابين ما يلي :

١- هنالك تفاوت كبير بين سعر بيع المزارعين لمنتجاتهم في الاسواق المركزية ، وسعر الشراء من قبل المستهلكين ، حيث يبيع الأول بسعر زهيد ويشتري الآخر بسعر مرتفع من تاجر التجزئة مع ملاحظة عدم التقيد بالتسعيرة . ونظرة سريعة من شخص ملم بالعملية الزراعية واعمالها . للتسعيرة على المواد لدى تاجر التجزئة والاخرى المملنة في الصحف ، يلحظ هذا الفارق الكبير فأين لجنة التسعيرة وأين فرق الرقابة ؟

٢- انني استغرب ان لا تتمكن وزارة التموين من ضبط اعداد الثروة الحيوانية ومعرفة مالكيها كسبب لرفع اسعار المواد العلفية وذلك لضمان عدم الهدر في هذه المواد . وانني اطالب بالعودة الى اسعار المواد العلفية السابقة تشجيعاً لمربيها ، خاصة وأن البلاد تعاني من نقص حاد في مادة اللحوم الحمراء . وانني اقترح لضمان دقة البطاقة العلفية ان تتم عمليات البيع والشراء بتصديق من دوائر التموين المنتشرة في أرجاء الوطن سواء بالاضافة أو السحب من البطاقة العلفية على ان يسبق ذلك تعداد جديد للثروة الحيوانية . ولا اعتقد ان الوزارة تقدم طريقة مثلى لذلك .

٣- يشكو المواطنون كثيراً من الارتفاع الفاحش والمستمر لاسعار قطع غيار ولوازم الآليات مع العلم ان تسعير هذه اللوازم هو من

هكذا عند الجهل

الكبيرة التي تطرأ كل عام على اعداد العاطلين عن العمل .

الزملاء المحترمين :

إن الوضع فيما إذا استمر على هذه الحال سيؤدي الى نتائج وخيمة تلمسها جميعاً وقريباً فعلى الحكومة ان تتخذ الاجراءات الكفيلة والتي تضمن عدم ارتفاع الأسعار وخاصة للسلع التموينية الأساسية .

وعلى وزارة التموين ان تدخل في قائمة مستورداتها مواد أساسية أخرى وضرورية لكل عائلة اردنية كالخمص والعدس والتي ارتفعت اسعارها بشكل جنوني في الآونة الأخيرة .

كما على الحكومة ان تلزم بعدم رفع أسعار الاعلاف وخاصة مادة النخالة والشعير والذرة الصفراء وإعادة النظر في اسعارها الحالية بالتخفيض ، وذلك للحفاظ على قطاع تربية الثروة الحيوانية والذي تعاني من العمل به حشرات الآلاف من الأسر الأردنية ولما يوفره هذا القطاع من ملايين الدولارات على الخربة .

إن توصيات اللجنة متكاملة وعلى الحكومة ان تلزم بها وخاصة إعادة النظر بسلم الرواتب تبعاً لارتفاع كلفة المعيشة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ، السيدة توجان فيصل .

السيدة توجان فيصل : أنا بدي اثير بعض التساؤلات :

أولاً : ان في هذا التقرير اعتراف انه ارتفعت تكاليف المعيشة (٩٠٪) على رغم تحفظي الشديد على الأرقام وعلى الدراسات وعلى الوسائل الاحصائية التي وصلت اليها الأرقام ، سأتي الى هذا .

لكن رغم هذا كله هنالك (٩٠٪) ارتفاع في خلال (٨) سنوات ، اي انه أكثر من (١٠٪) كل عام بهذا التقرير اللي كلها تقارير رسمية ، ومع ذلك وتكراراً وفي الستين التي خدمت في المجلس تاتي حكومتين متتاليتين وتصو على رقم مقدس انه لا يغير منه شيء وهو ارتفاع تكاليف المعيشة (٤٪) ، وتعلن الصحف دائماً وكتاب الدولة يكرروها ان كل ارتفاع تكاليف المعيشة (٤٪) فتحن بخير لا تزال نمونا نحن والناجح القومي اعلى منه وكل شيء تمام ، فكيف تربط (٤٪) مع ما يريد على (١٠٪) التي معترف فيها في هذا التقرير ، رغم انه تحفظ على ارقام هذا التقرير . ف فمن أين اتت هذه ؟

آتي بعدها الى موضوع زيادة الدخل ، يقال ان زيادة الدخل هنا (٢١٪) واخلد قطاع الموظفين واعتبر (٢٦٪) زيادة الدخل على دخولهم ، فما هو معروف ان هذا النوع ان اجمال الأشياء يأتي في موضوع زيادة الدخل وفي موضوع السلة الغذائية وفي موضوع الاحصاء ، فيه عندنا هذا المشترك الذي يجعل فيه الجمل بالقط حقيقة ، والأسعار من راد عليه اية قطاعات تضيق ، فهذا النوع من الاجمال يعطينا (٢١٪) ونحن نعرف ان رواتب

ان تتم ، اعطي على امور اساسية وضرورية لا مجال للاستغناء عنها ، لو اخذنا الرقود والاثارة والمياه التي هي (٥٪) ، هذه حقيقة لا تكفي اذا كان الدخل (٤٠٠) دينار في الشهر ، لان (٢٠٪) تذهب مياه وكهرباء ، لكن لا تكفي الرقود فاذا اضفنا ورقود الشتاء صاروا (٤٠) دينار معدل ، و (٤٠) دينار تصل الى حوالي (٨٠٠) دينار دخل شهري ، لمن يصرف (٥٪) ورقود الارة ، هذا لا يمكن لا يكون رقم دقيق ، لو اخذنا الاحدية يعني تمشي الناس حافية لقل (١٪) ، معدل ارض حلاء محلي يمكن ان يلبس ما بين حذاء الطفل وحذاء الكبير اسرة من (٦) افراد ، نحن قلنا ان معدلنا (٦) افراد ، (٧) دنائير هو معدل الحلاء ما بين ستاتي ورجالي وولادي ، هذا الحلاء لن يعيش اذا كان الوحيد في اي قدم في العالم أكثر من (سنة) اشهر في اي ظرف ، وبدون تكاليف صيائه وتصليحه معنى هذا ان (١٪) ايضاً تعكس دخل اسرة فعلاً مرتفع ، انه (٧) دنائير في الشهر تطلع (٦) افراد للأسرة ، و(١٪) هذه اضربوها (٧) دنائير شهري ، تعطيتنا (٧٠٠) دينار ، فهل يمكن فعلاً ان نتحدث عن الاسر ذات الدخل (٧٠٠) دينار ، معناه فعلاً عندما يقال عن هذا الدخل ، دخل الاسرة ونسبة الاحدية (١٪) او (١٥٪) تنزل الى ما يريد عن (٤٠٠) دينار فهل معنى هذا ان من قل دخله عن (٤٠٠) يضطر ان يسير فترات معينة حافياً ، حقيقة هذا السؤال المطروح هنا ، هذه النسب اذا ربطناها فعلاً بموضوع وضرورتها (بالمائة) وشهدنا ما هو الدخل

القطاعات الأدنى دخلاً وهم قطاعات العمال قد تدلت تدني رهيبة حقيقة لانه ما كنا نلاحق احد بعمل (٦٠) و (٧٠) دينار طوال الشهر وسبعة ايام في الاسبوع ، الان هذا موجود في السوق الأردني ، هذه النسبة الى اي حد اخذت بعين الاعتبار الفرق بين زيادة دخول الاغنياء ولعرف ان الاردن سجل مليارديرية في اخر فترة في هذا الركود ، وبين زيادة دخول القطاعات التي نحن معنيين فيها التموين ، فكيف نضج سلة مشتركة للفني والفقر في دراسة تموينية ، المقصود انها تعني للفقر لان الغني يأكل في مطعم وجبة تساوي تكاليف طعام ربما لشهر لاسرة فقيرة ، فكيف هذا الاجمال .

لناخذ جدول تكاليف المعيشة التي وضعت ونسبها التي هي (٩٢) انا اريد ان اتساءل عن دقة هذا الجدول وبالذات في موضوع تموين واسعار التموينية وقطاع معني بقطاع الفقراء ، النسب التي وزعت هنا لو اخذناها وترجمناها الى ارقام حقيقية ، سنجد انها حقيقة لا تخص الفقير ، لما هو المعدل الذي يتراوح ما بين (المليونير والمعلم) الذي اخذت عليه ، ولماذا اذا اخذنا جدول معين واعتبرناه عدلاً ، لماذا لا نأتي في قضية التموين بالذات وفي حين تازمت مشاكل البطالة والفقر ، لماذا لا نأتي ونحدد قطاعات للتدنية الدخل جداً لديها البطالة ، قطاعات الموظفين كقطاع معين نعرف حجمه وهو بمبار في التماس ولري فعلاً ما هي سلة المعيشة لها ونسبها لان بعض هذه النسب يعني استحالة

هذا من الأهل

الذي يعكسها ، معاناته من نزول عنها عليه ان يستغني عنها ، الا ان تكون هناك اشياء اخرى منفية فعلاً من سلة استهلاكه كي يستطيع ان يلبس حذاء ، وما هي بهذه الامور الواردة التي يعتبر ثانوي له ، اذن حقيقة هذه الدراسة بارقامها توضح انه لو لم تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الاقتر او محدودة الدخل التي نحن معنيون بها في موضوع التمويل ، ثم هذه مؤشر حقيقة للتفاوت الهائل في الدخل ، عندما تصل للمدلات عندنا الى هذا الحد الذي عندما نطبق المعدل على الاسر الاردنية ، ونحاول ان نعرف من هذا المعدل دخل الاسرة ، نستنتج اننا نتحدث عن اسر لا يقل معدلها عن (٥٠٠/٤٠٠) دينار في الشهر وزيد عن هذا في الضروريات ، اذا كشفنا هذا ، معاناته حقيقة عندما قسنا الاسر ، هناك ثراء فاحش في جانب وهو قليل ، والفقر المدقع في الجانب الكبير جداً ، والفارق الكبير بين هذا الثراء وهذا الفقر هو الذي جعل نسبة الفاق هذه الاقلية من الاغنياء تعكس بهذا الرقم غير المقبول والطبيعي على الفقراء ، ان يصبح من ينفق (١) على سعر الحذاء هو الذي دخله فوق (٥٠٠/٤٠٠) دينار انا ارى عندما يني سياساتنا على هذا النوع من الاراسات. وهذا النوع من الارقام نحن لنبنيها على خداع للذات لانه لم نقل كذب ، هذا كذب في الارقام لا تمثل حقيقة معيشة امة اسرة فيها حقيقة ، النائب هو الحد الادنى ويجب ان تكون نائب في البرلمان لكي تصرف على الوقود والانارة والمياه (٥٠٪) من الدخل ، والى دفع يمكن ان نأخذ

عليه ومش تدفئة مركزية تضعها وصوبه كاز اذا حسبنا هذه الارقام ، فهل يقل ان نأخذ هذه الارقام في بناء سياسة تموينية ، المفروض فيها ان تعالج القطاعات الفقيرة ومحدودة الدخل . اذن اشك في نتيجة كل ما جرى حتى في نتيجة اذا بنت اللجنة على هذه الارقام بدراساتها ، ايضاً بواقعية ما وصلنا اليه وانا ارى ان نتوقف عن هذا ، ونعود الى الحكومة بحيث تفعل دراساتها ، وتصبح واقعية وتقسم الناس الى شرائح معينة وتدرس سلال المعيشية لهذه الشرائح وضرورتها ، عندها فقط نتحدث عن الاولويات ، ماذا تحضر المؤسسة الاستهلاكية وكيف ، وماذا نفعل في القطاع الزراعي ، وماذا نفعل في القطاع الصناعي ، وماذا نفعل في الدعم ، اما الان بهذا التعميم انا ارى انه لا جدوى لبحث ما بني على خطأ فهو خطأ وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ، انا اطلب من المقرر ان يبقى على المدير ويسجل الملاحظات لان المطلوب من اللجنة ان تجاوب على بعض التساؤلات التي لها علاقة بقرارات اللجنة ، قبل ما تجاوب الحكومة على القرار بصورته العامة ، السيد فواز الزعبي .

السيد فواز الزعبي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

ونحن في هذه الجلسة نناقش السياسة

استقرار الاسعار ، نجد ان مستوى المعيشة يرتفع بشكل كبير ، ويقابل ذلك تدني رهيبي في المداخيل وعجاسة في قطاع الموظفين والعسكريين والعمال والمستخدمين والمتقاعدين ، حتى اصبح من الصعب على كثير من الاسر تأمين حتى قوت يوم ناظرين ومتاملين فرجاً قريباً .

كذلك فاني اتساءل عن الحرص والرقابة الذاتية لدى الاجهزة المعنية في وزارة التمويل ، سواء كان عملهم بالرقابة او بتحديد الاسعار او منع الاسواق السوداء ، وممارسة الاحتكار ، أو صلاحية المواد الغذائية ولا اعطيكم سبدي الرئيس ، الزملاء النواب عن صفقات الجميد القادمة من احدى الدول العربية المجاورة والتي وجد ان الجميد مخلوطاً بالاسمنت الابيض ... وبذلك نكون قد سبقنا دول العالم الى تعاطي الجميد المسيلج ونشكر الجهاز الامني الذي كشف هذه المشكلة .

نحن لا نتحدث بلغة النقد لغايات النقد ، بل نتحدث بلغة التعاون والنقد البناء الذي اصبح شعاراً لنمو واازدهار هذا الوطن ، ومن هنا أسأل ما هو دور لجان الشراء والفحص الخاصة بالسلع المستوردة ، وما هي درجة اتباع الشروط الصحية في مجال التخزين المحلي .

وما هي درجة الجودة للمواد التي يتم شراؤها اولاً وقبل عملية الفحص او التخزين ، وهل هي بنفس درجة الجودة التي تستخدمها دول المنشأ .

التموينية والاسعار التي كنا سالفاً قد ناقشناها في الدورة الاولى العادية من عمر هذا المجلس الموقر ، والتي وضعنا من خلالها الاراء وملاحظات والاقتراحات والتحذيرات المتعلقة بسياساتنا التموينية ، ونوهنا بشدة الى ضرورة الجودة في التعامل في مثل هذه القضايا ، هذا اضافة الى سن التشريعات الصارمة من اجل حماية الوطن والمواطن من ممارسات التلاعب أو الغش أو الابتزاز أو أي ممارسات اخرى .

ولا يفوتني بعد هذه العجالة الا أن اشكر اللجنة البرلمانية المشكلة للدراسة السياسية التموينية والاسعار على جهدها واقتراحاتها البناءة إلا انني اجد لزاماً ان اطرح بعض الملاحظات .

اولاً

تأمين المواد الغذائية باسعار مستقرة ومتناول الجميع ، وكلنا حرص على ذلك خاصة النوعية الصالحة وذات الجودة العالية والصحة واني لأرى أن الامر يرتب على وزارة التموين التعامل بكل حزم لقطع دابر الفساد ، وتجنب تكراره من خلال التعامل بشدة ، وتفعيل الانظمة والتشريعات الخاصة بذلك ، ولتتم جميعاً تعرفون ان المواطن اصبح لا يعرف الى اين يلود من الاستمرار في ارتفاع الاسعار .

ومن هنا فانا نتساءل : اين الرقابة الجادة الحازمة على أسعار قوت المواطن ومستلزمات حياته ؟؟ . اما جشع وطمع البعض ممن لا يخافون الله ، ولا يتقون لهذا الغراب ، في الوقت الذي اصبح فيه المواطن بأشد الحاجة الى

هكذا عند التحصيل

سيدي الرئيس - الزملاء النواب

ولنحني في هذا الوضع الاقتصادي الصعب استطاع القول جازماً ان كل السلع والمواد الاساسية والتي يستخدمها المواطن تحتاج الى دعم ، فإذا ارتفعت نسبة الاسعار عام ١٩٩٤ مقارنة بعام ١٩٨٦ ما نسبته (٩٠٪) نجد ان معدل دخل الفرد من الناتج المحلي الاجمالي قد ارتفع بنسبة (٢٠٪) في حين لم ترتفع نسبة الرواتب للعاملين في القطاع العام سوى (٢٦٪) وهذا يشير الى حجم المعاناة التي تحملها المواطن جراء ارتفاع الاسعار ، ولهذا فانه اصبح لازماً على وزارة التعمين توسيع قاعدة الدعم لتشمل عناصر اساسية اخرى في الوقت الذي يوجه فيه هذا الدعم للجهات والاسر التي تستحقه من خلال تخفيض عدد البطاقات التموينية الممنوحة حالياً الى (٥٠٠.٠٠٠) بطاقة وبالطريقة التي ذكرتها اللجنة البرلمانية في تقريرها ، حتى يكون هناك تكامل وتكافل مع الاسر الفقيرة واصحاب الدخل المحدود والمتدنية كذلك لا بد من ايجاد آلية معينة لدعم القطاع الحيواني في الاردن تكفل توجيه الدعم لتنمية الانتاج الحيواني ، تهيئاً لتقليل عملية الاستيراد وتوليز مبالغ كبيرة من العملات الصعبة ، والحد من عمليات التهريب ، وكذلك لا بد من اعادة النظر في مخصصات الاسرة الواحدة من المستفيدين من صندوق المعونة الوطنية ، وزيادة حجمها شيئاً مع ارتفاع مستويات المعيشة ، الا ان المطلب الاكثر إلحاحاً هو زيادة رواتب

الموظفين واجور المستخدمين والقوات المسلحة والمتقاعدين لتمكينهم من العيش ضمن هذا الوضع الاقتصادي الصعب ، كذلك فأني ارى ضرورة مشاركة الهيئات غير الحكومية في اللجان المشكلة لتابعة السياسات التموينية والمخالفات ، فأمانة المسؤولية تحتم علينا اداء الرسالة وخدمة البلد ومساعدة مواطنيه - على اعتبار ان امانتهم في اعتقادنا هم لا يساوره هم . وكلنا ثقة بمعالي وزير التعمين ان يلتزم بما قلناه ونحت هذه القبة وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس : وشكراً ،
تفضل مقرر اللجنة .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .
حقيقة من مهماتي الدفاع عن قرار اللجنة .

سعادة نائب رئيس المجلس : اذا كان هناك بعض الاجابات التي لها علاقة بتصحيح بعض نقاط فيما قيل لسمح ، اما اذا بدك تعلق على ما قاله الزملاء فترك الموضوع الى نهاية الجلسة .

السيد المقرر : سيدي الرئيس اريد ان ابين بعض الأرقام التي تحدثت عنها الرميطة المحترمة .

سعادة نائب رئيس المجلس : لا يزال يوجد (١٠) متحدثين يمكن بعض المتحدثين يكون عندهم ايضاحات تعتمد على الاجابة التي يمكن ان يقدمها الرئيس على ضوء ما قاله الشبهة تزجان وطلب مني ان يصحح و بعض المعلومات التي جاءت بها السيدة تزجان .

السيد المقرر : معالي الرئيس بقاء الامور كما هي يمكن ان توقع بعض الزملاء الآخرين بنفس الخطأ ، كيف اعتمدت هذه الأرقام ومن اين اتت هذه الأرقام ولماذا جئنا بها ، حقيقة فيه اسس علمية نحن اعتمدناها ، مش معقول يعني نحن جئنا بالأرقام ووضعتها في هذا التقرير ، الرميطة المحترمة اشارت وكان الامور هكذا ، سيدي من مصلحة اللجنة من ومصلحة المجلس ان تبين كيف اتت هذه الدراسة .

سيدي الرئيس سريعاً اذكر ان هذه اللجنة شكلت بقرار من مجلس النواب ، وكانت مهمتها محددة بقرار المجلس المؤقت ، وان اللجنة شكلت للنظر بتقرير معالي وزير التعمين الذي قدم الى المجلس ، لذلك كانت مهمتها محصورة في قضية محددة ، لم نستطع ان ننظر في قضية شمولية اكبر وان لخرج على قرار مجلس النواب الذي شكل هذه اللجنة ، لكن بالنسبة للأرقام ، هناك اسس علمية معتمدة في كل انحاء العالم ، في الاردن يستورد آلاف من السلع وعشرات الآلاف من السلع ، وكل بلدان العالم حقيقة عند دراسة كلفة المعيشة لا يمكن النظر في آلاف السلع ، ينظر في السلع التي لها وزن واهمية كبرى وتأثير على المستوى المعيشي للناس ، حقيقة كان يمكن تقليص هذه المجموعة ، لكن من اجل الشمولية ومن اجل الدقة هنالك معتمد (٧٣٩) سلعة يعتقد ان لها تأثير مباشر على المستوى المعيشي للناس ، هذه السلع تجمع وتقارب اسماءها شهرياً وفي كل شهر

(حزيران / تموز / آب) كيف كانت اسعار هذه السلع ، وبالتالي معدلات الاسعار في كل شهر لكل السلع (٧٣٩) تقول ان مستوى المعيشة ارتفع او انخفض نسبة كذا وهذا اسلوب علمي ومتبع في كل انحاء العالم وليس فقط في الاردن ، انا اتفق مع زميلاتي انه ربما تبعاً للمستوى المعيشي للأسرة يكون النقل النوعي لمجموعة من السلع اكبر عند تلك العائلة اكثر من مجموعة اخرى ، على سبيل المثال ان الغذاء بالنسبة للفقراء لا يشكل فقط (٤٠٪) وربما يشكل (٨٠٪) لان كلفة حيشة الفقراء بشكل اساسي هو الاكل ، هو الغذاء وهو لقمة العيش ، لكن كذلك بالنسبة للعائلة الفقيرة العناية الشخصية وهي العطور والكريمات والصابون هذه لا تشكل النسبة العالية كما هي واردة هنا ، لكننا نحن اخذنا بشكل عام متوسط دخل الاسر في الاردن المستوى المعيشي لهم ، وكيف تشكل كل مجموعة ثقل ووزن بالنسبة لهذه الاسرة .

لذلك انا اعتقد ان الاسس سليمة وصحيحة ، لكن كما اشارت للاغنياء جداً والفقراء جداً يختلفون عن بعض ، لكن المتوسط هذه الأوزان صحيحة وسليمة وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ،
الدكتور فرح الرضي .

الدكتور فرح الرضي : شكراً سيدي الرئيس .

اود اولاً ان اشكر اللجنة على توصياتها

هكذا منذ الصغر

الجيدة والذي اشعر انها اذا ما طبقت فسوف ينعكس ذلك بشكل ايجابي على وضعنا العمومي .

وانا بادئ ذي بدء اقول ان ايجابيات وضعنا التأميني اكثر من سلبياته ولكن لا يعني هذا ان لا تنطرق الى هذه السلبيات واود اولاً ان اذكر السلبية الاولى فيما يخص سياسة وزارة التأمين التي اقدر جهودها في هذا المجال ، وهي انها اخرجت بعض المواد من قائمة تسعير تحديد الاسعار ، واضرب على ذلك مثلاً الطحين ، عندما اخذت من تحديد الاسعار أصبح التاجر يتلاعب بها بطريقة مغارة ، أصبح يبيعها بنفس السعر ولكن الكمية قلت الى النصف ، أصبحت نصف الكمية التي كانت تباع بنفس السعر ، فيما يخص الحليب والقمح ، الحقيقة انها امنية وطنية خالية علينا ان نستطيع الاعتماد على انفسنا وانتاجنا الذاتي فيما يخص القمح ، وانا اعارض بذلك الاخوان الذي يقولون بأن بإمكاننا ان نعتمد كلياً على انتاجنا المحلي ، واقعياً انتاجنا المحلي من القمح لا يمكن ان يكفي حاجتنا وبالتالي فأننا مضطرين لان نعتمد على الغير في ذلك ، ونقصد أن يأتي اليوم الذي نقتل به من هذه الكمية الذي نحتاجها ، ولكن في هذا المجال اود ان اطرح الاقتراح التالي على وزارة التأمين :

وهو ان الدعم على مادة الحبوب في رأيي يجب ان يزول ، لاننا نقدم الحبوب لكل من يواجد على الارض الاردنية ، ومعني ان الحكومة الاردنية تدعم الحبوب لناس غير اردنيين ،

فالمفروض ان يزال هذا الدعم ولكنه يعود على الحكومة فتعطي هذا التعويض كمية الدعم للمستحقين ، تميداً للناس المستحقين او المستفيدين وهم الفقراء .

وبذلك لا يشمل الدعم الناس غير الاردنيين وهم بكثرة في هذا البلد .

هناك نقطة ضرورية وهي الاعلاف وما رافق ذلك من اسعار وهذه ايضاً مادة اساسية يجب أن تضبط فيها الاسعار وان تستمر الدعم فيها ، ولكن يجب ضبطها لان الكثير من الافراد وكل واحد من الاخوان يعلم ذلك ، ان الكثير من الافراد يتاجرون بهذه المادة ويهربونها الى خارج البلد ، بمعنى ان المزارع او الفلاح او مربّي الاغنام والمواشي لا يستطيعونها الاستفادة كاملة نقطة اخرى اود هنا ان اؤكد زميلي حاتم الغزالي في قضية الاسعار التي يحصل عليها المزارع لكده وعرقه والاسعار التي تباع بها المنتجات الزراعية ، ولقد ضربت للمجلس الكريم في الدورة السابقة مثلاً على ذلك حينما ذكرت ان احد المزارعين في الاغوار باع (٣٢٦) بكسة بولسترين سعة (٧) كيلو من الفليفلة الخضراء وكان السعر الذي قبضه من الاسنان مدينياً بـ (١٣) دينار و (٥٧) قرشاً ، بينما كانت تباع الكيلو من هذه المادة بنفس اليوم كانت تباع الكيلو بـ (٢٥) قرش ، اذن هناك فرق كبير بين ما يحصل عليه المزارع وبين ما يشتره المستهلك ، المستهلك يشترى البضاعة بـ (٢٥) قرش ، بينما للمزارع تعود عليه بمديونية ، فهذا امر لا بد من مراعاته ولا بد من وضع سياسة تسويقية معقولة .

نهاية التوصيات ، لم توصي للمجلس بالموافقة على توصياتها ، يمكن اننا هي غير فعالة فيها .

الحقيقة انا بدئ اسأل اسئلة ، يعني كيف لفهم وكيف لوقف بين زيادة الاسعار في السوق الادوية والاغذية وبشكل مستمر وحاد ونفس الوقت ارقام التي هي موجودة بالتقرير هي ارقام من (٨٨) حتى (٩٤) وبالتالي لم يدخل ضمن هذه الارقام اثر قانون ضريبة المبيعات على المستهلك ، والتي كان (٧٪) والان كيف لنا مع كل هذا الغلاء وسيعرض علينا في القريب الساجل قانون ضريبة المبيعات لرفعها من (٧٪) الى (١٠٪) ، طبعاً حقيقة اتساءل عن الموضوع التي اثاره اكثر من زميل وانه عندما (٧١٥) ألف بطاقة تموينية ، مع انه في التعداد السكاني الاخير جدد الاسر (٦٣٤) ألف واذا عرفنا انه بدئ القدر (١٠٠) ألف اسرة دخلها فوق (٥٠٠) دينار وبالتالي لا تأخذ بطاقة تموينية ، يعني اين تصرف اكثر من (٢٠٠) بطاقة تموينية ؟

ايضاً اعجب من دولة تستورد (٧٥٪) من اللحوم الحمراء لسد احتياجاتها واستهلاكها وترفع الاعلاف ، بحاجة ان الدعم هم يزيد وصحج الحريزة هم يزيد ، ونفس الوقت تنخفض الجمارك على السيارات ، الحقيقة ان التموين والاسعار والفقير ليست مسؤولية وزارة التموين انما هي مسؤولية كل وزير في الحكومة ، اطالب الحكومة الحقيقية بالابقاء على الدعم للمواد الاساسية ، وزيادة المواد المدعومة واضافة مواد جديدة شريطة ان

اود هنا ان اشير الى ارقام ذكرتها اللجنة والتي ذكرتها الرميلة واريد ان اثارن بها ما ذكره معالي وزير المالية بالأمس قبل (٢٤) ساعة عندما ذكر انه قد تفاجئ لان ارتفاع المعيشة في هذا العام قد ارتفع (٣٠٪) وكان هذا يثير دهشته لانه كان يتوقع ان تزيد تكاليف المعيشة عن هذا الرقم ، ولكن الحقيقة قد لا تكون الارتفاع زاد عن (٣٠٪) لكن هناك مادة اخرى او موضوعات اخرى او عوامل اخرى تؤدي الى انخفاض هذه النسبة ، لأن التاجر يغش واصبحتنا بدئ ان نشترى مثلاً باكييت الشفراوات ناقصاً شفرة واحدة ، الان اصبح نشترى ناقص شفرتين ونفس السعر فهي نحاول على المستهلك ، وهناك شغل كثير مثل التلحينية وغيرها اصبحوا يغشونها ، ومثلاً على ذلك الكبريت فهي تحتفظ في حجمها الاصلي ولكن عدد عيدان الكبريت اصبح نصف العدد ، فهنا نحاول من التجار والاسعار لا زالت مرتفعة ، ويمكن ان ترتفع هذه (٣٠٪) اذا اخذناها بواقعها الى اكثر من ذلك وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ، السيد خليل حدادين .

السيد خليل حدادين : شكراً عطوفة الرئيس .

حضرات الزملاء

لن اكرر ما قاله الزملاء والتي على كل ما قالوه ، ولكن انا استغربت ان اللجنة في

هكذا عند التحصيل

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ،
السيد نواف القاضي .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

عطوفة الرئيس

اخواني الزملاء الكرام

١- ان ارتفاع الاسعار مقارنة في البلدان المجاورة نحن في الالف خير نطالب وزارة التموين المراقبة المستمرة على السلع .

٢- نحن نطالب المحافظة على معيشة الفقير وخاصة الدعم المستمر على مادة التموين الرئيسية .

٣- الاعلاف توفيرها وعدم التصرف فيها بكميات كبيرة الى التجار أو بعض مربي المواشي تعطى بشكل يتناسب وحاجات المطالب فيها وليس في شكل عشوائي .

٤- اعادة النظر في الكهرباء خاصة الضريبة على الكهرباء المفروضة على المزارعين وخاصة أصحاب الآبار الارتوازية .

٥- فتح المجال الى الاستيراد حول المواد الرئيسية مثل العدس والحمص وغيرها من المواد .

٦- تعويم الاستيراد على السلع مع المراقبة .

٧- توفير مادة الطحين وتوزيعها بشكل عادل على الافران والريش والبادية وشكراً .

يصل هذا الدعم الى مستحقه فقط واقول فقط واضع تحتها خطأ لرفع المعاناة عن الشريحة العريضة من شعبنا وشكراً .

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ،
الاخ صالح شعواطة .

السيد صالح شعواطة :

اريد أن أوضح وجهة نظري في السياسة التموينية على الشكل التالي :

أولاً :- اننا في هذا البلد نفقر الى سياسة تموينية حقيقية بمعنى السياسة التموينية .

ثانياً :- الحقيقة اننا لا نملك هذه السياسة التموينية ، اذا اردنا وبكل جدية وجهد مشر ، يجب ان يتوفر لنا ما يلي :-

١- برنامج تمويني مرحلي ، ومتوسط ، وآخر بعيد المدى ويكون بعناية وتتوفر لها أرضية للنجاح ومقرر من اهدي مخلصه ويهمها مصلحة هذا الوطن .

٢- رافد برامج تموينية واهمها المصادر المحلية والعربية .

٣- يجب أن تتوفر لنا برنامج مرتبط ارتباطاً وثيقاً ببرامج التطوير الزراعي والاجتماعي والتجاري في بلدنا .

٤- الرافد الاساسي للتموين انتاجنا المحلي لناكل مما نزرع ، ويقدر وصولنا الى هذا الشعار وتحقيقه بقدر ما يكون لدينا سياسة ناجحة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

للمزارعين ويقومون هم بتسويق المنتجات بأسعار عالية .

كما يتوجب دعم وتخفيض اسعار الأسمدة والبذور وكافة الآلات والمكينات التي تستخدم في الزراعة .

٤- فتح باب الاستيراد الحر للمواد التموينية الأساسية دون ان تحكركها وزارة التموين ، وتقوم وزارة التموين بالتدخل في تحديد السعر من خلال طرحها للمواد المتوفرة لديها في السوق عند تخزينها من التجار في سبيل إعادة التوازن بين العرض والطلب لغايات تحديد السعر المناسب .

٥- تشجيع ودعم الجمعيات التعاونية الإستهلاكية والإستثمارية في سبيل توفير المواد التموينية اللازمة بالأسعار المناسبة .

وكذلك دعم لشركات جمعية حماية المستهلك والتعاون معها في سبيل تنفيذ غاياتها لحماية المستهلك .

٦- تقام في شهر رمضان المبارك في كل عام اسواق شعبية لتوفير المواد التموينية والألبسة للمواطنين بأسعار متدنية . كما سبق لأمانة عمان الكبرى ان رعت مشروع اقامة اسواق موازية في ايام معينة من الأسبوع في كل منطقة من مناطقها .

ان وجود مثل هذه الأسواق بشكل دائم في مختلف أنحاء المملكة يساهم في تخفيض الأسعار وتوفير المواد بأسعار معقولة ومقبولة لجميع المجتمع والإحتكاك الذين يمارسهما بعض التجار

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ،
السيد جميل الحشوش .

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .

ان قطاع التموين قطاع هام وأساسي ويمس حياة جميع أفراد الشعب وفاته وقد لوحظ في الفترة الأخيرة تناقص الإهتمام بهذا القطاع وتناقص رقابة وزارة التموين وعدم فعالية هذه الرقابة وخفض العقوبات الواردة في القوانين والأنظمة في توفير المواد بالأسعار المناسبة لذلك نرى انه يتوجب على وزارة التموين ان تقوم بما يلي :

١- توفير السلع الإستهلاكية ودعم اسعارها بحيث تتناسب مع مستوى دخل الفرد .

٢- ايجاد سلع تموينية بديلة تتوفر فيها القيمة الغذائية الكاملة بحيث يلجأ لها المواطن في حالة عدم توفر السلعة الأساسية او ارتفاع سعرها لأن مثل هذه العملية تمنع ارتفاع الاسعار من التجار حتى لا يلجأ الناس لإستخدام السلعة البديلة . وإعادة النظر في العقوبات على المخالفين بحيث تصبح هذه العقوبات رادعة .

٣- فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية من خضار وفواكه فان ارتفاع اسعارها وعدم توفرها في بعض الحالات لا يستفيد منه المزارعون والفلاحون بل على العكس فان تجار السوق المركزي يدفعون اسعاراً معتدلة

هكذا عند التحصيل

متناسين المصلحة العامة في سبيل مصالحهم الخاصة .

٧- منع تصدير المنتجات التموينية الضرورية للإستهلاك اليومي المحلي ، وعدم السماح بالتصدير إلا في حالات وجود فائض عن حاجة السوق المحلي .

٨- تعزيز جهاز رقابة الأسعار وكذلك المواصفات والجودة على السلع التموينية وتعديل القوانين النافذة لتشديد العقوبات على الذين يتلاعبون بالأسعار وقوت الشعب بحيث تشمل هذه العقوبات مصادرة البضائع المخزونة التي يتمتع التجار عن عرضها وذلك لغايات رفع الأسعار وجني أرباح باهظة غير مشروعة .

أيها الأخوة

الا أن أهم ما أريد الذهاب اليه ، هو البحث في دعم مادة القمح بحيث يذهب الدعم الى مستحقيه فقط ويحول الوفر للتحقق الى دعم انتاج القمح باعتبارها سلعة استراتيجية ومرهقة الى موازنة الدولة وأن استيرادها عامل استنزاف لموجوداتنا من العملة الصعبة . اننا أيها الاخوة في مرحلة تحولات عامة بما فيها التحولات الاقتصادية ونحتاج الى قرارات وتوجهات غير تقليدية تسهم في الاسراع بحل المشكلة الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الاعتماد على الذات .

٩- حول إنتاج القمح ودعم الحيز

حجم الدعم السنوي (٤٣) مليون دينار

على مادة الحيز ، يحصل على الدعم كل المواطنين على اختلاف شرائحهم الاجتماعية ومداخيلهم وكذلك العمال الوافدين والسياح والسفارات وهي مادة خاصة بالتهريب وتستخدم كاعلاف وهو هدر وطني كبير . الاقتراح الاول ان تدعم الفئات المبينة أدناه وعلى اساس عدد كل أسرة بحيث يقدم لها الدعم تقدماً أو بصورة شهرية أو أربع مرات في السنة على قاعدة اتصال الدعم لمستحقيه .

١- موظفو الحكومة الذين تقل رواتبهم عن (٤٥٠) دينار .

٢- منتسبو الضمان الاجتماعي الذين تقل رواتبهم عن (٤٥٠) دينار .

٣- المتقاعدون / الضمان الاجتماعي .

٤- المتقاعدون / صندوق التقاعد .

٥- منتسبو المعونة الوطنية .

٦- كل من يتقدم الى مديريات التنمية خارج البنود السابقة ويتم اقرار ظروفه المعيشية الصعبة . وتقدير تكلفة هذا البند حوالي (٢٠) مليون دينار .

الاقتراح الثاني : فائض الدعم ويقدر بـ (٢٠) مليون دينار تقريباً تعطى حوافز بمعدل (١٠٠) دينار عن كل طن قمح منتج محلياً وهذا يعني وان استخدمنا كل قيمة الدعم للانتاج فان ذلك سيؤدي الى انتاج (٢٠٠.٠٠٠) طن قمح وهذه يعني توفير تقريبي يصل الى نصف مستورداتنا من القمح وبالعملة الصعبة .

الاغلبية الساحقة من مجتمعنا ، وتدفع هذه الموجات من الغلاء الى زيادة رقعة الفقر والحاجة وان ثبات الاجور وعدم ارتفاعها يشكل هوة واسعة بين المداخيل والاسعار ، وهذا اختلال كبير بالعدالة والتوازن الاجتماعي ، ومن شأنه ان يؤدي الى امراض اجتماعية واحتقانات اجتماعية لا يحمد عقباه .

رابعاً : ان ربط الاسعار بالاجور يشكل ضرورة وطنية واجتماعية لخفض الفوارق الاجتماعية والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي .

خامساً : ان دعم المواد الغذائية الاساسية وايصال هذا الدعم الى مستحقيه بشكل مدخل متوازن للعدالة الاجتماعية ، الا انه في الممارسة بين عكس ذلك ، حيث انه وزعت اكثر من (٧١٥٠٠٠) بطاقة مع العلم ان الدراسات تؤكد على ان لا تزيد عدد البطاقات عن (٠٤٥٠) الف بطاقة ، اي ان هناك اكثر من (٢٠٠) الف بطاقة تصرف بطريقة غير مشروعة ، والمطلوب من وزارة التموين تصويب هذه القضية وان تبدل قصارى جهدها بالتأكد من ان الدعم يصل الى مستحقيه .

سادساً : ان التقرير يؤكد ان حاجة الاردن حالياً للقمح تزيد على (٦٠٠) الف طن ، ويؤكد التقرير ان هناك زيادة كبيرة ، حيث ان حاجة الاردن عام ١٩٨٨ كانت (٤٨٨) الف طن ، وعري هذا التقرير هذه الزيادة الى الهدر والتهريب واطعام كثير من

لذلك فالتالي اطالب الحكومة الموقرة بتبني هذه المطالب وذلك في سبيل الحد من ارتفاع الأسعار والجشع والإحتكار وفي سبيل توفير المواد التموينية اللازمة لاسنان هذا البلد الذي هو أغلى ما نملك كما عبر عن ذلك جلالة الحسين قائد هذا البلد وراعى مسيرته والسلام عليكم .

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ، اخر المتكلمين في هذه الجلسة الدكتور مصطفى شنيكات ، نقطة نظام السيدة توجان .

السيدة توجان فيصل : نقطة نظام انه ركة علي وبالاسم ولما قلت وفيما قاله خرج عن فيما قلته عن الخط الصحيح ، فالنظام يعطيني الحق .

سعادة نائب رئيس المجلس : لك الحق وسجلت اسمك وتكلمي اخر المتحدثين في الجلسة القادمة تفضل دكتور مصطفى .

الدكتور مصطفى شنيكات : شكراً معالي الرئيس .

السادة الزملاء الافاضل

أولاً : شكراً لوزارة التموين على جهودها في توفير المواد الغذائية الاساسية والتموينية ومع اختلافاتي في بعض اجتهاداته .

ثانياً : شكراً لجهود لجنة التموين على تقريرها .

ثالثاً : ان موجة الغلاء وارتفاع الاسعار المتسارعة تشكل سيف مسلط على رقاب

هكذا منذ التحول

القمح كاعلاف للحيوانات التي اخالف هذه النتيجة التي وصل اليها التقرير ، لان هذه النتيجة اشهر انها تهدف الى قضية كبيرة جداً وهي إلغاء الدعم لهذه السلعة الاساسية ، ان الزيادة من (٤٨٨) الى أكثر من (٦٠٠) الف اعتقد انها زيادة تناسب مع حاجتين اساسيتين :

أولاً : الزيادة الطبيعية للسكان .
ثانياً : وجود أكثر من (٣٥٠) الف مهاجر استقر في الاردن خلال هذه السنوات ، وهذا الكم حقيقي ولا يوجد هدر مثلاً يتحدثون لان هذا الكلام اشم رائحة إيقاف الدعم عن هذه السلعة الغذائية الاساسية .

سابعاً : قضية الاعلاف ، لقد أكد التقرير على ايجابية الدعم للاعلاف حيث استطاع الاردن ان يصل الى الاكتفاء الذاتي في اللحوم البيضاء ، وهذا يؤكد جدوى هذا الدعم واستمراره ، وان إلغاء هذا الدعم او تخفيضه سوف يشكل ضربة كبيرة لهذا القطاع .

لأماً : ان دعم المنتج المحلي يعد مقدمة حقيقية لبناء الاقتصاد الوطني والدلات دعم منتجي اللحوم الحمراء والبيضاء بالإضافة الى منتجي القمح والاعلاف ، لما يشكله من حافز لتطوير هذه المنتجات وزيادة كمياتها بما لهم دور كبير في توفير الكثير من فاتورة الاستيراد بالعملة الصعبة ، ان تجربة السوريين في زيادة كمية القمح المنتج محلياً بشكل ظاهرة ايجابية يجب النظر اليها بكل جدية .

تاسعاً : رقابة الاسعار ، من الملاحظ في الاسواق هو عدم التزام الكثير من التجار بالتسعيرة ، وهذا يتطلب من وزارة التموين مزيد من الرقابة الصارمة على الاسواق ، كما يترتب على الوزارة ان لا تبقى موظف التموين في أماكنهم مدة طويلة ، حيث ان بقاءهم مدة طويلة يولد الترهل وعدم الجدية في الرقابة ، بالإضافة الى بناء بعض العلاقات المصلحية التي لا تساهم في ردع المخالفين ، وبالتالي مزيد من التسبب والمخابة ان كان من خلال الالتزام بالتسعيرة او في مراكز توزيع الاعلاف حيث ان بقاء موظف التموين في منطقته مدة طويلة ، حقيقة هناك تنتهي قدرته على الرقابة ، وتظهر عنده علاقات جديدة لا تساعد على الرقابة الحقيقية بل تساعد على المخابة والتجاوزات والمخالفات الكثيرة .

عاشراً : ان تعويم الاسعار وإلغاء الدعم يشكل أحد أهم مطالب صندوق النقد الدولي الذي طالما وجه الحكومات باتخاذ اجراءات مضرة بشعبها ، ومن شأنها زيادة الفقر قراءاً وتماسة وزيادة الاغنياء غناء وفراء ان هذه السياسة غير حكيمة ، لا يجوز ان تتبع في بلد كالاردن ين مواطنيه من قسوة الفقر وزيادة العاطلين عن العمل ، وانني من حيث المبدأ لا أرفض إلغاء الدعم في حالة توفير فرص عمل لكل طالب عمل وأاجر معقول ، عندها لا لزوم للدعم ولكن بما ان هذا بعيد المال في الوقت الحالي فعلى الحكومة ان لا تسمح لتصلح صندوق النقد الدولي الخبيثة ، وعليها ان تستمر في توفير السلع الغذائية الاساسية

وبسعر مدعوم ، وعليها أيضاً ان توازن بين الاسعار والمداعيل للاميين في القطاع الخاص والعام وهذا من شأنه ان يحافظ على الاستقرار الاجتماعي والوطني ويعد الاردن عن هزات هو بغنى عنها لا سمح الله .

أخيراً أؤكد على توصيات لجنة التموين واطالب بالتصويت عليها ، ونقطة اخيرة اطالب بزيادة مساحة صلاحية وزارة التموين لاتاحة الفرصة لها لمواجهة الاحتكار وجشع التجار وشكراً لكم .

سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ، يعني حقيقة بنهاية النقاش هذا اليوم واعتبار مقرر اللجنة سينافذ غداً ، سنسمح له وبناءً على طلبه لمدة ثلاث دقائق ليكمل بعض ما عنده قبل ما يسافر ورئيس اللجنة في الجلسة القادمة سيكون هو الشخص الذي سوف يرد على الاستجوابات .

السيد المقرر : شكراً معالي الرئيس .

بدء حقيقة اللجنة تقدمت بمجموعة من التوصيات الى المجلس المقرر واذا وافق المجلس على هذه التوصيات ستصبح هي توصيات مجلس النواب الى الحكومة ، فنحن لم نطالب بالتصويت لانكم ستبحثون هذه التوصيات وستناقشونها واذا اقرتم هذه التوصيات ستصبح توصيات مجلس النواب الى الحكومة ، بالنسبة لضريبة المبيعات يا اخوان انا اريد الان ان اكلم بصدق وصراحة ، نحن درسنا هذا الموضوع ملياً وناقشناه بالتفصيل وحاولنا ان نعرف مدى تأثير الضريبة العامة

للبيعات على مستوى الاسعار ، وحقيقة وصلنا الى ما يلي :-
ان كلفة المعيشة بعدما فرضت ضريبة المبيعات لم ترتفع والسبب في ذلك زملائي الكرام لقضيتين اساسيتين :-

القضية الاولى ان جدول السلع المعفاة من الضريبة جدول كبير واسع ويشمل معظم السلع الاساسية لمعظم العائلات الاردنية هذا أولاً .

ثانياً : ان السلع التي رخصت لضريبة المبيعات كانت بالاصل تدفع ضريبة استهلاك ، وكانت في كثير من الاحيان تدفع ضريبة استهلاك اعلى من (٧٪) ، فيه بعض السلع هذه الذي اصبحت تدفع (٧٪) كانت تدفع (٢٠٪) ، لذلك بعدما فرضت ضريبة المبيعات وارجو ان اذكر مفاجئة وارجو ان تملروني ، بعدما فرضت ضريبة المبيعات انخفضت كلفة المعيشة ، رجاء هذه الدراسة ودراسة اعطيانها اهتمام كبير وبحيادية تامة وتوصلنا الى هذه القناعة ولم نوردنا في تقريرنا افلاً تكون مفار للجدل .

القضية الثانية : حقيقة اللجنة اصرت وتصر على استمرار دعم رخيص الحبوب وعدم المساس به ، وحاولنا ان نفكر كما اشار بعض الزملاء الى ايجاد معادلة بديلة لإلغاء الدعم عن رخيص الحبوب ، ليس إلغاء التعامل معه بالبطاقة التموينية كما في حالة السكر والأرز ، ووجدنا انها عملية غير ميسرة وصعبة جداً ولكن اعطاء العائلة بدل الدعم بزيادة مغللاً راتب الموظف او

هكذا منذ الأصل

هذا ووجدنا أن المعادلة معقدة جداً وإن هناك
عائلات كثيرة لا تستطيع أن تصل إليها لذلك
أوصت اللجنة بالاستمرار بدعم رغيف الخبر ،
واللجنة لم توصي بتعميم الأسعار قطعاً ، أحد
الزملاء أشار إلى ذلك ولا إلغاء الدعم ،
بالمعكس توصيات اللجنة واضحة وأنا لطالب
باستمرار الدعم وعدم تعميم الأسعار وشكراً .
سعادة نائب رئيس المجلس : شكراً ،
بقي من المتحدثين وسألتوا أسماؤهم :
د. نزيه عمارين ، د. بسام العموش ،

(انتهت الجلسة)

أمين عام مجلس الأمة

نائب رئيس مجلس النواب

حكم غير

عبد الهادي الجالي

حمزة منصور ، ضيف الله المومني ، علي
الشطبي ، عبد الله اخوار شيدة ، عبد المنعم ابو
زلط ، بدر الرياطي وتوجان فيصل رد على ما
قاله مقرر اللجنة .

السيد الامين العام .

السيد الامين العام :

٦- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

سعادة نائب رئيس المجلس : ارفع
الجلسة وشكراً لكم .

هنا من الأهل